دولة ليبيا

حكومة الوحدة الوطنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مشروع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي
2024 – 2034م

إعداد: لجنة مختصة

أغسطس – 2023م

كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

تتطلع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها، إلى إحداث نقلة نوعية في عمليات التعليم والتعلم، والبحث العلمي، والجودة وتحسين الآداء، وخدمة المجتمع والبيئة والاستدامة ، والتطوير التكنولوجي والإبتكار، وذلك للمساهمة في تنمية الموارد البشرية التي تزخر بها ليبيا بمجتمعها الذي تزيد فيه نسبة الشباب عن 60% من مجموع مواطنيه. كل ذلك من أجل بناء دولة حديثة تكون فيها المؤسسات قادرة على المنافسة في جميع المجالات ووفقاً للمعايير الدولية الدولية.

تتركز طموحات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذه المرحلة على تحويل مؤسسات هذا القطاع إلى ادوات واليات تعد الكوادر القادرة على بناء اقتصاد معرفي يوفر الرفاه والحياة الكريمة لكافة المواطنين.

وعلى هذا كان لزاماً التفكير في صياغة استراتيجية وطنية , للتعليم العالي والبحث العلمي للفترة (2024 – 2034م)، تحدث تطويراً متميزاً تُمكّن القطاع ليقدم خدمات بجودة عالية وإنجازات علمية بمخرجات تواكب العصر وتبني مستقبل زاهر للمجتمع الليبي، حيث أن التعليم العالي والبحث العلمي هو عماد التنمية البشرية وركيزتها الأساسية.

ولأحداث نقلة نوعية في هذه المسيرة، تقترح الوزارة مشروعاً لأستراتيجية علمية عملية مرفقة بسياسات واضحة وخطة تنفيذية واعدة.

ولكي تكون -هذه الاستراتيجية- منهاج عمل لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لتتطور وتواكب نظيراتها في العالم، تحتاج إلى جهود مشتركة وقراءة فاحصة متأنية ليس فقط من قبل فريق الخبراء الذين قاموا بإعداد مشروع هذه الاستراتيجية، ولكن في حاجة إلى مساهمات كل العاملين في القطاع مؤسساتاً وافراداً في دراسة هذا المشروع، ونقده إيجابياً واحداث التغييرات اللازمة عليه، هذه المساهمات كفيلة بإنتاج مشروع متناسق يحقق المستهدف منه، وينقل القطاع نقلة غير مسبوقة، هذا القطاع الذي له الأهمية القصوى في تنمية البلاد في كافة المجالات بإعتباره المحرك للتنمية المستدامة ومؤشراً عليها وغاية من غاياتها.

إن من أهم ما يجب مراعاته في هذه الاستراتيجية هو مدى تناغمها مع خطط التنمية المستدامة، المطروحة من قبل قطاعات الدولة الأخرى والعمل على إيجاد قواسم مشتركة وتكامل بينها.

لا شك أن الطريق طويل ومحفوف بالتحديات والصعوبات، ولكي نحقق رؤيتنا التي نطمح إليها يستلزم علينا جميعا أن نتحلى بالصبر، والمثابرة وزيادة فعالية الأداء المؤسسي والبرامجي في ظل ما يتاح لنا من موارد، وبذل مزيداً من التضحيات والجهود حتى نحقق ما نصبو إليه من تقدم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

أشكر كل من ساهم ويساهم في إخراج هذا العمل الذي نعول عليه كثيراً، ومنهم اللجنة التي قامت باعداد مشروع هذه الاستراتيجية، كما أدعو الجامعات - العامة والخاصة - ومراكز البحث العلمي التابعة للقطاع وغيرها وقطاع التكوين والتعليم المهني وكل اصحاب المصلحة وكافة الفعاليات بالانخراط في دراسة هذا المشروع وتقويمه وأن يستعدوا للمشاركة في المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي المرتقب الذي سينظم بالخصوص توطئة لتطوير هذا المشروع والعمل على إعتماده ومن ثم تنفيذه.

"وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

د. عمران محمد القيب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

المحتويات

كلمة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ..... ا
ملخص تنفيذي v
1. مقدمة 1
2. منهجية إعداد الاستراتيجية 3
1.2 الأدوات الرئيسية المستخدمة لرسم الخطة الاستراتيجية:..... 3
3. المصطلحات والمفاهيم 4
4. الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي 7
1.4 نشأة وتطور التعليم العالي العام (الرسمي):..... 7
2.4 نشأة وتطور الدراسات العليا:..... 8
1.2.4 التحديات التي تواجه منظومة الدراسات العليا بالداخل:..... 9
3.4 نشأة وتطور التعليم العالي الخاص 9
1.3.4 التحديات النوعية التي تواجه نظام التعليم العالي الخاص (غير الرسمي) 10
4.4 البحث العلمي الجامعي والغرضي..... 10
5.4 التعليم التقني..... 11
1.5.4 أنماط التعليم التقني: 12
5. التنمية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي 14
1.5 مستهدفات ومستقبل التنمية..... 14
1.1.5 الرؤية المستقبلية للتنمية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 14
2.1.5 الملامح الأساسية لمستقبل التنمية وعلاقتها بتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي 14
2.5 مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي..... 16
6. توجهات واولويات 18
1.6 التعليم العالي الخاص: الرؤية للتطوير والتحديث..... 18
2.6 منطلقات التعليم العالي الخاص..... 18
3.6 مبررات وسياسات التعليم العالي الخاص..... 19
4.6 التوجهات والمسارات لتطوير التعليم العالي الخاص..... 19
5.6 اولويات التعليم الجامعي:..... 21
6.6 اولويات الدراسات العليا :..... 21
7.6 اولويات البحث العلمي :..... 21
7 أسس الإستراتيجية 23
1.7 تحليل البيئة الداخلية والخارجية:..... 23
1.1.7 نقاط القوة 23
2.1.7 مواطن الضعف 23
3.1.7 الفرص 24
4.1.7 التحديات 25
2.7 تحليل الفجوة..... 25

3.7 الرؤية والرسالة والقيم والمبادئ وألأهداف..... 26
1.3.7الرؤية 26
2.3.7الرسالة 26
3.3.7 القيم والمبادئ 26
4.7 الأهداف الاستراتيجية..... 26
1.4.7تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الاستقلالية والتنافسية وذلك من خلال: 26
2.4.7ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم أثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة إستناداً على: 27
3.4.7 تجويد الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص لمنظومة التعليم العالي 27
4.4.7استحداث آليات التدقيق والمراقبة لقياس مستوى الأداء وربط نتائجها بالأجور والترقيات. 27
5.4.7تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي 27
6.4.7دعم وتطوير نظام البحث العلمي والابتكار والإبداع والتميز وغرس روح المبادرة والالتزام بالاخلاقيات. .. 28
7.4.7 توجيه الانفاق وترشيده في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بما يتناسب مع المعدلات العالمية الرائدة.28
8.4.7توظيف نتائج البحوث والدراسات في معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية وذلك بالعمل على: 28
9.4.7ضمان حقوق الملكية الفكرية 29
10.4.7 نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي 30
11.4.7 تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية وتعزيز مبادئ المسؤلية والشراكة المجتمعية وتشجيع المبادرات التطوعية وذلك بالعمل على تحقيق الآتي. 30
12.4.7 استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية والمجتمعية والأمن القومي والغذائي والمائي والبيئي والطبي. 30
13.4.7 الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار و الذكاء الاصطناعي وإستثماره. 31
14.4.7 إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع..... 31

8 مرتكزات وسياسات الاستراتيجية 33

1.8 المرتكز الأول: التطوير المؤسسي..... 33
2.8 المرتكز الثاني: بناء القدرات وتنمية المهارات..... 34
3.8 المرتكز الثالث: تحسين الجودة..... 36
4.8 المرتكز الرابع: تعزيز البحث والإبتكار والأخلاقيات..... 37
5.8 المرتكز الخامس: توفير فرص التعليم العالي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم اثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة إستناداً على: 38
6.8 المرتكز السادس: تكامل التكنولوجيا..... 39
7.8 المرتكز السابع: الشراكة والتدويل..... 40
8.8 المرتكز الثامن: ترشيد الانفاق في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي..... 40
9.8 المرتكز التاسع: التمويل..... 41
10.8 المرتكز العاشر: تطويراللوائح والتشريعات..... 43

9.الخطة التنفيذية للاستراتيجية 44

1.9 مصفوفة الهدف الاول: تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الإستقلالية والتنافسية..... 45

2.9 مصفوفة الهدف الثاني: ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم اثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة..... 50
3.9 مصفوفة الهدف الثالث: دعم دور ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعلم و تعليم ذات جودة عالية 54
4.9 مصفوفة الهدف الرابع: استحداث آليات مراقبة الأداء وربطها بالأجور والترقيات..... 57
5.9 مصفوفة الهدف الخامس: تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي..... 59
6.9 مصفوفة الهدف السادس: دعم وتطوير نظام البحث العلمي والابتكار والإبداع والتميز وغرس روح المبادرة لدى البحاث والطلاب والالتزام بالاخلاقيات..... 61
7.9 مصفوفة الهدف السابع: الانفاق وترشيده على التعليم العالي والبحوث العلمية بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى..... 63
8.9 مصفوفة الهدف الثامن: توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية الى تطبيقات لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية..... 66
9.9 مصفوفة الهدف التاسع: الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المختلفة..... 71
10.9 مصفوفة الهدف العاشر: نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي..... 75
11.9 مصفوفة الهدف الحادي عشر: إعادة تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية ومبدأ المسؤولية والشراكة المجتمعية وتشجيع المبادرات التطوعية من مختلف شرائح المجتمع الجامعي..... 78
12.9 مصفوفة الهدف الثاني عشر: استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية والمجتمعية والأمن القومي والغذائي والمائي والبيئي والطبي..... 80
13.9 مصفوفة الهدف الثالث عشر: الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار والذكاء الاصطناعي..... 82
14.9 مصفوفة الهدف الرابع عشر: إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع..... 85

10 خاتمـــــــــــــة 89
11 المراجع 90
12. قائمة ملاحق الاستراتيجية 91
13. قرارات تشكيل اللجنة 93

ملخص تنفيذي

هذا المشروع هو محاولة لرسم سياسات وتحديد خطة استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي ، توجه المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي إلى الارتقاء بمكوناتها المؤسسية والبرامجية والفنية والتسييرية، والاعتناء بمدخلاتها وتجويد مخرجاتها ونتائج أعمالها، بما يؤدي إلى تطوير المنظومة التعليمية في مجال التعليم الجامعي والدراسات العليا، والبحث العلمي الجامعي والغرضى المبرمج من خلال الهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز البحثية التابعة لها؛ وإحلالها المكانة التي تؤهلها للقيام بدورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة للمجتمع الليبي.

منهجية إعداد الإستراتيجية:

اعتمد إعداد هذه الإستراتيجية على اتباع اسلوب التخطيط الإستراتيجي المؤسس على استخدام الاطار المنطقي، ويركز هذا الإطار على التحليل الرباعي وتحليل الفجوة للوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وجاء تسلسل حيثيات الخطة الإستراتيجية على النحو التالي:

- الاعداد والتجهيز : ويختص بتشكيل فريق العمل الذي جاء من خلال قرارات وزير التعليم العالي والبحث العلمي وجمع البيانات وتحديد المراجع والاطلاع على الأدبيات المتعلقة بموضوع الخطة المزمع وضعها.
- تشخيص الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وتحليل الفجوة.
- عرض مصادر التنمية الاقتصادية للبلاد وربطها بإستشراف مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي كونها من عوامل نجاحه وتطوره.
- وضع رؤية ورسالة وقيم وأهداف ومرتكزات وسياسات التعليم العالي والبحث العلمي التي يمكن أن يتم تنفيذها في العشرية القادمة (2024 – 2034م).
- وضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية وتحديد الاطار الزمني لتنفيذ بنودها ومتطلبات تنفيذها المادية والبشرية.

نشأة وتطور التعليم العالي العام (الرسمي):

تضم الجامعات الحكومية الليبية العاملة الآن 8 جامعات في شرق البلاد هي جامعة طبرق في مدينة طبرق وجامعة درنة بمدينة درنة وجامعة عمر المختار وجامعة محمد بن علي السنوسي في مدينة البيضاء وجامعة بنغازي في مدينة بنغازي والمرج وتوكره والأبيار والكفرة وجامعة اجدابيا في مدينة اجدابيا وجامعة النجم الساطع في مدينة البريقة وجامعة السدرة في خليج السدرة وبن جواد، وفي وسط البلاد يوجد 6 جامعات هي جامعة سرت في مدينة سرت وجامعة الجفرة في مدينة هون وجامعة مصراتة في مدينة مصراتة وجامعة بني وليد في مدينة بني وليد والجامعة الاسمرية بمدينة زليتن وجامعة المرقب في مدينة الخمس ومسلاته وقصر اخيار والقره بوللي، اما في غرب البلاد يوجد 10مؤسسات للتعليم العالي هي جامعة طرابلس والجامعة المفتوحة والاكاديمية الليبية للدراسات العليا في مدينة طرابلس وجامعة الجفارة في مدينة العزيزية وجامعة الزيتونة في مدينة ترهونة وجامعة الزاوية في مدينة الزاوية والعجيلات وزواره وجامعة صبراتة في مدينة صبراتة وصرمان والجميل ورقدالين وجامعة غريان في مدينة غريان ومزدة والاصابعة وجامعة الزنتان في مدينة الزنتان ودرج والقريات وباطن الجبل والحرابة وجامعة نالوت في مدينة نالوت وجادو وغدامس، أما في الجنوب فيوجد ثلاث جامعات هي جامعة سبها في مدينة سبها وضواحيها تتبعها كلية التربية في العاصمة التشادية انجامينا، وجامعة الشاطئ في مدينة براك وقرى وادي الحياة، وجامعة فزان في مدينة مرزق وضواحيها واوباري والقطرون.

إن هذا الواقع فرض تحديات تتوجب معالجتهـا، وفي مقدمة هذه التحديات الانتشار الكمي للجامعات على حساب جودة ونوعية مخرجاتها وتكرار الكليات من نفس التخصص في الجامعة الواحدة وتكشف الإحصائيات أن ليبيا بدأت تسجل أعلى المستويات العالمية من حيث أعداد الطلاب في قطاع التعليم الجامعي، حيـث بلغ عدد الطلاب (**464288**) طالباً وطالبة في العـــام الجامعي 2021 /2022م، وهذا العدد يمثل ما نسبته (**6.7%**) من مجمل عدد السكان علماً بأن النسب العالمية للتعليم الجامعي تقع بين (2-3%) من عدد السكان.

وتشير المعايير العالمية بأن كل مليون نسمة من عدد السكان تقابله جامعة واحدة وهذا المعيار ليس بالضرورة ان يطبق في كل دول العالم.

نشأة وتطور التعليم العالي الخاص

لا شك ان الحاجة الوطنية تدفع إلى تفعيل نظام التعليم العالي الخاص وترقية نظمه ومؤسساته ومناهجه في إطار من التقييم وذلك باتجاه إيجاد نظام تعليمي داعم ومكمِّل وشريك للنظام التعليمي الرسمي موسِّعاً للخيارات، منفتحاً على مؤسسات ونظم التعليم العالمية المتقدمة، متجاوزاً للسلبيات، محققاً للغرض، مثرياً للمجالات، وموحداً لخيارات تخصصه دون الاكتفاء بالتكرار النمطي للتعليم العام (الرسمي) وإقتصار الاختلاف على التسمية والتمويل والتبعية فقط.
لقد بدأ التعليم العالي الخاص بشكل عشوائي في ليبيا منذ ثمانينات القرن الماضي ورغم مرور أكثر من اربعين سنة على ظهوره مازال هذا القطاع يعاني الكثير من المختنقات ولم تزد مساهمته في استيعاب الطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية عن 7% على عكس التعليم الاساسي والمتوسط الخاص الذي اصبح حضوره بارزاً ومنافساً للتعليم الرسمي في هذا المستوى من السلم التعليمي.
وتتركز نشاطات هذا القطاع حالياً في محور التعليم والتعلم، أما مساهماته في البحث العلمي فهي متواضعة تكمن في مشاريع التخرج والتي معظمها يكون في شكل نظري وذلك لافتقار هذا القطاع للبنية التحتية اللازمة للبحث العلمي من جهة وعدم وجود برامج للدراسات العليا حالياً بهذا القطاع من جهة أخرى.

مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي

يعتبر التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي والابتكار والتطوير وروافد التعليم الجامعي والعالي وهو التعليم الأساسي والمتوسط من أهم المؤشرات العالمية الاثنى عشر المعتمدة عند قياس التنافسية العالمية وهي وجود المؤسسات، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، والصحة، والتعليم الأساسي والمتوسط والتعليم الجامعي والعالي والتدريب، وكفاءة سوق العمل، وتطور السوق المالي والقطاع المصرفي، والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق، ودرجة تطور شبكات الأعمال ومركباتها، والبحث العلمي والابتكار والتطوير.
عليه فإن الاستثمار في التعليم يحتل مكانة هامة بين أولويات الاستثمار، لذلك يجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين أنواع ومستويات التعليم المختلفة لذلك وجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يتبع في اختيار الآليات التي تحقق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.
فعلى المستوى المحلي لايزال المدى بعيدًا لتحقيق متطلبات الجودة عالميًا، والوضع الراهن لمكونات التعليم العالي يحتاج إلى كثير من الإصلاحات في الهياكل والعناصر والنظم والمحتويات والمقومات ، يقابله وضع ديموغرافي مناقض تماما ، **فالفئات العمرية الفعالة هي الأكثرية :الشباب نصف السكان، والقادرون على العمل ثلثا السكان**، و **ثلث السكان ضمن الفئة الحرجة** (15-35)، وهي الفئة الأكثر اضطرابًا ، وإيثارًا للخروقات في النظام العام .
تشهد أنظمة التعليم والتدريب على المستوى العالمي تحولاً كبيراً ، مما ضاعف من صعوبة المنافسة، جاعلا من الكفاءة البشرية سلعة عابرة للحدود، الأمر الذي أدخل منظومات التعليم والتدريب في تحديات حقيقية ، أسقطت أغلب ماعهده المتعاملون من أنظمة الحماية والخصوصية ، ومحاولات التخطيط لسوق التعليم والتدريب والرأس مال البشري عموما فتقلبات السوق ، والتغير المتسارع في طبيعة الكفاءات والمهارات المطلوبة حتم مرونة جعلت من نقاط تقديم الخدمة هي الفيصل ، وهي من تقترح السياسات وتعمل على تنفيذها ،
لكل ذلك :-
فإن التوجه العام للتعليم العالي في ليبيا – خلال العشرية القادمة (2024-2034) ينبغي ان يرتكز على:

1- تجويد الخدمة التعليمية إلى مستوى يمكن من المنافسة إقليميا ودوليا .
2- إفساح المجال أمام طالبي الخدمة التعليمية ، دون إجبارهم على توجه معين ، وبصرف النظر عن فئاتهم العمرية ، وتخصصاتهم الوظيفية .
3- تحديد الفئات والتخصصات التي تتمتع بالدعم الحكومي في مجال الخدمة التعليمية .
4- يتحمل الراغبون، من غير تلك الفئات المحددة والتخصصات المطلوبة ، تكاليف الخدمات التعليمية كاملة ، أو جزئيا بحسب الأحوال ، والمراحل .
5- إعطاء الاستقلالية للجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية ، مع تشديد الرقابة عليها ، ومتابعة أدائها ، وتقييم برامجها .
6- ربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة ، والتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص ، إلى جانب سمعتها الأكاديمية ، وإقبال المتعلمين على كلياتها وفروعها.
7- السماح بالتنوع ، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية المتشابهة ، استفادة من المدارس العالمية ، وإتاحة للفرصة أمام الكفاءات والراغبين ، على حد سواء ، للإبداع والتألق .

8- لم يعد ممكنا ، في ظل التغيرات الراهنة ، إرغام الناس على نوع ما من المعارف والعلوم ، كما أنه من غير المجدي التشبث بالنظم والهياكل والأساليب القديمة الجامدة ، في التوجيه والتحري، والخوف من خوض التجريب والمغامرة .

9- يظل الاقتداء بالدول التي حققت تميزًا في مجال التعليم ، واستلهام تجاربها، مع شيء من التحوير الرشيد المتخصص، أمرًا في غاية الحيوية والأهمية .

لا غنى ، والحالة هذه ، عن إدخال التحفيز بانواعه المختلفة، والتجاوب مع متطلبات السوق ، وتعويم الكفاءة ، والتعامل مع الرأس مال البشري بما يستحق من أهمية ، وهي دون شك ، تتقدم أهمية الموارد الطبيعية ، والبنية التحتية ، وربما الدفاع والأمن.

إن ما تقدم يتطلب إعادة النظر في منظومة التشريعات والهياكل الإدارية ، والأدوات التنفيذية ، وقبل ذلك وبعده ، تغيرًا جوهريًا في عقلية القيادات التعليمية في كافة مستوياتها .وجودة التعليم العالي والبحث العلمي تحقق رؤية ليبيا المستقبلية لتصبح دولة تحافظ على هويتها وتواكب الحداثة وينعم أهلها بعيش كريم، حيث أنه:

- على الرغم من أوجه العولمة الإيجابية المتعددة، فإن لدى الأقوياء رغبة ومصلحة في فرض آليات القولبة والمحاكاة بغرض تنميط المشاعر والأمزجة وتنامي حاجات استهلاكية متشابهة يلبيها اقتصاد السوق الذي يسيطرون عليه. وهذا وجه العولمة الذي تلزم مقاومته عبر الاعتصام بحبل الهوية، بكل ما تمثله من خصوصيات ثقافية، وتأكيد على وحدة تراب الوطن وسيادته.
- يختزل مفهوم الحداثة الكثير من القيم الإيجابية التي أصبحت تشكل أبرز معالم الحضارة الإنسانية المعاصرة، كالرهان على العلم، ودولة المؤسسات، وسيادة القانون، والانفتاح على الآخر، وحرية الإعلام، وفتح الآفاق للابتكارات التقنية والإبداعات الفنية، وإعمال المقاربات النقدية.
- يحيل مفهوم العيش الكريم إلى مفاهيم العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وحقوق المواطنة، والأمن الإنساني، الذي يحيل بدوره إلى الأمن الشخصي، والسياسي، والاقتصادي، والصحي، والبيئي.

توجهات واولويات

نظراً للبدايات غير المنضبطة للتعليم العالي الخاص والممارسات السلبية لعدد من مؤسسات هذا النوع من التعليم وردود الفعل المتباينة تجاه نشاط هذا القطاع سواءً على المستوى الرسمي او غير الرسمي، كان لزاماً على مشروع الاستراتيجية ان يتناول جانباً من التوجهات لتطوير وتحديث التعليم العالي الخاص بمرجعية واضحة وسياسات معتمدة حتى يتخذ هذا القطاع بوعي ودراية سبيله في البرامج التعليمية والمشاريع البحثية والخدمات المجتمعية منهجاً وكفاءة وقدرة مع ضرورة الاشارة الى بعض اولويات تنفيذ هذه الاستراتيجية في التعليم الجامعي والدراسات العليا والبحث العلمي في القطاعين العام والخاص. وقد خُصص هذا الباب (توجهات واولويات) لهذا الموضوع في هذه الاستراتيجية.

أسس الإستراتيجية

تم وضع أسس إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي مع الأخذ في الاعتبار لأهداف الالفية السبعة عشر للتنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015 في خطة تمتد الى 2030 وذلك من خلال تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متكامله وجاء فيها أن التعليم من أجل التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة و خصص الهدف الرابع للتعليم : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعّلم مدى الحياة.

وتلخصت الأسس في الآتي:

1. بناء القدرات: تعليماً وبحثاً وتأهيلاً وتدريباً.
2. جودة التعليم والبحث العلمي والابتكار والتنافسية.
3. الابداع والريادة في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تبني برامج لتوطين المعرفة باستخدام التقنيات المتطورة والذكاء الأصطناعي.
4. نقل المسؤوليات إلى المؤسسات التعليمية وتبني نظام اللامركزية في إدارتها.
5. مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الحاكمة في التعليم العالي والبحث العلمي.
6. تبني اسلوب تمويل مبني على المخرجات.
7. تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي

الرؤية والرسالة والأهداف

تظمنت الاستراتيجية رؤية ورسالة وقيماً واهدافاً لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي ، مع تكامل الأهداف المقترحة في هذا المشروع مع اهداف التنمية المستدامة التي وجهت نحو اقتصاد المعرفة ، كإحدى المسارات التي تخرج البلاد من الاقتصاد الريعي السائد في الوقت الحاضر. حيث عالجت بذلك الإشكاليات التي تعاني منها المنظومة في السابق من جهة، ومهدت لبرامج تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة أخرى.

تم تحديد اربعة عشر هدفاً رئيساً لستة محاور شملت التعليم والتعلم، البحث العلمي، الجودة و تحسين الاداء، خدمة المجتمع والبيئة والإستدامة، والتطوير التكنولوجي والإبتكار.

مرتكزات وسياسات الاستراتيجية

تستند الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي على مرتكزات أساسية تكون بمثابة مبادئ توجيهية لها وتشمل هذه المرتكزات عدة جوانب ، بما في ذلك إعادة الهيكلة المؤسسية، وتطوير البنية الاساسية، وتحسين البرامج التعليمية وتحديثها، وبناء القدرات، والتميز البحثي، وبرامج الجودة، وتكامل التكنولوجيا، والتعاون الدولي، والتمويل وترشيد الانفاق ، والوصول العادل إلى التعليم، وتعزيز الإبتكار، وتطويراللوائح والتشريعات. من خلال هذه المرتكزات، تسعى الإستراتيجية إلى تعزيز جودة وفعالية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ، بما يساهم في التقدم الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع. كما تم إقتراح اكثر من 142 سياسة لهذه المرتكزات.

الخطة التنفيذية للاستراتيجية

لقد تبنت اللجنة المكلفة باعداد مشروع الاستراتيجية مبدأ تضمين الاستراتيجية خطة تنفيذية لها انطلاقا من ان نجاح اي خطة استراتيجية يعتمد بشكل اساسي على وجود اليات عملية لتنفيذها .وذلك للنأي بها عن الوقوع في خانة التنظير واقتراح الخيارات الاستراتيجية دون وجود رابط بالتنفيذ وسياساته والياته . من هنا توجهت اللجنة الى وضع تصور لخطة تنفيذية ذات اهداف واضحة (استراتيجية وفرعية) وهي نفسها اهداف الاستراتيجية ، وذات مؤشرات اداء قابلة للقياس . ومتطلبات واقعية .مع اقتراح جداول زمنية محددة ، متمثلة السياسات التي اقرتها الاستراتيجية ، وملتزمة بالرؤية والرسالة والمبادئ التي تنادي بها . لقد تم تصميم الخطة التنفيذية بناء على تحليل التحديات ، وفهم الفرص المتاحة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة له.

تتكون هذه الخطة من مصفوفة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية المرسومة للاستراتيجية ، والتي تمثل ركائز السياسات والمشاريع والبرامج التنفيذية التي يعتمدها القطاع في طريق نموه وتطوره خلال العقد القادم .

لقد احتوت تلك المصفوفات على البرامج والانشطة المطلوب تنفيذها من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة . كما تحتوي على المؤشرات الأساسية لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المرسومة . إن الغرض من المصفوفات المقترحة لتنفيذ الاهداف هو رسم خارطة طريق لخطوات التنفيذ من خلال الأجهزة والاليات المتوفرة لدى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي . تتطلب الاجراءات والعمليات التنفيذية كما تحددها المصفوفات المقترحة تكاتفاً للجهود والعمل والتنسيق مع وبين كافة الجهات المعنية من اجل الوصول الى افضل النتائج على ارض الواقع وتحقيق المطلوب بالحد الاقصى استثمارا للموارد المتاحة . توفر مصفوفات الاهداف المذكورة في هذا البند اطارا مرنا لإحداث التوازن بين التحديات والفرص وبين المامول والمتاح مع الاحتفاظ بالرؤية والرسالة والمبادئ التي أقرتها هذه الاستراتيجية.

1. مقدمة

يعتبر بناء استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا مطلباً تنموياً واختياراً حضارياً ووسيلة ضرورية للمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية السامية. ومما يضاعف هذا التوجه التغيرات غير المسبوقة المؤثرة على المنظومة التعليمية الليبية بداية من 2011م. والظروف الضاغطة على منظومات التعليم الوطنية في المراحل المختلفة، وخاصة في مرحلة التعليم العالي والبحث العلمي، للدفع بها نحو إحداث تطوير نوعي ينسجم مع التطلعات التقدمية في مجالي التعليم والعلوم على المستوى الاقليمي والدولي.

لقد ساهم في تعزيز هذا التوجه صدور (اعلان سيول) عام 2015م المتضمن للخطة الدولية للتعليم للخمس عشرة سنة التالية، واعتماد الألفية للتنمية المستدامة من قبل هيئة الامم المتحدة بما في ذلك الهدف الرابع الخاص بالتعليم وجودته. تلك الخطة الدولية التي لها اجراءات تنفيذية ستخضع للمراجعة والتقييم في عام 2030م. وانعقاد قمة التعليم برعاية الامم المتحدة في أواخر عام 2022م، والغشاوة التي غطت منظومة التعليم على المستوى العالمي وسببت تعثراً في تنفيذ الخطط التعليمية نتيجة الجائحة التي اثرت على كافة مناحي الحياة في عام 2020م وما بعده. كل ذلك أملى على وزير التعليم العالي والبحث العلمي بأن يصدر القرار رقم1807 لسنة 2022م متبوعاً يالقرارين: القرار رقم 94 لسنة 2023م والقرار رقم 235 لسـنة 2023م- مرفقة بنهاية هذه الوثيقة- بتشكيل لجنة من المختصين في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لإعداد مشروع استراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي تصهر كل المعطيات الوطنية والدولية المؤثرة على التعليم لانتاج استراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي بمضامينها الاساسية (رؤية، رسالة، مبادئ، اهداف، سياسات وخطط)، تتأسس على الوضع الحالي للمنظومة وعلى المستقبل الواعد للدولة في ظل العوامل الاقتصادية المتغيرة، والطلب المتزايد على التعليم العالي والبحث العلمي ومن أجل شمولية التنمية المستدامة، والسعي للعيش في الرفاه المنتظر.

لقد ساهم كل من وردت اسماؤهم في قرارات تشكيل اللجنة المشار إليها في اعداد المشروع قيد التقديم، مع تفاوت في المحتوى ومستوى الاسهام لأسباب موضوعية تتعلق بالوظائف والمسؤوليات الملقاة عليهم. ان الروح التي سادت اثناء عمل هذه اللجنة كانت روح التعاون والمؤازرة من أجل بلوغ المستهدف بتضامن ومسئولية مشتركة. ان طبيعة توزيع العمل داخل اللجنة جعل مهمة الإعداد المسبق للموضوع قيد النقاش او حوصلة الأراء المتفق عليها مناطة بفريق معين من الاعضاء مع فتح المجال للمساهمات من قبل كافة الأعضاء والمشاركة الجماعية في صياغة النتائج وتدوينها، وقد برزت المساهمات والنتائج في الجوانب التالية:

1. المتابعة الدقيقة والتشجيع من قبل د. عمران محمد القيب وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والظروف التي تهيأت للجنة داخل ديوان الوزارة استجابة لتعليمات الوزير، كل ذلك كان سبباً رئيسيا في الوصول بالنتائج إلى المستوى التي هي عليه الآن.
2. اعتمدت اللجنة على دراسة الوضع الحالي للجامعات على: تقرير إعادة هيكلة الجامعات الصادر عن الوزارة سنة 2021م. كما جعلت من تقرير تقييم الجامعات العامة الصادر هذه السنة (2023) مرجعاً لمعرفة المستوى الذي عليه تلك الجامعات.
3. استأنست اللجنة بما توصلت اليه الدراسات التي تناولت استشراف المستقبل وخاصة تلك التي قام بها مجموعة من الخبراء بالمنطقة الشرقية والتي صدرت بعنوان (ليبيا الواعدة)، وقد نبه إليها عضو اللجنة د. محمد سعد امبارك، الذي قدم ملخصاً لها إلى جانب تقديمه مقترحاً للسياسة المتعلقة بالتعليم العالي الخاص في الاستراتيجية.
4. قدم الافكار الرئيسية حول الوضع الحالي ومستقبل التنمية وعلاقتهما بالتعليم العالي والبحث العلمي إلى اللجنة للمناقشة العضوان: د. رمضان عبد القادر الفقي ود. الهادي علي الحاجي اللذان تابعا نتائج الحوار حول تلك الافكار لتضمينها في محتوى هذه الوثيقة.
5. كان المحوران:
   - مستقبل التنمية وعلاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي.
   - الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

اساساً لتكوين تصور حول مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي، وتبنته اللجنة بعد تقديمه من قبل فريق من اعضاء اللجنة تشكل من: د. محمد علي الكندي ود. محمد المبروك الدويب ود. ابولقاسم مسعود الشيخ، وقاد هذا التصور إلى تسمية اولويات وتوجهات تبنتها اللجنة بشأن التعليم العالي (العام والخاص) إلى جانب أثر وتأثير كل من: التعليم العام (التعليم ما قبل الجامعة) والتعليم التقني على التعليم العالي. وهذا الموضوع ادرج في الوثيقة ليندمج مع المواضيع السابقة في تكوين قاعدة تنطلق منها الاستراتيجية.

6. ارتكزت اسس الاستراتيجية على تحليل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتحديات لصياغة العناصر التالية:

الرؤية، والرسالة، والقيم والمبادئ، والأهداف (الرئيسية والفرعية)

وقد تولى عضو اللجنة د. ابراهيم علي جبيل حوصلت ما انتهت إليه اللجنة في تلك الأسس وتابع عرضها في هذه الوثيقة.

7. ان الرابط بين أسس الاستراتيجية – وخاصة الأهداف – من جهة وملامح الخطة التنفيذية بمصفوفاتها المحددة من جهة أخرى هو السياسات التي تتبناها الاستراتيجية ومرتكزاتها الرئيسية. وقد تولى د. ميلاد عبد الله الطاهر تقديم هذا الموضوع (السياسات ومرتكزاتها) إلى اللجنة، والتي خصصت عدة اجتماعات لنقاشها وتحليلها. وتمثل هذه السياسات أداة التوجيه لتنفيذ البرامج والمشاريع المتضمنة في الخطة، واوجه مقارنة ومتابعة وتقييم للخطوات التنفيذية ووسائل قياس للمؤشرات التي سوف تقوم بها الجهات ذات الاختصاص عند تطبيق هذه الأستراتيجية.
8. الخطة التنفيذية للاستراتيجية هي تتويج لكل ما ورد في السابق، وقد أسندت اللجنة مهمة متابعة اعدادها لعضوين من اللجنة هما: د. عبد الحميد عمار منصور ود. ابراهيم علي جبيل اللذين رسما خارطة طريق للاعداد بما في ذلك تبني نموذج المصفوفة المقترح من د. ميلاد عبدالله الطاهر، والتي تستند عليها الخطة. وأستقر الرأي على تخصيص مصفوفة لكتابة الخطة التنفيذية لكل هدف من الأهداف الأربعة عشر للاستراتيجية، وتم توزيع العمل على أعضاء من اللجنة، وكان التنفيذ حسب التالي:
    - د. عبد الحميد عمار منصور إعداد الخطة التنفيذية للهدف الأول.
    - د. ميلاد عبد الله الطاهر إعداد الخطة التنفيذية للأهداف: الثاني والسا دس والثامن والتاسع.
    - د. محمد سعد امبارك إعداد الخطة التنفيذية للهدف الثالث.
    - د. الهادي علي الحاجي إعداد الخطة التنفيذية للهدفين: الرابع والخامس.
    - د. رمضان عبد القادر الفقي إعداد الخطة التنفيذية للهدفين: السابع والرابع عشر.
    - د. عبد الله عبد الجليل محمد إعداد الخطة التنفيذية للهدف العاشر.
    - د. محمد المبروك الدويب إعداد الخطة التنفيذية للهدف الحادي عشر.
    - د. ابوالقاسم مسعود الشيخ إعداد الخطة التنفيذية للهدف الثاني عشر.
    - د. ابراهيم علي جبيل إعداد الخطة التنفيذية للهدف الثالث عشر.

وفي الوقت الذي عمل فيه العضوان المكلفان بمتابعة اعداد الخطة التنفيذية وبدعمٍ ومراجعة توحيدية من قِبل د. ميلاد عبدالله الطاهر لكل المصفوفات واجراء التنسيق اللازم عليها. نؤكد بأن جميع المقترحات عُرضت اثناء اجتماعات اللجنة، وما تضمنته هذه الوثيقة يحضى بموافقة اعضاء اللجنة الحاضرين في تلك الأجتماعات.

بهذه الآلية ومن خلال انعقاد اجتماعات اللجنة اسبوعياً أو نصف شهرياً في الفترة من 2023/1/18 إلى 2023/8/2 بديوان الوزارة وبمقر الهيئة الليبية للبحث العلمي، مع توفر امكانية المشاركة في الاجتماعات عن بعد لمن تعذر عليه الحضور الشخصي، بالاضافة الى فتح غرفة عبر الـ -"WhatsApp" كانت منصة لتبادل الاراء بين أعضاء اللجنة حول المواضيع قيد النقاش وتحميل الوثائق والمراجع ذات العلاقة.توافقت اللجنة على هذا المشروع مستندة على ما لدى اعضائها من خبرة ودراية حول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى ما توفر لديها من مصادر ومراجع وبيانات ومعلومات، وقد تولى د. محمد علي الكندي التدقيق اللغوي لهذه الوثيقة.

تعتقد اللجنة بأن هذه الوثيقة (في هذه المرحلة) هي صياغة مبدئية لمشروع استراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي في شقيه العام والخاص، وتترقب اللجنة عرض هذه الوثيقة على ذوي العلاقة والاختصاص في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكل اصحاب المصلحة لاتاحة الفرصة لإبداء الأراء والمقترحات حولها توطئة لدراستها وتقويمها في مؤتمر وطني للتعليم العالي والبحث العلمي ينعقد لذات الغرض في أواخر هذا العام (2023)، ومن ثم إعتمادها فتطبيقها.

بهذا تأمل اللجنة أن تكون قد ساهمت في وضع لبنة في استراتيجية وطنية طموحة للتعليم العالي والبحث العلمي.

والله وحده المستعان، وهو ولي التوفيق.

د. عبد السلام عبد الله القلالي
رئيس لجنة اعداد مشروع الاستراتيجية

2. منهجية إعداد الاستراتيجية

اعتمد إعداد هذه الإستراتيجية على اتباع أسلوب التخطيط الإستراتيجي المؤسس على استخدام الإطار المنطقي، ويركز هذا الاطار على التحليل الرباعي وتحليل الفجوة للوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي وجاء تسلسل حيثيات الخطة الإستراتيجية على النحو التالي:

1- الإعداد والتجهيز : وهو يختص بتشكيل فريق العمل الذي جاء من خلال قرارات وزير التعليم العالي والبحث العلمي المنوه عنها سابقاً وجمع البيانات وتحديد المراجع والاطلاع على الأدبيات المتعلقة بموضوع الخطة المزمع وضعها.
2- تشخيص الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي والوقوف على نقاط القوة ومواطن الضعف والفرص والتحديات وتحليل الفجوة.
3- عرض مصادر التنمية الاقتصادية للبلاد وربطها باستشراف مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي كونها من عوامل نجاحه وتطوره.
4- وضع رؤية ورسالة وقيم وأهداف ومرتكزات وسياسات التعليم العالي والبحث العلمي التي يمكن أن يتم تنفيذها في العشرية القادمة (2024 – 2034م).
5- وضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية وتحديد الإطار الزمني لتنفيذ بنودها ومتطلبات تنفيذها المادية والبشرية.

1.2 الأدوات الرئيسية المستخدمة لرسم الخطة الاستراتيجية:

1- الوثيقة المبدئية التي أوضحت الاطار العام لرسم هذه الخطة وتوجيهات وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالخصوص.
2- جلسات العصف الذهني التي دارت في اجتماعات أعضاء اللجنة بمقر الهيئة الليبية للبحث العلمي وديوان الوزارة والتي بلغ عددها (ستة عشر اجتماعا). إضافة إلى ما تداوله اعضاء اللجنة من افكار عبر غرفة تم انشاؤها على احدى تقنيات التواصل الاجتماعي (WhatsApp)، والتي خصصت لهذا الغرض.
3- دراسة وثيقة الأستراتيجة من قبل اصحاب المصلحة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي متمثلة في الجامعات والاكاديمية الليبية وطيف واسع من المراكز البحثية والأكاديميين العاملين بهذه المؤسسات وكل من يهمه أمر التعليم العالي والبحث العلمي من الهيئات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.
4- ما سوف ينتج عنه مؤتمر التعليم العالي والبحث العلمي المزمع عقده في نهاية هذا العام (2023م) لمناقشة مشروع الاستراتيجية والتوصيات التي يتوصل إليها بخصوص تعديل وتنقيح بنودها وخطتها التنفيذية.

3. المصطلحات والمفاهيم

أهم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة:

المصطلح	البيان
القسم أو البرنامج	هو كيان داخل الكلية الجامعية، تُقدم فيه مجموعة من المقررات، تكون مساندة أو تؤدي للحصول على الشهادة الجامعية المطلوبة في تخصص معين، وتنقسم الأقسام التعليمية إلى ثلاثة **انواع**: أ) **القسم العام:** وهو المرحلة لتي يدرس فيها الطالب المقررات التي لا تدخل ضمن التخصص الأساسي للطالب، ولكنها ضمن متطلبات القسم للحصول على الدرجة العلمية. ب) **القسم التعليمي الخدمي:** هو قسم يُدرّس مجموعة من المقررات التخصصية تسهم في الحصول على شهادة جامعية ذات تخصص واحد (في الكليات ذات البرنامج الواحد)، مثل كليات القانون، والطب البشري، وطب وجراحة الفم والأسنان، والصيدلة. ج) **قسم تعليمي تخصصي:** يؤدي إلى الحصول على شهادة جامعية في التخصص كما في أقسام كليات الهندسة، والآداب، والعلوم، والزراعة، وغيرها
البرنامج الدراسي	مجموع المقررات الدراسية والأنشطة العملية والتطبيقية التي تقدمها المؤسسة لطلابها من خلال مواقف تعليمية مقننة تُستخدم فيها أحدث تقنيات التعلم يؤدي إلى الحصول على مؤهل.
الكلية	هي احدى الكيانات البنائية للجامعة، تتيح لطلابها فرصة التعليم المُستقل في تخصص معين، أو عدة تخصصات، وتقوم على مبدأ إعطاء دورات أكاديمية في العديد من المجالات، وقد تكون الكلية مختصة بحد ذاتها بالتعليم التقني لبعض تخصصات المهن والحرف.
الجامعة	مؤسسة للتعليم العالي والأبحاث، تمنح شهادات أو إجازات لخريجيها.
الجامعة التكنولوجية	هي جامعة تتبع نمطا تعليميا وسطا بين التعليم الأكاديمي والتعليم التقني، يتدرب فيها الطالب على متطلبات العمل وفق التخصص اثناء الدراسة؛ ليكون جاهزا للانخراط في العمل مباشرة بعد التخرج.
التعليم الجامعي	هو مرحلة من التعليم في الجامعات أو الكليات التقنية، أو المعاهد العليا، أو أي مستوى دراسي ينخرط فيه الطلاب بعد حصولهم على الشهادة الثانوية، يؤهل خريجيه للعمل في أحد ميادين العمل بعد ان يجتاز امتحانات الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس) للتخصصات في العلوم الأساسية والتطبيقية، و(ليسانس) للتخصصات في العلوم الإنسانية أو الاجتماعية، أو البكالوريوس التقني والدبلوم العالي من المعاهد العليا.
التعليم العالي	يتكون من مرحلتين، ينخرط فيهما الطالب بعد حصوله على الشهادة الجامعية الأولى او ما يعادلها وهي: - **المرحلة الأولى: (الماجستير):** يدرس ويبحث فيها الطالب من سنتين الى ثلاث سنوات حسب التخصص، ونظام الجامعة، ونشاط الطالب، وتوفر الإمكانات. ويتطلب برنامج الدراسة للحصول على درجة الماجستير في اغلب الأحيان اجتياز امتحانات في المقررات ذات العلاقة بالتخصص، ثم كتابة رسالة عن مشروع بحث له علاقة بالتخصص الدقيق للطالب. 2- **المرحلة الثانية: (الدكتوراه):** يدرس ويبحث فيها الطالب من ثلاث الى خمس سنوات حسب التخصص ونظام الدراسة في الجامعات، فبعضها يتبع نظام البحث فقط، وبعضها الآخر يتطلب اجتياز مقررات دراسية متقدمة في التخصص قبل إجراء بحث التخرج، الذي يؤدي الى كتابة ما يعرف بالاطروحة في مجال التخصص.
نظام الدراسة في الجامعات	هو الآلية والأسلوب الذي يُنجز الطالب من خلاله البرنامج الدراسي المقرر عليه، وتتم الدراسة في الجامعات بنظامين، إما بنظام الفصل الدراسي بأنواعه، وهو الأكثر شيوعاً في العالم وهو المطبق حاليا في كل الجامعات الليبية الحكومية والخاصة. وفيه تُقسّم السنة الدراسية إلى فصلين دراسيين، تكون مدة الدراسة في كل فصل ستة عشر أسبوعا (16)، يتبعها امتحانات نهاية الفصل لمدة أسبوعين. وفي بعض الأحيان يضاف فصل دراسي

المصطلح	البيان
	صيفي قصير لمدة ست أو ثمانية أسابيع. تمتاز الدراسة في نظام الفصل الدراسي بالمرونة، حيث يمكن للطالب خاصة في الفصول المتأخرة اختيار المقررات التي يريد دراستها، مع مراعاة اللوائح الدراسية ذات العلاقة. والنظام الآخر هو نظام السنة الدراسية، وقد أصبح الآن أقل شيوعا وانتشاراً.
الهيئة التدريسية	هم أعضاء هيئة التدريس الذين تتعاقد معهم الجامعة، لأداء وظيفة التعليم والبحث العلمي وفق القوانين السارية والمعمول بها.
الطالب	هو من يتابع دروسا في الجامعة أو أحد فروعها أو مؤسسة تعليمية مكافئة لها .في الغالب يكون قد انتهى من الدراسة في أطوار سابقة يكون مستواها التعليمي أدنى من المستوى الجامعي. ويسعى للحصول على مؤهل علمي.
التعلم	هو عملية تَـلقّي المعرفة والقيم والمهارات عن طريق الدراسة، أو الخبرة، مما يؤدي الى تغير دائم في السلوك، هذا التغير يكون قابل للقياس وانتقائي بحيث يعيد توجيه الفرد، ويعيد تشكيل بنية تفكيره العقلية.
التعليم:	هو عملية يشترك في القيام بها عضو هيئة التدريس مع الطالب، وفق منهجية موضوعية، وفي بيئة تعليمية موصوفة، تؤدي إلى إكساب الطالب المعارف والمهارات، الى جانب تكوين الاتجاهات الإيجابية لديه نحو المجتمع والحياة.
نظام التعليم المعتاد	**(التعليم الصّفي):** هو النظام الذي تتم فيه العملية التعليمية بين الأستاذ والطالب مباشرة وتشترط فيه تواجد الطالب جسدياً في نفس المكان والزمان في القاعة الدراسية ويتم أجراء الامتحانات التحريرية والشفوية فيه في قاعات المؤسسة التعليمة المسجل بها الطالب.
نظام التعليم بالانتساب	وهو نظام تعليمي يلتحق فيه الطالب بالمؤسسة التعليمية، ويتم استلام المواد الدراسية منها دون ضرورة الالتزام بالحضور في المؤسسة التعليمية، ويقوم الطالب باتباع طرق التعلم الموجه ذاتياً، كما يقوم بتأدية الاختبارات المختلفة في موقع المؤسسة المعنية.
نظام التعليم عن بعد/ التعليم الالكتروني	هو نقل المعرفة إلى المتعلم في موقع إقامته أو عمله بدلا من انتقال المتعلم إلى المؤسسة التعليمية، وهو مبني على إيصال المعرفة والمهارات والمواد التعليمية إلى المتعلم باساليب تفاعلية عن طريق وسائط وأساليب تقنية مختلفة.
الذكاء الاصتناعي	هو ما تقوم به الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة، كما أنه اسم لحقل أكاديمي يعنى بكيفية صنع حواسيب وبرامج قادرة على اتخاذ سلوك ذكي.
الاستراتيجية	هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المنشودة في زمن محدد.
السياسات	**هي** الإطار الذي يُنفذ من خلاله الهدف الرئيسي أو الهدف الفرعي أو المهمة.
الاجراءات	هي تتابع الخطوات والنماذج المرتبطة بتنفيذ الاهداف من البداية إلى النهاية في ضوء اللوائح المعتمدة .
الخطة التنفيذية	هي مسار مقترح للوصول إلى الهدف، وفي إدارة المشاريع، فهي عبارة عن وثيقة تضم جميع الخطوات والموارد اللازمة للوصول إلى تحقيق الهدف ، وتحدد الإطار الزمني لهذه الخطوات.
رأس المال البشري	هو كافة القدرات الشخصية للفرد والتي تمكنه من الارتقاء بأدائه في مجال عمله وتثرى معارفه وخبراته بما ينعكس إيجابيا على مجال عمله. ومن الناحية المجتمعية الكلية يقصد به جميع الأفراد داخل المجتمع الذين يتمتعون بالخدمات اللازمة من صحة وتعليم وأمن وبيئة سليمة وبنية تحتية متطورة، فالدول المتقدمة تستثمر في مواطنيها باعتبارهم رأس مالها البشري، وأي إنفاق تبذله في صالح ترقيتهم اجتماعيا واقتصاديا يعتبر إنفاقا استثماريا.
رأس المال المعرفي	هو مجموع القدرات والخبرات والمعرفة لدى العاملين في أي مؤسسة، بحيث يكون هذان العنصران (المعرفة، والخبرة) متميزين ويشكلان الموارد الاقتصادية لها. ويضم مكونات واسعة مثل: (الملكية الذهنية، براءات الاختراع، حقوق الطبع والنشر، قواعد البيانات، رأس المال البشري، الذكاء، المعرفة، الشهرة والقيمة).
الامبريقية أو التجريبية	هو منهج للمعرفة الإنسانية التي تأتي بشكل رئيسي عن طريق الحواس والخبرة،مستقلا عن أية أفكار فطرية عند الإنسان، أو أي معرفة سابقة للخبرة العملية.

المصطلح	البيان
الشفافية	هي مجموعة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل والوضوح في شكل وموضوع الإجراءات والاهتمام بالمصلحة العامة، والالتزام بمبدأ تجنب تضارب المصالح.ويرتبط مفهومها بمحاربة الفساد.
النزاهة	هو سلوك ذاتي منضبط لتجنب الانتحال العلمي، والغش، والحصول على ميزة أكاديمية دون وجه حق، أو المساعدة والتحريض على خيانة الأمانة الأكاديمية ، و الوصول غير المصرح به إلى الوثائق الرسمية الأكاديمية والإدارية ، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية.
العدالة	**هي** تكافؤ فرص الإتاحة والمشاركة فى البرامج والفعاليات التنموية، والتوزيع العادل للخدمات.
الإبداع	هو النشاط الفردي أو الجماعي الذي يقود الى إنتاج يتصف بالأصالة والقيمة المضافة والجدية والفائدة للمجتمع .
التميز	هي تلك الجهود التنظيمية المخططة التي تهدف إلى تحقيق الميزات التنافسية الدائمة.
الإبتكار	هو المقدرة على تطوير فكرة أو عمل أو تصميم أو أسلوب وبطريقة أفضل وأيسر وأكثر إستخداما وجدوى.
الاختراع	هو إيجاد الفكرة أو التصميم أو الأسلوب من العدم بحيث أنه لم يكن له مثيل من قبل وليس شرطاً أن يكون الإختراع قابلاً للتنفيذ فإذا ما عدل عليه وأضيف له تحسينات تسمى هذه الإضافات بالإبتكار.
الجودة	هي التحسين والتطوير المستمر للبيئة التعليمية تنتهجها الجامعات والمراكز البحثية معتمدة على مجموعة من المعايير والمبادئ، وذلك من أجل تحقيق نموها والتوصل إلي أهدافها، وهي تضمن الفعالية العظمى والكفاءة المرتفعة والتي تؤدى في النهاية الي التفوق والتميز.
الحرية	هي إنطلاق أفراد المجتمع الأكاديمي، سواء بصورة فردية أو جماعية، في متابعة وتطوير ونقل المعارف والأفكار عن طريق الأبحاث والدراسات أوالتعليم أو التعلم أو المناقشة أو التوثيق أو الإنتاج أو الكتابة .تتطلب الحرية الأكاديمية استقلال مؤسسات التعليم العالي.
الأمانة	**هي** جميع القواعد والقيم التي يجب أن تحكم البحث من أجل ضمان صدقه ودقته العلمية. كشرط أساسي للحفاظ على ثقة المجتمع في أصحاب المصلحة في البحث.
الملكية الفكرية	هي حق الإنسان في إنتاجه العلمي والأدبي والفني والتقني ليستفيد من ثماره وآثاره المادية والمعنوية ، وحرية التصرف فيها والتنازل عنها واستثمارها.
نظام التعليم المدمج	هو صيغ التعليم التي يندمج فيها التعليم الالكتروني مع التعليم الصفي التقليدي في إطار واحد، حيث توظف أدوات التعليم الالكتروني تلك المعتمدة على الحاسوب أو شبكة المعلومات الدولية في المحاضرات.
التعليم المفتوح	هو نمط من أنماط التعليم لا يستوجب حضور الطلاب بشكل منتظم لمقر المؤسسة التعليمية، ويتيح فرص التعليم لجميع الفئات العمرية ويتم تقييم الطلاب بشكل مباشر من المؤسسة المعنية وفي قاعاتها وهو بذلك يتقاطع مع التعليم بالانتساب والتعليم عن بعد الالكتروني.
البحث العلمي الغرضي	هو البحث الذي تقوم به المراكز البحثية التابعة للهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز البحثية القطاعية الأخرى في الدولة.

4. الوضع الحالي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي

1.4 نشأة وتطور التعليم العالي العام (الرسمي):

كانت البداية الفعلية للدراسة الجامعية في خمسينيات القرن الماضي بافتتاح كلية الآداب والتربية – نواة الجامعة الليبية في العام الدراسي 1955 – 1956م في مدينة بنغازي بعدد 31 طالباً و6 أعضاء هيئة تدريس وفي عام (1957م) تم فتح فرع لها بطرابلس وبـه كلية العلوم ثم تلاها فتح كلية الاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي.

ثم أُنشئت كلية الحقوق سنة 1962م والزراعة سنة 1966م وفي عام 1967م توسعت الجامعة في طرابلس لتشمل وتضم كلية الدراسات الفنية العليا وكلية المعلمين العليا وقد تمّ إنشاؤهما بالتعاون مع منظمة اليونسكو فعرفت الأولى بعد ذلك بكلية الهندسة. وعرفت الثانية بكلية التربية، وفي عام 1973م تجزأت الجامعة لتصبح جامعتين مستقلتين هما جامعة طرابلس وجامعة بنغازي، مع تغيير اسميهما، بعد ذلك الى الفاتح في طرابلس و قاريونس في بنغازي وأستمر إنشاء الكليات فأُنشئت كلية الصيدلة عام 1976 م وكلية التربية سبها 1976م لتكون نواة جامعة سبها فيما بعد. وكلية الهندسة النووية 1978م. الطب البيطري 1976م ثم توالى إنشاء جامعات تخصصية أخرى مثل الطبية والنفط والتعدين وغيرها. وخلال الفترة من العام 1976م إلى العام 1998م تم تأسيس عدد من الجامعات بمختلف مناطق ليبيا شملت على سبيل المثال لا الحصر (جامعة سبها / جامعة عمر المختار/ جامعة مصراتة/ جامعة الزاوية / جامعة سرت / جامعة الجبل الغربي / جامعة ناصر الاممية / الجامعة الأسمرية والجامعة المفتوحة).

وفي العام الجامعي 1999 / 2000م ونتيجة لعدم وجود مركزية إدارية قامت الشعبيات (سابقا) باستحداث جامعات بلغ عددها 32 جامعة وتجاوز عدد الكليات وفروعهـــــــا 250 كلية تغطي المساحة الجغرافية لليبيا في شرقها وغربها وجنوبها، إلا أن الانتشار كان عشوائياً وغير مدروس وأستند إلى عوامل اجتماعية أكثر منها خدمة للتعليم والتنمية وافتقرت تلك الجامعات والكليات لأبسط المقومات والإمكانيات حيث أنشئ معظمها بمبان مدرسية غير مؤهلة لافتقارها لمرتكزات العملية التعليمية الجامعية من معامل ومكتبات وتجهيزات دون مراعاة لمعايير إنشاء الجامعات وأُقيم معظمها في مبان تفتقر لأبسط البنى التحتية المناسبة للجامعات ناهيك عن من يُدرّس فيها الذين كانوا في معظمهم من حملة الماجستير أو مغتربين لم تتوفر فيهم معايير أعضاء هيئة التدريس الجامعي، وخاصةً في العلوم التطبيقية والطبية الأمر الذي زاد من خلاله عدد الطلاب بالجامعات وارتفاع معدلات نسب الطلاب لأعضاء هيئة التدريس التي وصلت إلى أرقام كبيرة جداً مقارنة بالمعدلات العالمية.
إن هذه الحقبة هي المسئولة عن ولادة أهم مشاكل التعليم العالي الحالية التي تمثلت في عدم ملاءمة مخرجاته لحاجات التنمية الوظيفيـة وسوق العمل، وزيادة الإنفاق الناجم عن تشتت الإمكانيات. إضافة الى ضعف الإدارة في الجامعات والكليات مع غياب كامل لمعايير الجودة في الجامعات وبالتالي تدني مستوى مخرجات التعليم الجامعي.

وفـــــي سنة 2004م تقلص عدد الجامعات حيث تم إعادة هيكلتها بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (118) لسنة 2004م والذي حدد بموجبه 12 جامعة موزعة على مختلف مناطق ليبيا وهي: جامعة عمر المختار وجامعة قاريونس في الشرق وجامعة الفاتح وجامعة الزاوية وجامعة الجبل الغربي في الغرب وجامعة المرقب وجامعة مصراتة وجامعة سرت في الوسط ثم جامعة سبها في الجنوب إضافة إلى الجامعات ذات الطبيعة الخاصة وهي الجامعة الاسمرية وجامعة ناصر الأممية والجامعة المفتوحة، وحينها أُعتُبرت أكاديمية الدراسات العليا مؤسسة تعليم عالي خاصة. ثم أصبحت 14 جامعة خلال العام 2007م بعد فصل جامعة طرابلس للعلوم الطبية عن جامعة طرابلس وجامعة العرب الطبية عن جامعة بنغازي وبلغ عدد الكليات بهذه الجامعات 207 كلية تقريبا.

وفـــــي سنة 2010م تم إعادة هيكلة الجامعات بناء على قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقا) رقم (149) لسنة 2010م والذي حدد بموجبه 7 جامعات موزعة على مختلف مناطق ليبيا ثم أصبحت 9 جامعات خلال العام 2011م بعد فصل جامعة المرقب عن جامعة مصراته وجامعة الجبل الغربي عن جامعة الزاوية بالإضافة إلى ثلاث جامعات ذات طبيعة خاصة وهي جامعة ناصر الأممية (سابقا) الزيتونة حاليا والجامعة الأسمرية والجامعة المفتوحة، ليصبح عدد الجامعات 12 جامعة، اضافة الي اكاديمية الدراسات العليا.

أما بعد ثورة 17 فبراير 2011م، وصل عدد الجامعات الليبية الحكومية حتى الآن إلى 27 مؤسسة للتعليم العالي (26 جامعة إضافة لأكاديمية الدراسات العليا) اختفت الجامعات ذات الطبيعة الخاصة مثل الجامعة الاسمرية وجامعة ناصر وأصبحت جامعات أكاديمية عادية والأخيرة أُقيمت جامعة الزيتونة على أنقاضها وضمت الاكاديمية لمؤسسات الدولة الحكومية واستمرت فقط الجامعة المفتوحة على طبيعتها الخاصة باعتبار أنها تتبع نظام التعليم المفتوح ومؤسسة على نظام الأقسام العلمية وليس الكليات.

وتضم الجامعات الحكومية الليبية العاملة الآن 8 جامعات في شرق البلاد هي جامعة طبرق في مدينة طبرق وجامعة درنة بمدينة درنة وجامعة عمر المختار وجامعة محمد بن علي السنوسي في مدينة البيضاء وجامعة بنغازي في مدينة بنغازي والمرج وتوكره والأبيار والكفرة وجامعة اجدابيا في مدينة اجدابيا وجامعة النجم الساطع في مدينة البريقة وجامعة السدرة في خليج السدرة وبن جواد، وفي وسط البلاد يوجد 6 جامعات هي جامعة سرت في مدينة سرت وجامعة الجفرة في مدينة هون وجامعة مصراتة في مدينة مصراتة وجامعة بني وليد في مدينة بني وليد والجامعة الاسمرية بمدينة زليتن وجامعة المرقب في مدينة الخمس ومسلاته وقصر اخيار والقره بوللي، اما في غرب البلاد يوجد 10مؤسسات للتعليم العالي هي جامعة طرابلس والجامعة المفتوحة والاكاديمية الليبية للدراسات العليا في مدينة طرابلس وجامعة الجفارة في مدينة العزيزية وجامعة الزيتونة في مدينة ترهونة وجامعة الزاوية في مدينة الزاوية والعجيلات وزواره وجامعة صبراتة في مدينة صبراتة وصرمان والجميل ورقدالين وجامعة غريان في مدينة غريان ومزدة والاصابعة وجامعة الزنتان في مدينة الزنتان ودرج والقريات وباطن الجبل والحرابة وجامعة نالوت في مدينة نالوت وجادو وغدامس، أما في الجنوب فيوجد ثلاث جامعات هي جامعة سبها في مدينة سبها وضواحيها تتبعها كلية التربية في العاصمة التشادية انجامينا، وجامعة الشاطئ في مدينة براك وقرى وادي الحياة، وجامعة فزان في مدينة مرزق وضواحيها واوباري والقطرون.

إن هذا الواقع افرز نتائج سلبية تتوجب معالجتهـا، وفي مقدمة هذه النتائج الانتشار الكمي للجامعات على حساب جودة ونوعية مخرجاتها وتكرار الكليات من نفس التخصص في الجامعة الواحدة وتكشف الإحصائيات أن ليبيا بدأت تسجل أعلى المستويات العالمية من حيث أعداد الطلاب في قطاع التعليم الجامعي، حيـث بلغ عدد الطلاب (**464288**) طالباً وطالبة في العـام الجامعي 2021 /2022م، وهذا العدد يمثل ما نسبته (**%6.7**) من مجمل عدد السكان علماً بأن النسب العالمية للتعليم الجامعي تقع بين (2-3%) من عدد السكان.

وتشير المعايير العالمية بأن كل مليون نسمة من عدد السكان تقابله جامعة واحدة وهذا المعيار ليس بالضرورة ان يطبق في كل دول العالم. والجدول التالي يوضح عدد الجامعات مقارنة بعدد السكان لبعض الدول:

الدولة	ليبيا	سوريا	نيوزيلندا	السعودية	استراليا
عدد الجامعات	27	18	6	22	9
عدد السكان	6.871.000	18.275.704	5.000.000	27.001.000	25.596.513

والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم العالي العام مقارنة بالتعليم العالي العام بجمهورية مصر العربية.

ت	المؤشرات	الجامعات في ليبيا	الجامعات في مصر
		العدد أو النسبة المئوية	
1	عدد الجامعات + الأكاديمية الليبية للدراسات العليا	27	27
2	عدد الكليات	394	494
3	اجمالي عدد الطلاب	464288	3,000,000
4	عدد اعضاء هيئة التدريس	22360	126,000
5	عدد الموظفين	37300	258,000
6	نسبة الألتحاق بالتعليم الجامعي	%6.7	%3
7	نصاب طالب / استاذ	21 طالب / أستاذ	26.5 طالب / أستاذ
8	نصاب موظف / أستاذ	1.67 موظف / استاذ	2 موظف / لكل أستاذ
9	نصاب طالب / موظف	12.45 طالب / موظف	11.6 طالباً / موظف
10	نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الأجمالي	%2.6	%3.8

2.4 نشأة وتطور الدراسات العليا:

بدأت الدراسات العليا المنتظمة والمستقرة في جامعة طرابلس الفاتح سابقاً منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي وبعدها في جامعة بنغازي قاريونس سابقاً في أواخر السبعينات وبعد إنشاء جامعات أخرى توالى فتح برامج الدراسات العليا في معظمها واتسعت دائرة الدراسات العليا وزاد عدد طلابها حيث زاد عدد الاقسام التي تقدم برامج دراسات عليا عن 178 قسم في 12 جامعة في مجالات مختلفة من المعرفة ووصل عدد الطلاب المسجلين بهذه البرامج في العام الجامعي 2022/2021م حوالي **25262**

ثم تأسست الأكاديمية الليبية للدراسات العليا سنة 1988م بجنزور، تضم حالياً عدد 8 مدارس – مدرسة العلوم الهندسية، مدرسة العلوم الطبية، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، مدرسة العلوم الإنسانية، مدرسة اللغات، مدرسة الفنون والاعلام، ومدرسة العلوم الاستراتيجية. الأكاديمية الليبية من المؤسسات التعليمية صغيرة الحجم بعدد 4951 طالباً مسجلين بالفصل الدراسي خريف 2023/2022م؛ وعدد الأساتذة القارين بها 210 أستاذاً وعدد 207 اساتذا متعاوناً مما يجعل نسبة الأستاذ

للطالب في جميع التخصصات الأكاديمية (1: 12)، والأكاديمية غير معتمدة أكاديمياً من المركز الوطني لضمان الجودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية.

الأقسام العلمية

الأقسام العلمية بمختلف التخصصات عددها 22 قسماً تعليمياً تحتوي على 184 برنامجاً تعليمياً في مستوى الإجازة العالية (الماجستير) وعدد 34 برنامجاً تعليمياً في مستوى الدكتوراة.

ومن أهم الحوافز التي ساهمت في إقبال الدارسين على الانخراط في برامج الدراسات العليا بالداخل بشكل خاص:

1. حجم الطلب على الوظائف القيادية في الدولة الليبية التي تفضل حصول المتقدم اليها على شهادات علمية عالية.
2. زيادة الطلب على وظائف البحّاث كتغذية راجعة في برامج منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.
3. زيادة الطلب على أعضاء هيئة التدريس الجامعي خاصة بعد التوسع في إنشاء الجامعات الأكاديمية والكليات والمعاهد العليا التقنية.
4. إمكانية أن يستمر الخريج من برامج الماجستير في دراسته للحصول على الدكتوراه من خلال الإيفاد خاصة بعد تعيينه عضو لهيئة التدريس بالجامعات الليبية.
5. تكاليف الدراسة محليا منخفض نسبياً، وهي في متناول أعداد واسعة من الموظفين والعاملين في قطاع الدولة أو القطاع الخاص.

1.2.4 التحديات التي تواجه منظومة الدراسات العليا بالداخل:

1. لعل أهم التحديات هو الحصول على أساتذة أكفاء يديرون برامج الدراسات العليا خاصة في السنوات الاخيرة، حيث فقدت منظومة التعليم العالي بالجامعات أعداداً كبيرة من الأساتذة لبلوغهم سن التقاعد، وأيضاً انتداب عدد كبير منهم ليشغلوا مناصب قيادية في الدولة، ناهيك عن إيقاف برامج الإيفاد الذي سبب في زيادة نسبة حملة الماجستير بين اعضاء هيئة التدريس الجامعي، عن النسب المعيارية المسموح بها بكثير مما أثر سلباً وبشكل مباشر على برامج الدراسات العليا.
2. نقص وضحالة الأمكانات وعدم توفر متطلبات الدراسات العليا من مكتبات ومراجع ومعامل حديثة وتجهيزاتها واجهزة تشخيص ومواد تشغيلها.
3. التقشف في الصرف ونقص التمويل خاصة على إقامة وحضور المؤتمرات والندوات العلمية اللازمة لإثراء البحث العلمي وتجويده.
4. الظروف الامنية التي تمر بها البلاد.

3.4 نشأة وتطور التعليم العالي الخاص

تبرز الحاجة الوطنية إلى تفعيل نظام التعليم العالي الخاص وترقية نظمه ومؤسساته ومناهجه في إطار من التقييم وذلك باتجاه إيجاد نظام تعليمي داعم ومكمِّل وشريك للنظام التعليمي الرسمي أو الحكومي: موسِّعاً للخيارات، منفتحاً على مؤسسات ونظم التعليم العالمية المتقدمة، متجاوزاً للسلبيات، محققاً للغرض، مثرياً للمجالات، وموحداً لخيارات تخصصه دون الاكتفاء بالتكرار النمطي للتعليم العام (الرسمي) مع اختلاف التسمية والتمويل والتبعية فقط.

لقد بدأ التعليم العالي الخاص بشكل عشوائي منذ ثمانينات القرن الماضي ورغم مرور أكثر من اربعين سنة على على ظهوره مازال هذا القطاع يعاني من الكثير من المختنقات ولم تزد مساهمته في استيعاب الطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية عن 7% على عكس التعليم الاساسي والمتوسط الخاص الذي اصبح حضوره بارزاً ومنافساً للتعليم الرسمي في هذا المستوى من السلم التعليمي.

وتتركز نشاطات هذا القطاع حالياً في محور التعليم والتعلم أما مساهماته في البحث العلمي فتعد محتشمة تكمن في مشاريع التخرج والتي معظمها يكون في شكل نظري وذلك لافتقار هذا القطاع للبنية التحتية اللازمة للبحث العلمي من جهة وعدم وجود برامج للدراسات العليا حالياً بهذا القطاع من جهة أخرى.

وفي الجدول التالي نوضح بعض المؤشرات الخاصة بالتعليم العالي الخاص.

ت	البيان	العدد او النسبة المئوية
1	عدد الجامعات والكليات الخاصة	61
2	اجمالي عدد الطلاب	32690
3	عدد اعضاء هيئة التدريس الوطنيين القارين	512
4	عدد اعضاء هيئة التدريس المتعاونين	2380
5	مجموع اعضاء هيئة التدريس	2892
6	عدد الموظفين	1313
7	نسبة عدد اعضاء هيئة التدريس القارين للمتعاونين	%21.51
8	متوسط عدد الطلاب لأعضاء هيئة التدريس القارين	63.85 طالب / عضو هيئة تدريس
9	متوسط عدد الطلاب لمجموع أعضاء هيئة التدريس	11.3 طالب / عضو هيئة تدريس
10	متوسط عدد الطلاب للموظفين	24.9 طالب / موظف
11	نسبة مساهمة قطاع التعليم الخاص في قبول الطلاب للدراسة الجامعية	%6.6

1.3.4 التحديات النوعية التي تواجه نظام التعليم العالي الخاص (غير الرسمي)

يشترك نظام التعليم الرسمي والخاص في العديد من الصعوبات والتحديات، ورغم ذلك فإن لهذا النظام الأخير وغير المعتمد في معظم مؤسساته خصوصيته النوعية التي تظهر في عديد من الصعوبات التي منها: -

1. عدم كفاءة معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص من حيث المباني والإمكانيات والوسائط التعليمية.
2. لجوء بعض مؤسسات التعليم العالي الخاص إلى توظيف أساتذة دون الكفاءة المطلوبة والاعتماد على أساتذة متعاونين بنسبة غير معيارية حسبما ورد في الجدول السابق.
3. التوجه العام السائد لدى مؤسسات التعليم العالي الخاص لأساليب الاستثمار التجاري والربح المادي دون مراعاة فكرة التعليم والتعلم كاستثمار اجتماعي في المجتمع.
4. الانخفاض الحاد في معدلات أداء منظومة التعليم العالي الخاص في معظم مؤسساتها في مجالات التدريس وتطوير المناهج والمقدرة التنافسية والالتزام بفلسفة تربوية تعليمية محددة.
5. نقص وعدم كفاءة اللوائح والتشريعات المنظمة للتعليم الخاص وعدم استقرارها وصعوبة الإجراءات والفساد الإداري.
6. نقص المقدرة التنافسية للتعليم الخاص مقارنة بالتعليم الرسمي (المجاني) الذي هو الآخر يحتاج الى الكثير من التطوير والتحديث في كل مكوناته.
7. عدم التزام معظم مؤسسات التعليم العالي الخاص بمعايير محددة وموضوعية بل يعمل بعضها على تجاوز المعايير المطبقة في التعليم الرسمي والاهتمام فقط بقبول الطلاب كمورد تمويلي بالدرجة الأولى للمؤسسة والقائمين عليها من المستثمرين.
8. صعوبات تتعلق بالتمويل والتسهيلات الائتمانية.
9. إذا كان نظام التعليم الرسمي يعاني من مشاكل نوعية وفنية ومادية وممول من الدولة وتحت حمايتها، فهذا الوضع يجعل التعليم العالي الخاص في وضع حرج في كل مراحل العملية التعليمية ولا يسمح لها بالقيام بدور فاعل في بناء القدرات ورفع الكفاءات وجودة المخرجات.
10. عدم وضوح الرؤية لدور التعليم العالي الخاص فهل هو نظام موازي ومناظر للتعليم العام الرسمي، أم هو نظام لتقليل العبء على التعليم الرسمي وتزايد الطلب الاجتماعي عليه.

ولعل هذه الصعوبات والتحديات التي يطرحها التعليم العالي الخاص، تبرز العديد من الأسئلة ذات العلاقة بمستقبل المجتمع الليبي، ونمو موارده البشرية وكفاءتها ومن مثل هذه الأسئلة: -

- هل التعليم العالي الخاص هو فعلا تعليم خاص كما هو موجود في كثير من البلاد المتقدمة، أم هو مراكز وأمثلة للفشل التربوي وبيع الشهادات (باستثناء بعض الجامعات الخاصة المميزة).
- لماذا ندفع بطلابنا إلى هذا الفشل التربوي ونحكم عليهم بهذه الطريقة، فهل الأجدى أن نعالج المشاكل بموضوعية أم نترك هذه المشاكل تزداد تعقيداً وتأثيراً على الطالب نفسه وعلى المجتمع؟

4.4 البحث العلمي الجامعي والغرضي

ينقسم البحث العلمي من حيث الإطار العام إلى نوعين، بحث علمي تديره الجامعات وما في حكمها، والمحرك الأساسي لهذا النمط، هو برامج الدراسات العليا في تلك المؤسسات وأعضاء هيئة التدريس بها، أما النمط الثاني فهو البحث العلمي الغرضي المبرمج الذي يتم في الهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز البحثية التابعة إضافة إلى المراكز البحثية القطاعية مثل مركز البحوث الصناعية ومركز البحوث الزراعية ومركز بحوث النفط وغيرها.

إذا كان البحث العلمي الجامعي ولد مع إنشاء الجامعات منذ خمسينات القرن الماضي كونه احدى الوظائف الثلاث الاساسية لهذه المؤسسات فإن البحث العلمي الغرضي المبرمج جاء واجباً اصيلاً للهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز التابعة لها في سبعينات القرن الماضي.

والبحث العلمي بانماطه المختلفة عانى ومازال يعاني الكثير من المختنقات والتحديات التي يمكن إيجازها في الآتي:

1- غياب الاستراتيجية المتكاملة التي تربط البحث العلمي بخطط التنمية بمفهومها الشامل والمستدام واحتياجات المجتمع.
2- ضعف التشريعات والقوانين الخاصة بالبحث العلمي وعدم المواءمة الإدارية والمالية لمتطلبات البحث العلمي والتطوير.
3- عدم تجديد اللوائح والسياسات التي تنظم البحث العلمي والتي مازالت تعتمد على الوثيقة المعتمدة من مجلس التخطيط العام لاستراتيجية البحث العلمي لسنة 2002م التي تجاوز عمرها عشرين سنة
4- ضعف التواصل بين الجامعات والمراكز البحثية مما يعيق الاستفادة من الموارد البشرية المتاحة لدى كلليهما وغياب التنسيق بينهما على المستوى المحلي والوطني من جهة وبين مختلف قطاعات الانتاج والخدمات العامة والخاصة من جهة اخرى أدى الى ضعف التعاون الاقليمي والدولي وندرة المشاركة في المؤتمرات العلمية الدولية.
5- ضعف التمويل حيث إن الصرف على البحث العلمي الجامعي والمبرمج لا يتعدى 1% من اجمالي الناتج المحلي في معظمه يذهب كمرتبات خاصة في غياب مصادر التمويل غير الرسمية وضعف مساهمات القطاع الخاص وضعف التشريعات واللوائح والقوانين المالية التي تعيق ولا تشجع تمويل البحث العلمي وتنوع مصادره.
6- ضعف الحوافز المادية للباحثين مما يعيق تفرغهم للبحث العلمي مع مساواة المرتبات بين افراد الدرجة الوظيفية الواحدة بين من هم يعملون في وظائف ادارية ومن يعملون بحاثاً رغم اختلاف طبيعة العمل والمجهودات التي يتطلبها البحث العلمي من حيث الكفاءة والانتاج.
7- ضعف وحدات البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية الوطنية المنتجة واعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج.
8- ندرة المؤسسات الاستشارية المختصة ومراكز الفكر واستطلاع الراي المنبثقة عن مراكز الابحاث التي تدعم صانع القرار في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الامر الذي اضعف تاثيرها في رسم السياسات وصنع القرار الوطني
9- تدني مستويات الرضى على أداء منظومة التعليم العالي والبحث العلمي ومساهمتها في نمو الاقتصاد ومعالجة المشاكل التي يواجهها المجتمع على المستوى المحلي او الوطني.
10- غياب وعدم وضوح الضوابط والمعايير التي تستند اليها برامج الانشطة البحثية وبرامج الدراسات العليا مما جعلها تنحرف عن مراعاة الأولويات الوطنية في مواضيع البحث التي أصبحت مكررة وليس لها جدوى للمجتمع الامر الذي جعل الفجوة تتسع بين الواقع والمامول.
11- ضعف البنى التحتية ومتطلبات البحث العلمي من معامل وأجهزة ومواد تشغيلها وصيانتها الأمر الذي ساهمت فيه البيروقراطية الادارية والمعاملات المالية وهذا ادى لأهدار الوقت والمال خاصة في غياب الشراكة والتعاون بين المؤسسات البحثية ونظيراتها محلياً واقليمياً ودولياً.
12- ضعف معدلات التأثير (Impact Factors) للدوريات المحلية التي تنشرها الجامعات او الهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز التابعة لها وندرة المشاركة في المؤتمرات العلمية وورش العمل المحلية والاقليمية والدولية.
13- الآثار السلبية والنزاعات الاهلية التي احدثتها الحروب على البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

ورغم هذه المختنقات والتحديات فإن البحث العلمي يتمتع **بفرص** أهمها:

- تنامي كتلة الباحثين وحملة الشهادات العليا والاقبال الكبير من الشباب الليبي على التحصيل العلمي والانخراط في برامج الدراسات العليا محلياً وخارجياً الأمر الذي نتج عنه تنوع مدارس التأهيل في مجال البحث العلمي من مدارس مختلفة في العالم.
- الأنتشار الكبير لوسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في السنوات الأخيرة مما زاد من مساحة الحريات وتداول المعلومات هذا شجع بطرق غير مباشرة برامج البحث العلمي.
- وجود صحوة مجتمعية عامة تنشد الاستقرار وتعي أهمية البحث العلمي وضرورة تعزيز دوره ومساهماته في تحقيق التنمية المستدامة.

5.4 التعليم التقني

في عصر المعلومات الذي نعيشه يعد المورد البشري هو الثروة الحقيقية للأمم، فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميته وضرورته؛ إلا أنه بدون العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعداداً جيداً ليس لهما قيمة، ذلك لأن رأس المال البشري وما يملكه من قدرات علمية وتقنية قادر على إستخدام هذه الموارد وتسخيرها للعمليات الإنتاجية لتحقيق الرفاهية، الأمر الذي يدفع المجتمع إلى وضع مسألة تنمية الموارد البشرية في مقدمة أولوياته أثناء القيام بعملية التخطيط، وتعد نظم

التعليم التقني والفني والمهني بما تمثله من مخرجات وهي أحد الأدوات الحقيقية والقاعدة المتينة التي تؤسس عليها صروح الإقتصاد.

لذا تسعى دول كثيرة اليوم لإعادة النظر في سياستها التعليمية وتصحيح مساراتها، وقد بدأ التعليم والتدريب المهني والفني في ليبيا من خلال مراكز التدريب المهني في مجالات النجارة والحداده ومهنة البناء، والتي كانت تتبع وزارة الخدمة المدنية سابقاً، ثم وزارة العمل، ثم تطور التعليم والتدريب المهني والفني ليشمل العديد من المهن والتخصصات المتوسطة والعليا مثل: المهن الشاملة، المهن الطبية، المهن الزراعية، والكهرباء، النفط، والفندقة والسياحة، وعند تأسيس هذه المؤسسات كانت تبعيتها الإدارية والمالية والفنية الى الوزارات كل حسب تخصصه، حيث كانت المهن الصحية تتبع وزارة الصحة، والمهن الكهربائية تتبع الكهرباء، وهكذا، وفي سنة 2010. تم إنشاء وتأسيس هيئة مستقلة إدارياً ومالياً لها الصفة الإعتبارية تحت مسمى **(الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني)** وذلك بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 519 لسنة 2010. وصدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 20 لسنة 2011 الصادر بتاريخ 29 . 02. 2011 ميلاي , بإعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني. وتختص الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني وقد تم استحداث وزارة مختصة بالتعليم التقني والفني واحيلت لهذه الوزارة التخطيط والمتابعة والاشراف وتطوير التعليم التقني والفني بجميع مستوياته .

1.5.4 أنماط التعليم التقني:

يقصد بالتعليم التقني، والفني، والمهني أشكال ومستويات العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلى المعارف العامة دراسة التكنولوجيا، والعلوم المتصلة بها، واكتساب المهارات العملية، وينقسم إلى :

أ- **تدريب مهني**: وهو عبارة عن دورات تدريبية مهنية تختلف مددها وبرامجها وفقاً لنوع المهنة المتدرب عليها، ومستوى المتدربين العلمي، وتستهدف تخريج عمال مهرة أو شبه مهرة.

ب- **تعليم فني**: وهو بمثابة نوع من التعليم النظامي في مستوى التعليم الثانوي، ويتمثل في المعاهد المتوسطة ويتضمن إعداداً تربوياً، واكساب معارف ومهارات وقدرات مهنية، ويستهدف تخريج عمال فنيين في مختلف المجالات والتخصصات الفنية والمهنية.

ج- **تعليم تقني**: وهو يمثل مستوى من التعليم ما فوق الثانوي ودون المستوى الجامعي، ويتضمن إعداداً تربوياً، بالإضافة الى إكساب مهارات وقدرات تقنية، لا تقل مدة الدراسة والتدريب فيه عن سنتين، وغالباً ما تكون ستة فصول، وتتمثل في المعاهد العليا، وتستهدف إعداد قوى عاملة تقع عليها مسؤولية التشغيل والإنتاج، وهذا النظام الذي تتبعه معظم الدول العربية، وتختلف مخرجاته من بلد الى اخر.ويرتبط نظام التعليم الفني التقني في ليبيا بمسارين تعليمين، وذلك على النحو التالي:

- مسار منهجي، ويضم (التعليم العالي، والتعليم المتوسط، والتعليم الأساسي).
- مسار تخصصي (المسار التدريبي)، ويضم دورات متخصصة لا تزيد عن 9 أشهر.

المسار المنهجي:

هو المسار الرئيس للتعليم المهني والتقني، ويقوم هذا المسار على برامج ومناهج تدريبية متنوعة، وينقسم المسار المنهجي إلى ثلاثة اقسام، وفقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (519) لسنة 2010 تخضع كليات ومعاهد التعليم التقني العليا والمتوسطة لإشراف الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، ويقع على عاتق هذه الهيئة مهمة تطوير المناهج العلمية والتدريبية لمؤسسات التعليم التقني وفق أسس الجودة، ومتطلبات المعايرة المهنية لتلبية احتياجات سوق العمل، وتضم هذه المؤسسات حوالي (133,418) طالباً خلال العام الدراسي2013/2012، اكثر من 90% منهم مسجلين بالمعاهد التقنية العليا، والمعاهد التقنية المتوسطة. وفيما يلي استعراض لعدد مؤسسات التعليم التقني، وتخصصاتها، وعدد الطلبة المسجلين بها خلال الفترة 2014 – 2016.

أ. الكليات التقنية (2014- 2016):

تشرف الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني على عدد (16) كلية في تخصصات مختلفة تشمل تخصص التقنية الهندسية، وتقنية هندسة الإنشاءات، والتقنية الإلكترونية، وتقنية الحاسوب، وتقنية الهندسة الميكانيكية، والتقنية الكهربائية والإلكترونية، والتقنية الصناعية، والتقنية الطبية، وتقنية الطيران المدني والإرصاد الجوي، بالإضافة إلى ذلك يخضع لإشراف الهيئة كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية، وكلية الفندقة السياحية، وتمنح هذه المؤسسات شهادات بكالوريوس تقني، ومهني (مستوى تخصصي)،

ب. المعاهد التقنية والمهنية العليا:

تتنوع تخصصات المعاهد العليا التقنية والمهنية التي تشرف عليها الهيئة الوطنية للتعليم التقني والفني، حيث تشمل هذه المعاهد التخصصات المبينة في الجدول 6.3، ويبلغ عدد هذه المعاهد (100) معهداً، ويبلغ عدد الطلبة الدارسين في هذه المعاهد خلال العام الدراسي 2016/2015. (77774) طالباً وطالبة، وتمنح هذه المؤسسات شهادات دبلوم تقني/مهني عالي (المستوى التقني/مهني).

وتهدف مؤسسات التعليم التقني والفني والمهني العالي (مستوى التعليم العالي ما بعد المرحلة الثانوية، ودون المرحلة الجامعية) إلى إعداد التقنيين والفنيين والمهنيين في عدد 17 مهنة معتمدة، تتمثل هذه المهن في المهن الادارية والمالية، المهن الصناعية، والمهن الطبية، وتقنيات الحاسوب، والمهن الشاملة، والمهن الهندسية، وتقنيات الفنون، وشؤون المياه، والمهن الزراعية، والمهن الالكترونية، والمهن الكهربائية، والمهن الميكانيكية، ومهن البناء والتشييد، ومهن التبريد والتكييف، والتقنيات الزراعية، وتقنيات البحار، واللغات، ومهن السياحة والضيافة، ومهن التقنيات النفطية، ومهن الالات الثقيلة، ومهن شؤون الطاقة.

وقد شهد التعليم المهني التقني العالي في ليبيا عدة تغيرات بدءً من نظام 6 فصول دراسية، ثم نظام 4 دورات تدريبية مع دورة تدريب ميداني؛ إلا أن مدخلات التعليم المهني التقني العالي ثبت أنها في حاجة ماسة إلى إضافة بعض المواد الأساسية، وثبت أيضاً أن الحاجة تدعو إلى إعتماد نظام 6 فصول دراسية، مع فصل تدريب ميداني لإعطاء مدخلات هذا النظام التعليمي أكثر ممارسة للمهنة المنخرطين بها، لتكون قادرة على إحداث التأثير الإيجابي، والمساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ر.م	الكليات	المدينة	ر.م	الكليات	المدينة
1	كلية التقنية الهندسية –	زواره	9	كلية تقنية الهندسة الميكانيكية –	بنغازي
2	كلية تقنية الهندسة الإنشائية-	مسلاته	10	كلية التقنية الكهربائية والإكترونية	بنغازي
3	كلية الفندقة والسياحة –	طرابلس	11	كلية التقنية الإكترونية	بني وليد
4	كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية	طرابلس	12	كلية التقنية الهندسية	هون
5	كلية التقنية الإكترونية	طرابلس	13	كلية التقنية الصناعية	مصراته
6	كلية تقنية الحاسوب	طرابلس	14	كلية التقنية الطبية	مصراته
7	كلية تقنية الحاسوب	الزاوية	15	كلية التقنية الطبية	درنة
8	كلية التقنية الهندسية	جنزور	16	كلية تقنية الطيران المدني والإرصاد الجوية	السبيعة

5. التنمية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي

1.5 مستهدفات ومستقبل التنمية

لطالما أحتفظ الشعب الليبي منذ نيله الاستقلال، ومرورا بكل المراحل السياسية التي صاحبت قيام الدولة، بآمال عريضة وطموحات عالية وتوقعات مرتفعة حول تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون، وبناء دولة عصرية تنجز التنمية الشاملة، وتقضي على التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتصون الحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة.
يتأسس المشروع الوطني للتنمية في ليبيا على مفهوم الأمن الإنساني بأبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية، وما يستلزم من استحقاقات الانفتاح الثقافي، والتنمية المستدامة، والتنافسية، والحكم الرشيد، والمواطنة المتساوية، والسلم الاجتماعي، ومجتمع المعرفة.
وإعتباراً للأحداث التي عصفت بالمجتمع الليبي منذ فبراير 2011 ومازالت تلقي بظلالها على الأوضاع الأمنية والقانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتعين أن تتضمن غايات رؤية 2034 وأهدافها الاستراتجية أبعادا تتعلق بمعالجة تداعيات صراعات المرحلة الانتقالية، وأبعادا تتعلق ببناء الدولة المدنية والتأسيس لسيادة القانون وتحقيق الأمن الإنساني بكل أبعاده واستحقاقاته. وتأتي أهمية الأستثمار في عقول أبنائنا الطلاب - والتي تمثل أهم الموارد التي تزخر بها بلادنا- وكذلك أهمية تحسين إدارة المعرفة للتمكن من إنتاج المعرفة عوضاً عن أن نستمر مستهلكين لها، في أعلى سلم أولويات الوصول إلى مجتمع المعرفة وخلق الثروات بدل إستنزافها، وتحقيق نهضة وإستقرار ونماء الوطن.
سنتناول في هذا الفصل ما يخص المنظور المعرفي.

1.1.5 الرؤية المستقبلية للتنمية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

ليبيا دولة تحافظ على هويتها وتواكب الحداثة وينعم أهلها بالرفاه والعيش الكريم.
وتتحقق هذه الرؤية بتوطين السياسات التالية:

- الاستثمار في رأس المال البشري
- وضع السياسات الداعمة للتحول إلى مجتمع المعرفة
- وضع إستراتيجية رقمية وإغتنام فرص الرقمنه والميكنة والذكاء الاصطناعي
- بناء القدرات في مجال البحث العلمي وإنتاج المعرفة
- توسل المنهج العلمي في حل مشاكل المجتمع.
- تيسير الخطاب العلمي والأكاديمي
- تعزيز التعلم من خلال تنوع محتوى ونظم تقديم المعرفة
- ضمان حقوق الملكية الفكرية
- ضمان الحرية في نقل المعرفة واستخدامها وإنتاجها
- تعزيز قيم الموضوعية والاستقلالية والتحقق والاخلاقيات.

2.1.5 الملامح الأساسية لمستقبل التنمية وعلاقتها بتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

إن ليبيا بعدد سكانها المحدود وامتلاكها لاحتياطيات هائلة من المعادن والخامات بعضها نادر، وهي بذلك في حاجة إلى استثمارات كبيرة وتقنيات متطورة للاستفادة من هذه الموارد.

وتعد ليبيا رابع دولة أفريقية من حيث المساحة بعد الجزائر والكونغو الديموقراطية والسودان، حيث تبلغ مساحتها 1.76 مليون كيلو متر مربع وتتوسط جغرافيا شمال أفريقيا بساحل يبلغ طوله 1770 كيلومتر يوفر ثروة سمكية هائلة غير مستغلة على الوجه الأكمل إضافة إلى إمكانية إقامة منتجعات سياحية جميلة عليه.
إن هذه السواحل تحتوي على ما هو أثمن من الثروة السمكية (ذهباً أسوداً) يمثل أكبر احتياطي بالقارة الأفريقية في منطقة الهلال النفطي التي تضم 80% من نفط ليبيا. ويقدر احتياطي النفط المؤكد بنهاية سنة 2018م بنحو 46.36 مليار برميل وفقا لإحصائيات المنظمة العالمية للنفط (أوبك) مما يجعل حصة ليبيا من هذه المدخرات تبلغ 4.1% عالميا وتحتل بذلك المرتبة الأولى أفريقياً والسابعة عالمياً وهي تنتج الآن 1.3 مليون برميل من النفط يومياً قابلة للزيادة إلى 3 مليون برميل عندما تتوفر الظروف الأمنية وتتطور البنية التحتية لقطاع النفط.
إضافة إلى ما ذكر سابقاً أكدت وكالة الطاقة الأمريكية أن مخزون النفط الصخري الليبي رفع الاحتياطي الليبي إلى 74 مليار برميل مما جعلها الأولى عربياً من حيث احتياطي النفط الصخري والخامسة عالمياً بعد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والأرجنتين كما يبلغ احتياطي ليبيا من الغاز الطبيعي المؤكد 55 تريليون قدم مكعب حيث أنها تحتل المرتبة الثانية افريقيا بعد جنوب افريقيا.

لقد أكدت التقارير الاقتصادية أن الجنوب الليبي يحتوي ثروات هائلة من المعادن مثل الحديد والمنجنيز واليورانيوم والذهب والمعادن النادرة (الأتربة النادرة) ذات التطبيقات الصناعية الواسعة خاصة في تقنيات الاتصالات والتقنيات النووية ولقد بلغ احتياطي ليبيا من خام الحديد 3.5 مليار طن إضافة إلى الأنواع الجيدة من الرمال المستخدمة في إنتاج السيليكون الضروري لإنتاج الخلايا الشمسية ومعدات الاتصالات ومنها الهواتف المحمولة.

ليبيا أيضاً تتمتع بسطوع الشمس لساعات طويلة مما يجعلها مؤهلة لتوليد الطاقة الشمسية بكفاءة عالية وهي أيضا بسبب اتساع مساحتها وتنوع مناخها يمكن أن تستغل فيها طاقة الرياح والأمواج في توليد الطاقة الخضراء المستدامة.

هذا ما يخص الثروات الطبيعية وهي كثيرة ومتنوعة أما مناخ ليبيا المتنوع من مناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل على الساحل والمناخ الصحراوي في الداخل جعلها صالحة لأنواع مختلفة من الزراعات فواكهه وثمار البحر الأبيض المتوسط على الساحل وزراعة النخيل بسلالات جيدة في الواحات وفزان إضافة إلى أن هذا التنوع المناخي مهم أيضاً في مجال السياحة الصيفية ساحليا والشتوية صحراوياً حيث مقومات السياحة متوفرة في ليبيا بامتياز ليس فقط تنوع المناخ وقربها من أوربا كذلك وجود الأثار المتنوعة التي تعبر عن الحضارات المختلفة التي استوطنت هذه البلاد.

ولعل الأهم في قضية مستقبل التنمية في ليبيا إضافة إلى تنوع روافد الاقتصاد الليبي هو أن ليبيا رغم قلة عدد سكانها نسبة إلى مساحتها إلا أن هؤلاء السكان في معظمهم شباب حيث تمثل شريحة الشباب أكثر من 60% من عدد السكان عليه فإن الاستثمار في هذه الشريحة (الاستثمار في رأس المال البشري وهو أفضل الاستثمارات) من حيث تعليمهم وتدريبهم بشكل جيد ومستمر سوف يخلق فرص ممتازة للوظائف وينمي الثروة بشكل كبير وهنا يأتي دور التعليم خاصة الجامعي والعالي منه.

فالتنوع في الصناعات المرتبطة بقطاع النفط والتعدين والزراعة والثروة الحيوانية (بحرية أو برية) والسياحة يحتاج إلى أيدي عاملة فنية ماهرة يكون مردودها على الشباب في إيجاد وظائف ذات دخول ممتازة لهم. ثم أن رأس المال المتكون من هذه الموارد إذا ما أستغل في تطوير التعليم بمراحله المختلفة سوف يخلق فرص للعمل أخرى في المجال الصحي وتجارة العبور مثلاً.

فتطوير المستشفيات والعيادات والقطاع الصحي يجعل ليبيا بيئة جاذبة لما يعرف بالسياحة الطبية من دول الجوار وغيرها.

لكي تنهض ليبيا فإنها تحتاج للاستقرار السياسي والأمني وترتيب أولويات النهوض بقطاعات الدولة المختلفة وأولها وأهمها على الأطلاق هو قطاع التعليم الذي يحتاج الصرف عليه بسخاء وكفاءة.

إن الدولة الليبية يجب ألا تستمر كدولة ضامنة للوظائف لأن هذا الأسلوب له سلبيات كثيرة منها تدني معدلات الأداء وتشجيع المحسوبية في التوظيف وارهاق الميزانية العامة ويمكن الاستعاضة عن هذا الاسلوب بتأهيل القوى العاملة من خلال تعليم جامعي وعالي جيد يؤدي لتكوين خبرات وتخصصات تكون مطلوبة في القطاعين العام والخاص والحرص على ان يكون القطاع الخاص هو الذي يستوعب النسبة الأكبر من الخريجين أي أن الدولة يجب أن تتوخى السبل التي تؤدي إلى الاقتصاد المعرفي وتبتعد عن الاقتصاد الريعي الذي تعتمد عليه الدولة الليبية الآن.

عليه فان عائدات الموارد السابقة يجب أن يوجه جلها للاستثمار في التعليم والبحث العلمي خاصة في مرحلة التعليم الجامعي والعالي دون اغفال الاهتمام بالتعليم الاساسي والمتوسط وهما روافد التعليم الجامعي والعالي في مجالاته وتخصصاته الاكاديمية والتقنية الفنية لان الإنفاق على التعليم يعتبر أفضل أنواع الاستثمارات في تنمية الإنسان الذي من خلاله تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن التعليم يأخذ طابع الاستثمار بعيد المدى مثله في ذلك مثل الأنشطة الاستثمارية الأخرى للتنمية حيث أن ما يكتسبه البشر من تكوين علمي يرتبط بعلاقة طردية وإيجابية مباشرة مع مخرجات هذا التكوين وهو نتاج التعليم وخاصة الجامعي والعالي منه وأن كل فرد من أفراد المجتمع تلقى تعليما جامعيا أو عاليا جيدا يمكنه أن يتمتع بعائد مضاعف لما تم استثماره في تعليمه، بل أن الآثار الإيجابية لهذا التعليم سوف تمتد وتتوسع دائرتها لتنعكس على المكتسبات المستقبلية لمختلف ميادين التنمية للمجتمع وذلك نتيجة لمضاعفة الاستثمار (Investment Multiplier).

وإن التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي والابتكار والتطوير وروافد التعليم الجامعي والعالي وهو التعليم الأساسي والمتوسط يعتبر من أهم المؤشرات العالمية الاثنى عشر المعتمدة عند قياس التنافسية العالمية وهي وجود المؤسسات، والبنية التحتية، والاستقرار الاقتصادي، والصحة، والتعليم الأساسي والمتوسط والتعليم الجامعي والعالي والتدريب، وكفاءة سوق العمل، وتطور السوق المالي والقطاع المصرفي، والاستعداد التكنولوجي وحجم السوق، ودرجة تطور شبكات الأعمال وتعقيدها، والبحث العلمي والابتكار والتطوير.

عليه فإن الاستثمار في التعليم يحتل مكانة هامة بين أولويات الاستثمار، لذلك يجب أن يوجه إليه ما يكفي من مخصصات في ميزانية الدولة، ويجب مراعاة عدالة توزيع الاستثمار في التعليم بين مختلف فئات المجتمع، وكذلك بين أنواع ومستويات التعليم المختلفة لذلك وجب أن يكون التخطيط العلمي هو المنهاج الذي يتبع في اختيار الآليات التي تحقق الأهداف المرجوة في حدود الإمكانات المتاحة من خلال تحديد الأولويات.

أكدت الدراسات الاستشرافية أن أكثر من 70% من الوظائف القائمة الآن سوف تختفي وتستبدل بوظائف أخرى بحلول 2035-2040م وأن العالم سوف يتغير بشكل جذري فمثلاً:

ستختفي محطات الوقود ومحلات تصليح السيارات كما اختفت أفلام كاميرات كوداك هذه حقائق سوف تحدث كما حدث ظهور الهواتف المحمولة وكاميراته وتصفح الأنترنت عبره والتواصل مع العالم عبر شبكات التواصل الاجتماعي التي ألغت المسافات والحواجز وصار كل شخص يمكث مع شبكة المعلومات أكثر من مكوثه مع أهله.

هذه قراءة لأهم ما سوف يحدث في العالم في المستقبل المنظور:
ستختفي ورش تصليح السيارات لأن:
محركات البنزين والديزل في السيارات تتكون من 20,000 قطعة سوف تستبدل بمحركات كهربائية تتكون فقط من 20 قطعة، تباع بضمان مدى الحياة يتم إصلاحها عند الوكيل ويستغرق فكها واستبدالها 10 دقائق فقط.
عليه ستختفي الصناعات القائمة على الفحم ويتوقف الحفر والتنقيب عن النفط وسوف تعاني الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كلي على استخراج وحتى تكرير النفط لأن العالم سوف لن يستخدم النفط بنفس كثافة استعماله الآن وتستبدل مصادر الحصول على الطاقة الكهربائية وهي السائدة مستقبلاً بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج .
هذا التغير الجذري والكبير سيحدث مع الذكاء الاصطناعي بشكل أسرع في كل المجالات في الصحة وإنتاج السيارات الكهربائية ذاتية القيادة وفي مجال التعليم والطباعة الثلاثية الأبعاد وحتى في المهن التقليدية مثل الزراعة وما في حكمها وهذا حتما سوف يؤدي لتغيير الوظائف.
تنبأ مؤلف كتابة صدمة المستقبل بحدوث الثورة الصناعية الرابعة التي تقوم البرمجيات فيها بتعطيل وتغيير معظم الصناعات التقليدية خلال 5-10 السنوات القادمة.
فمثلاً الآن:

- Airbnb هي أكبر شركة شقق فندقية في العالم مع انها لا تملك أي عقار هل توقعت شركة هيلتون ذلك؟
- برمجيات واتسون (Watson) من شركة IBM تقدم المشورة القانونية والصحية بدقة 90% في ثوان مقارنة بدقة 70% عند البشر في الاستشارات القانونية وهو يشخص المرض أدق أربع مرات أفضل من الأطباء.

عليه إن 90% من وظائف المحاماة سوف تختفي.
مع التقدم المذهل في الذكاء الاصطناعي سوف يكون **(Chat GPT)** أكثر ذكاء من البشر مع حلول 2030م والسيارات ذاتية القيادة هي وسيلة النقل المنتشرة هذه سوف تساهم في الإقلال من الحوادث وهذا يعني أن شركات التأمين التقليدية ستختفي ولأن هذه السيارات تستخدم الكهرباء مصدرا للطاقة سوف تتغير البيئة ويقل التلوث وتتغير العقارات وأسلوب الحياة من حيث انتشار المدن حيث يسكن الناس في الضواحي في بيوت مريحة واسعة وتختفي الأبراج وهذا يغير صناعات البناء ونوع الوظائف المتعلقة بها.
أما في مجال الصحة فإن الشركات المصنعة سوف تنتج اجهزة تشخيص ذاتية تحلل 54 علامة بيولوجية تحدد تقريبا كل الأمراض ولها تطبيقات مباشرة على الهاتف المحمول ناهيك عن التدخل الجراحي واجراء العمليات التي تقوم بها الروبوتات.
ما تقدم من سرد لتأثير الذكاء الاصطناعي يؤكد أنه لا عزاء للدول التي لا تؤمن بالتكنولوجيا والتغيرات التكنولوجية السريعة التي تجتاح العالم ولكي نعيش في هذا المستقبل فإنه وجب علينا وفي إسرع الأوقات تغيير أنظمة التعليم لدينا لنواكب هذه التغييرات ونبني قدرات أجيالنا ليتعايش ومع هذا التقدم المذهل والحصول على وظائف بل الاستفادة من هذا التطور في صنع الثروة والرفاه.
إن ليبيا سوف تتأثر بهذه التغيرات أكثر من غيرها لأن اقتصادها ريعي يعتمد على النفط تصديرا دون تصنيع وفي ظل هذه التطورات التكنولوجية سوف يكون وقعها على اقتصاد بلادنا كارثي عليه وجب الآن وبشكل جاد وسريع التحول لنمط الاقتصاد المعرفي وهذا يتطلب تغيير أنماط التعليم التي تبني المهارات المطلوبة للوظائف الجديدة في جميع مراحل التعليم وخاصة في مرحلة التعليم الجامعي والعالي. يتم ذلك بالتفكير في تغيير المناهج وحتى السلم التعليمي ربما يحتاج لإعادة النظر فيه.
ولوضع استراتيجية طموحة لتطوير التعليم العالي سنجد أن رؤية التعليم العالي التي ذكرناها سابقا تنص على خلق كفاءات بشرية متعلمة ذات قدرات علمية ابتكارية متسقة مع احتياجات المجتمع وسوق العمل محليا واقليميا وربما دوليا بما يدفع الاقتصاد إلى التنمية المستدامة ويحقق أهداف خطط التنمية في الدولة بشكل دائم ومتجدد وصولاً إلى اقتصاد المعرفة الذي لا تنضب موارده.
وفقا لتقرير الهيئة العامة للمعلومات السنوي السادس للعام 2022م ، فإن التعليم يعد القطاع الأكثر عدالة من حيث انتشار الخدمات ، وتقارب الفرص بين الأقاليم والمناطق ، وهذا بالطبع يصدق على التعليم العالي ، وأمام هذا التوسع في تقديم الخدمة التعليمية للمحتاجين إليها والراغبين فيها ، وفي ظل هذه التحولات الهائلة ، محليا ، وإقليميا ، وعالميا ، بات من الضرورة القصوى تحديد رؤية مستقبلية لقطاع التعليم ، واقتراح توجه عام للتعليم العالي على وجه الخصوص ، وصار لزاما على صناع السياسات ومتخذي القرارات الوقوف أمام تساؤل مهم ، ظل مبهما ، أو لم تحدد له إجابة على أقل تقدير.

2.5 مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي

السؤال المطروح والذي يجب الإجابة عليه هو:
هل تستهدف السياسة التعليمية التجويد والتطوير والتحرير، أم تسعى إلى التطوير والتخطيط والتوجيه؟
المعطيات المحلية والتحولات العالمية تفرض تجاوبًا مع نوع محدد ، وتضع المتصدي لهذه المسألة أمام ارتباك ظاهر.
فعلى المستوى المحلي لايزال المدى بعيدًا لتحقيق متطلبات الجودة عالميًا، والوضع الراهن لمكونات التعليم العالي يحتاج إلى كثير من الإصلاحات في الهياكل والعناصر والنظم والمحتويات والمقومات ، يقابله وضع ديموغرافي مناقض تماما ، **فالفئات العمرية الفعالة هي الأكثرية :الشباب نصف السكان، والقادرون على العمل ثلثا السكان**، و **ثلث السكان ضمن الفئة الحرجة** (15-35)، وهي الفئة الأكثر اضطرابًا ، وإثارًا للخروقات في النظام العام .

على المستوى العالمي تحول كبير شهدته وتشهده أنظمة التعليم والتدريب، ما ضاعف من صعوبة المنافسة، جاعلا من الكفاءة البشرية سلعة عابرة للحدود، الأمر الذي أدخل منظومات التعليم والتدريب في تحديات حقيقية ، أسقطت كل أغلب ماعهده المتعاملون من أنظمة الحماية والخصوصية ، ومحاولات التخطيط لسوق التعليم والتدريب والرأس مال البشري عموما ؛ فتقلبات السوق ، والتغير المتسارع في طبيعة الكفاءات والمهارات المطلوبة حتم مرونة جعلت من نقاط تقديم الخدمة هي الفيصل ، وهي من تقترح السياسات وتعمل على تنفيذها ،

لكل ذلك :-

فإن التوجه العام للتعليم العالي في ليبيا – خلال العشرية القادمة (2024-2034) ينبغي ان يرتكز على:

1- تجويد الخدمة التعليمية إلى مستوى يمكن من المنافسة إقليميا ودوليا .
2- إفساح المجال أمام طالبي الخدمة التعليمية ، دون إجبارهم على توجه معين ، وبصرف النظر عن فئاتهم العمرية ، وتخصصاتهم الوظيفية .
3- تحديد الفئات والتخصصات التي تتمتع بالدعم الحكومي في مجال الخدمة التعليمية .
4- يتحمل الراغبون، من غير تلك الفئات المحددة والتخصصات المطلوبة ، تكاليف الخدمات التعليمية كاملة ، أو جزئيا بحسب الأحوال ، والمراحل .
5- إعطاء الاستقلالية للجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية ، مع تشديد الرقابة عليها ، ومتابعة أدائها ، وتقييم برامجها.
6- ربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة ، والتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص ، إلى جانب سمعتها الأكاديمية ، وإقبال المتعلمين على كلياتها وفروعها.
7- السماح بالتنوع ، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية المتشابهة ، استفادة من المدارس العالمية ، وإتاحة للفرصة أمام الكفاءات والراغبين ، على حد سواء ، للإبداع والتألق .
8- لم يعد ممكنا ، في ظل التغيرات الراهنة ، إرغام الناس على نوع ما من المعارف والعلوم ، كما أنه من غير المجدي التشبث بالنظم والهياكل والأساليب القديمة الجامدة ، في التوجيه والتحري، والخوف من خوض التجريب والمغامرة .
9- يظل الاقتداء بالدول التي حققت تميزًا في مجال التعليم ، واستلهام تجاربها، مع شيء من التحوير الرشيد المتخصص، أمرًا في غاية الحيوية والأهمية .
10 - لا غنى ، والحالة هذه ، عن إدخال التحفيز بنوعيه ,والتجاوب مع متطلبات السوق ، وتعويم الكفاءة ، والتعامل مع الرأس مال البشري بما يستحق من أهمية ، وهي دون شك ، تتقدم أهمية الموارد الطبيعية ، والبنية التحتية ، وربما الدفاع والأمن.

إن ما تقدم يتطلب إعادة النظر في منظومة التشريعات والهياكل الإدارية ، والأدوات التنفيذية ، وقبل ذلك وبعده ، تغيرًا جوهريًا في عقلية القيادات التعليمية في كافة مستوياتها .

وجودة التعليم العالي والبحث العلمي تحقق رؤية ليبيا المستقبلية لتصبح دولة تحافظ على هويتها وتواكب الحداثة وينعم أهلها بعيش كريم، حيث أنه:

- على الرغم من أوجه العولمة الإيجابية المتعددة، فإن لدى الأقوياء رغبة ومصلحة في فرض آليات القولبة والمحاكاة بغرض تنميط المشاعر والأمزجة وتنامي حاجات استهلاكية متشابهة يلبيها اقتصاد السوق الذي يسيطرون عليه. وهذا وجه العولمة الذي تلزم مقاومته عبر الاعتصام بحبل الهوية، بكل ما تمثله من خصوصيات ثقافية، وتأكيد على وحدة تراب الوطن وسيادته.
- يختزل مفهوم الحداثة الكثير من القيم الإيجابية التي أصبحت تشكل أبرز معالم الحضارة الإنسانية المعاصرة، كالرهان على العلم، ودولة المؤسسات، وسيادة القانون، والانفتاح على الآخر، وحرية الإعلام، وفتح الآفاق للابتكارات التقنية والإبداعات الفنية، وإعمال المقاربات النقدية.
- يحيل مفهوم العيش الكريم إلى مفاهيم العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، وحقوق المواطنة، والأمن الإنساني، الذي يحيل بدوره إلى الأمن الشخصي، والسياسي، والاقتصادي، والصحي، والبيئي.

6. توجهات واولويات

1.6 التعليم العالي الخاص: الرؤية للتطوير والتحديث

تطوير وترقية التعليم العالي الخاص كنظام مكمل وداعم لنظام التعليم الرسمي والشريك الفاعل في توفير التعليم الراقي ذو النوعية العالية وكمجال مهم للاستثمار في الإنسان وفي الموارد البشرية المؤهلة لمجتمع القرن الواحد والعشرين، حضارة العلم والتقنية والتنافسية العالمية، والارتقاء بهذا النظام ليستجيب بكفاءة للطلب على التعليم وللحاجات الوطنية للتنمية المستدامة وبناء القدرات.

إنه نظام تتأسس رؤيته على: -

1. التعليم العالي الخاص المتطور باعتباره فرصة لبناء القدرات وتوسيع الخيارات والمسارات المعرفية والتخصصية.
2. تعليم يسهم في تأهيل الإنسان الليبي ليكون عالي الكفاءة والمقدرة التنافسية ومواطن يعيش في المجتمع الحديث بكل إبعاده العلمية والاجتماعية والثقافية.
3. تعليم يحقق تمكين الملتحقين به من كفاءات باستخدام المعرفة والتكنولوجيا المتطورة والقدرة على التعلم وتوظيفه في حياته الخاصة وفي الحياة العامة لمجتمعه الوطني.
4. تعليم (Smart Education)، يُعطي الذكاء الأصطناعي والمحاكاة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكاناً أساسياً في العملية التعليمية لتوظيف هذه المؤهلات بعد ذلك في حياة الطالب وفي رفاهية المجتمع الليبي على السواء.
5. إن المطلوب في استحداث نظام تعليم (خاص) يفوق كثيراً الإمكانيات الواقعية المتاحة وطنياً غير أن هذا لا ينبغي أن يكون عائقاً نحو رفع كفاءة التعليم عموماً والخاص على وجه الخصوص والاحتكام في مستواه ونوعيته الى المقارنات الداعمة بنظم التعليم المتطورة والمتقدمة عالمياً.

2.6 منطلقات التعليم العالي الخاص

ينطلق التعامل مع تطوير التعليم العالي الخاص من توجه عام نحو تفعيل دور المجتمع بكافة أطيافه في التنمية والتحديث دونما اكتفاء بسيطرة الدولة الرسمية واحتكارها لإدارة و تفعيل التنمية والخدمات والمرافق والمؤسسات وما أنتجته من سلبيات في السابق، وذلك من خلال رؤية لنظام تعليمي خاص وتحقيق التنوع والتجديد ويسهم بكفاءة في تنمية الموارد البشرية ويحقق التنوع والتجديد ويسهم بكفاءة في تنمية الموارد البشرية ويحقق سرعة الاستجابة لأحدث مستجدات التعليم العالمية في عصر العولمة والمعرفة الرقمية والقطيعة مع كل المعطيات والمخرجات التقليدية المتخلفة باتجاه الجودة والفاعلية وبناء القدرات ورفع الكفاءات وتوسيع الخيارات.

ويمكن تحديد أهم المنطلقات المرجعية في الاتي: -

1. التأكيد على مبدأ تأسيس نظام تعليمي (خاص) يرقى لمستوى نظم التعليم المتطورة في العالم ويتجاوز كل السلبيات والتحديات وليكون مجالاً إثرائياً مرناً للاستجابة بسرعة وكفاءة لكل مظاهر التقدم والتنوع والتمكين في العالم.
2. التواصل التعاوني والتكاملي مع أحدث نظم مؤسسات التعليم العالي الخاص في العالم خاصة في ميدان المناهج والمقررات والوسائط والربط الإلكتروني والتعليم الافتراضي والتعليم عن بعد.
3. المرونة والجاهزية الفنية والمهنية والتعليمية والمعيارية.
4. الشفافية والإدارة الالكترونية والمصداقية والمحاسبية.
5. الدفع باتجاه تجاوز الفجوة الرقمية في نظام التعليم الوطني نحو التعليم الذكي والعالي النوعية واستحداث تخصصات ومؤسسات تعليمية تستجيب بكفاءة لأحدث المستجدات في هذا العصر.
6. إعطاء دور داعم لمؤسسات القطاع الخاص لتطوير نظام التعليم العالي الخاص تمويلاً وتطويراً وكفاءة.
7. تجاوز كل المختنقات الإجرائية والإدارية والتحول من مبدأ وصاية الدولة على التعليم إلى مبدأ التعاون والتكامل.
8. الاهتداء بالتجارب الدولية الرائدة في مجالات التعليم العالي الخاص خاصة في مجالات:-
   - ✓ رسم السياسات وتخطيط البرامج وتحديد التوجهات.
   - ✓ التقدير الدقيق لاحتياجات سوق العمل.
   - ✓ آليات التمويل ليس لغرض الربح، ولكن بهدف الإسهام في تنمية وتطوير الموارد البشرية.
9. التفكير في الدفع باتجاه استجابة نظام التعليم العالي الخاص المطور بين مخرجاته وبين عدة معطيات منها:
   - ✓ رفع المقدرة التنافسية للخريجين.
   - ✓ تحقيق وتنمية مهارات التعلم واستخدام التقنيات المعلوماتية المعاصرة.
   - ✓ التأكيد على جودة التعليم وترسيخ ثقافة المبادرة ومهارات التعلم.
   - ✓ مواكبة التطور العالمي وتلبية الاحتياجات المستقبلية للتعليم والمتمثلة في التعلم مدى الحياة والتعلم الذاتي.

3.6 مبررات وسياسات التعليم العالي الخاص

تأسيساً على الدراسات والبحوث الليبية والاقليمية والعالمية لتطوير التعليم عموماً والتعليم العالي الخاص على وجه التحديد ولما أوردته منظمة اليونسكو في مؤتمرها ودراستها المختلفة والتي من بينها المؤتمر العالمي حول التعليم العالي والبحث العلمي لأجل تغيرات مجتمعية (اليونسكو، باريس 5-8 يونيو 2009) فيمكن تحديد هذه المبررات الداعمة لتطوير التعليم العالي الخاص في الجوانب التالية:

1. اعتماد التخطيط العلمي المنظم الذي يهدف الى تنفيذ تطوير التعليم العالي الخاص.
2. تحديد الأولويات واستثمار الموارد المتاحة والإفادة من مساهمة القطاع الخاص والاستثمارات الدولية.
3. العمل على وضع إستراتيجية تمكين وتغيير للمفاهيم بما يضمن القطيعة مع الإرث الثقافي السائد من موروثات النظام السابق (في محاربة القطاع الخاص)، وبالتالي إفساح المجال لقيام مؤسسات تعليمية وفقاً لمعايير واضحة وجودة وقدرات كافية ومعتمدة وبالتالي دعمها ومساعدتها.
4. مرونة نظام التعليم العالي الخاص وسرعة استجابته للمتغيرات العلمية والفنية والتقنية في عالم اليوم، عالم المعرفة والتقنية والتواصل العلمي.
5. تغطية العجز والنقص في إحتياجات سوق العمل وإحتياجات المستقبل.
6. توسيع الخيارات التخصصية في الدراسات الجامعية العليا.
7. في ظل معطيات عصر العولمة ونشوء وسائط متطورة للتعليم يستطيع التعليم العالي الخاص الأخذ بها بشكل أكثر مرونة وأسرع تنفيذاً.
8. التركيز على القدرة التنافسية وتوفير البدائل والاختيار الحر للتخصصات النوعية دونما تقييد بمنظومة رسمية.
9. تحول دور الدولة إلى شريك داعم للتعليم الخاص وذلك باتجاه إلغاء سيطرة الدولة وإعادة إنتاج النظام الشمولي وفرض نمطية تعليمية واحدة ومقيدة لخيارات الناس.
10. تمكين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع من لعب دور فاعل ونشط وكفء في تقديم وتوفير التعليم وتحسين جودته.
11. ربط مؤسسات التعليم العالي الخاص والعام بمؤسسات النشاط الاقتصادي الخاص والدفع باتجاه الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ومتطلبات نمو الاقتصاد الحديث في المجتمع الليبي.
12. تجاوز سلبيات الإدارة الروتينية والنمطية التسييرية.
13. توفير فرص جديدة وواعدة عبر شراكات التعليم العالي الخاص مع مؤسسات وجامعات عريقة وراقية سواء على المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي.
14. حماية الملتحقين بالتعليم العالي الخاص من كافة مظاهر الابتزاز والعبث بقدراتهم ومهاراتهم واستعداداتهم وإيهامهم بالتخرج الشكلي الذي لا تؤيده المهارة والمقدرة التي يحصل عليها الطالب في هذه المؤسسات التعليمية.
15. جعل التعليم العالي الخاص الليبي في مستوى عالي من القدرة التنافسية والكفاءة والتنظيم والاستجابة للتنوع في التخصصات والوسائط التعليمية.
16. الاستفادة من مرونة قطاع التعليم العالي الخاص في توسيع دائرة الشراكة مع المؤسسات الدولية المتقدمة وفتح مجالات للتخصص (العلمي النادر والحديث التي قد يفتقده التعليم الرسمي العام).

4.6 التوجهات والمسارات لتطوير التعليم العالي الخاص

ان التوجهات والمسارات التي يجب أن يسير عليها التعليم العالي الخاص في ليبيا ليتطور ويتحول الى نظام تعليمي حديث يجب ان تستند على مصدرين اساسيين وهما:

<u>الأول:</u> واقع التعليم بما في ذلك الخاص وصعوباته وتحدياته ومحاولات وبرامج اصلاحه.

<u>الثاني:</u> نتائج الدراسات الاقليمية والتجارب العالمية لتطوير التعليم العالي الخاص ليواكب التحول العالمي (مؤتمر اليونسكو حول التعليم الدورة 52 باريس 2011م ومؤتمر التعليم العالي والتحولات المجتمعية في العالم باريس 1998 و2009م.

على ضوء المصدرين السابقين فان التعليم العالي الخاص في ليبيا يجب أن يتحول في فلسفته ومؤسساته وبرامجه وأساليبه لتحقيق الأهداف والطموحات التالية: -

- ❑ تحقيق الكفاءة المهنية.
- ❑ الأخذ بأحدث أساليب ومناهج ونظم التعليم التي سارعت في التطور منذ نهاية القرن الماضي.
- ❑ تأكيد مبادئ تنمية المهارات ورفع الكفاءات.
- ❑ جعل المتعلمين محور العملية التعليمية وتمكينهم من مهارات التعلم.

- ❑ إعادة هيكلية قطاع التعليم ليصبح لا مركزيا ونشطا ومنظما من خلال منظومة متكاملة يتضح فيها الدور التشريعي والتنفيذي والتخطيطي والتنظيمي والتقييمي والرقابي من خلال المراجعة الدقيقة للتشريعات واللوائح المنظمة للتعليم بشكل عام والتعليم العالي الخاص بشكل خاص.
- ❑ بناء معايير متقدمة لمراحل التعليم تستخدم لقياس كفاءة الأداء في التعليم العام والخاص.
- ❑ اعتماد أهداف واضحة قابلة للقياس وان تتميز منظومة الأهداف بقدرتها على ترجمة طموحات المجتمع الليبي وفق المعايير الفلسفية والدينية والأخلاقية التي وضعها المجتمع الليبي لنفسه.
- ❑ اعتماد سياسة تعليمية تؤكد على مواكبة التغيرات الاجتماعية والتحولات العالمية في مجال الاقتصاد والتقنية.
- ❑ تحديد أسس التطوير بحيث تشكل منهجاً في ترشيد الحياة وتحقيق نقلة نوعية نحو تعليم تنموي قادر على النهوض بالوطن وتأكيد ثرائه الإنساني في مختلف اتجاهات التنمية والتطوير ومن أهم هذه الأسس المقترحة: -
  - ✓ التأكيد على البعد المستقبلي وبناء نظام تعليمي تربوي يستجيب لمتطلبات المستقبل.
  - ✓ تأكيد مبدأ ديمقراطية التعليم.
  - ✓ التأكيد على الدور التنموي للعملية التعليمية.
  - ✓ الكشف المستمر عن التحديات المتجددة وإعادة تحديد الأولويات.
  - ✓ التطوير المستمر للعملية التعليمية على أسس علمية رصينة.
  - ✓ التأكيد على مبدأ التعليم المستمر والتعليم الذاتي.
  - ✓ الانتقال بالتعليم من صورة التعليم التقليدي إلى التعلم الحديث الذاتي والمستمر.
- ❑ وضع سياسة واضحة لتطوير التعليم العالي الخاص تهدف إلى مساعدة متخذي القرار التعليمي في ليبيا على السير وفقا لخطة علمية مقننة وذلك من خلال الرؤية المقترحة والتي تشمل: -
  - ✓ تحديد مفهوم وفلسفة التعليم العالي الخاص.
  - ✓ تحديد إجراءات وخطط الدراسة ونظم التعليم.
  - ✓ تحديد مراحل المتابعة والتقييم.
- ❑ الاهتمام بتعلم اللغات الأجنبية، وعدم اشتراط اللغة العربية في كل مجالات التعليم العالي مثل العلوم الطبية والعلوم التطبيقية، مع تشجيع التأليف والترجمة إلى اللغة العربية.
- ❑ مواكبة التغير في المفاهيم الدولية والانتقال من سياسة الاعتراف بالمؤسسات التعليمية إلى نظام الاعتماد المؤسسي والبرامجي والساعات المعتمدة وبالتالي حل مشكلة اعتماد الشهادات وكذلك المعادلة وتسهيل الانتقال الطلابي بين المؤسسات المحلية والدولية.
- ❑ منح الإعفاءات الضريبية والتسهيلات وتقديم التمويل أو تقديم ضمانات للتمويل لأغراض تطوير البنية التحتية والإنشاءات والتجهيز.
- ❑ تطوير نظام القبول في الجامعات والمعاهد (الحكومية والخاصة) وعدم الاقتصار على مبدأ المعدلات فقط أو الارتباطات المكانية وبناء اللحمة الوطنية ومفهوم المواطنة وتقوية الروابط الوطنية.
- ❑ تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير الأراضي والمقرات المناسبة لمؤسسات التعليم العالي الخاص.
- ❑ شراء الخدمات البحثية والاستشارية من الجامعات والمعاهد العليا الخاصة بأسعار تشجيعية.
- ❑ إعطاء المنح الطلابية أو الإقراض الطلابي للدارسين بالجامعات والمعاهد الخاصة:

تحقيقاً لمبدأ العدالة والإنصاف والتكافؤ في فرص العمل، فإن الأمر يتطلب الاهتمام بتغيير نظام التمويل بما يتوافق مع التجارب العالمية، لذا وجب اقتراح سياسة عامة من خلال إتباع نظام تمويل ملائم يستجيب للطلب المتزايد على التعليم والسعة الاستيعابية المتاحة بما يحقق التنمية المستدامة وحق الأجيال القادمة في ثروة الوطن، ويخفف العبء عن كاهل الخزانة العامة وذلك من خلال:-

- ✓ منح مالية تعليمية للدارسين في المؤسسات (الحكومية أو الخاصة) تمنح من الحكومة للبرامج التعليمية المعتمدة وبطريقة تنافسية حسب الحاجة للتخصص والمهارات والأهمية لسوق العمل ومخصصات الميزانية العامة.
- ✓ قروض مالية تعليمية (تستعاد لاحقاً بدون فوائد وبأقساط مريحة بعد مباشرة العمل) تغطى تكاليف الدراسة، تمنحها الدولة أو مصرف مختص، وكما هو متبع في الدول المتقدمة عند قبولهم للدراسة بأحد البرامج المعتمدة في الجامعات العامة والخاصة إذا لم يتمكنوا من الحصول على المنح المجانية.

وتأكيداً على التوجهات والمسارات المطلوبة لتطوير التعليم العالي الخاص، نرى أهمية الأخذ بالملاحظات التالية: -

1. مراجعة كل المؤسسات التعليمية الخاصة التي أنشأت بالتجاوز في الإجراءات واللوائح أو التي تبث تورطها في الفساد وغير الملتزمة بقواعد ومعايير التعليم باتجاه قفلها أو تطويرها.
2. العمل على حل المشاكل التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي الخاص التي التزمت بشروط التأسيس وبالمناهج والمقررات وبالنظم واللوائح والمعايير.

3. إيجاد نوع من الشراكة الداعمة لمؤسسات التعليم العالي الخاص مع أرقى المؤسسات التعليمية والجامعات المتقدمة.
4. التنبه الحذر للعديد من الاحتمالات السلبية مثل: -
تطبيق مناهج ومقررات لا تفي بالمتطلبات الوطنية ولا العقيدة الدينية ولا التواصل التاريخي للنهوض بالحضارة في ليبيا.
5. التعاون مع المنظمات الدولية المختصة والجامعات الكبرى من أجل الاتفاق على خارطة طريق لترقيه التعليم عموماً والتعليم العالي الخاص على وجه الخصوص.
6. عقد مؤتمر وطني سنوي يناقش قضايا ومستجدات التعليم العالي الخاص.
7. استحداث وحدة بحوث بوزارة التعليم العالي تجرى بحوث علمية حول التعليم العالي الخاص لتتابع الدولة بعد ذلك واقعه وتطوره ومدى إسهامه في التنمية البشرية المستدامة.
استحداث لجنة أو مجمع للإشراف العلمي والفني للتعليم الخاص، وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتأهيل وبعض الشخصيات العلمية ذات الخبرة بالتعليم العالي الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين لمراقبة ومتابعة تطوير التعليم العالي الخاص في ليبيا لضمان الجودة وضمان أداء هذا النوع من التعليم.

5.6 اولويات التعليم الجامعي:

1. استكمال المركبات الجامعية المدرجة في خطة القطاع . وانشاء ما لم ينفذ منها .
2. تجهيز المعامل والمختبرات في كافة الكليات الجامعية ، وخاصة ما استقرت في المنظومة من المنشات الحديثة .
3 . اعادة هيكلة الجامعات بما ينسجم والدراسات العلمية المعتمدة .
4 . تطوير المكتبات الجامعية وخاصة المركزية منها وتزويدها بالمصادر والمراجع ، وتمكينها من التطور الرقمي والمعلوماتي وجعلها قادرة على الاستفادة المثلى من شبكات المعلومات الدولية .
5 . حشد الامكانيات في كافة الجامعات لتتمكن من الحصول على الاعتماد المؤسسي والاعتماد البرامجي عن جدارة واستحقاق 6 . الاعتناء بالمواقع الالكترونية لكل الجامعات والعمل على تطويرها ومداومة تحديثها لتؤدي دورها بالكفاءة المطلوبة وبالمعايير الدولية .
7 . تطوير التعليم الجامعي الخاص بادماجه تكنولوجيا ومعلوماتيا واكاديميا في المنظومة العامة للتعليم الجامعي .
8 . تقييم السلم التعليمي الجامعي ، واجراء دراسة تحليلية تقويمية للمرحلة التمهيدية - بداية المرحلة الدراسية لما بعد الثانوي - والعمل - اكاديميا وتشريعيا -على جعلها قادرة لان تكون نهاية فعلية لمرحلة التعليم الثانوي ، واستهلالا واعدا لمرحلة التعليم الجامعي دون هدر للامكانيات او استهلاك غير مثمر للموارد او ارتباك غير مبرر للادارة .
9 . اخضاع منهجية عمل اللجان العاملة في مجال المواءمة بين الكليات الجامعية المتشابهة للمواصفات الاكاديمية المعيارية .
10 . معالجة السلبيات التي رصدتها تقارير ضمان الجودة في الجامعات .
اجراء مسح احصائي للهيئة التدريسية في الجامعات واخضاعها لمعايير الجودة .

6.6 اولويات الدراسات العليا :

1 . تمكين الجامعات من سد حاجتها من اعضاء هيئة التدريس الوطنيين (ومن غيرهم عند الضرورة وبقدرها) حتى تصبح قادرة على تنفيذ برامج الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراة) بكفاءة واقتدار .
2 . تاهيل الجامعات للحصول على شهادات المطابقة للمواصفات والاعتماد والتميز في نظم الادارة .
3 . وضع سياسة عملية ترقى لمستوى الازمة التي يعاني منها القطاع للايفاد الداخلي والايفاد الخارجي تعالج التحديات المحدقة بالقطاع وتستفيد من الفرص المتاحة له .
4 . ضبط برامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراة) على ضوء معايير اكاديمية محددة وبمواصفات معتمدة لمخرجاتها تقنن مركزيا .
5 . اصدار التشريعات المنظمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الطبيعية والتطبيقية .
5 . اصدار التشريعات وتبني السياسات المنظمة والمشجعة لجامعات دولية مرموقة بإن تنشئ لها فروعا في ليبيا .

7.6 اولويات البحث العلمي :

1 . الدراسات البيئية والبحوث التنموية التي تتناول حماية مصادر المياة وتنمية مواردها ، وتوظيفها بطريقة مثلى في التنمية والرفاه .
2 . الدراسات البحثية المتعلقة بالامن الغذائي وتحسين انتاج الموارد الغذائية ، وتطوير اساليب ثقنيات ونقل وتصنيع تلك الموارد .

3. المسوحات الاحصائية والدراسات المجتمعية والبحوث العلمية لحماية الامن الصحي وضمان الرعاية الصحية : الوقائية والعلاجية والتشخيصية ، وتنمية وتطوير خدماتها .
4 . البحوث في مجال الاتصالات لتحسين تكنولوجيا الاتصالات. وتطوير استخداماتها .
5 . الدراسات والبحوث الهادفة الى حماية البيئة (البرية والبحرية) والمحافظة على التوازن البيئي ومكافحة تلوتها وتدهورها (مكافحة التصحر وانماء الغطاء النباتي)
6 . بحوث الطاقة وتوزيع مصادرها بحيث تشمل الى جانب النفط ، مصادر بديلة مثل ؛ الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقات النظيفة الجديدة الاخرى .
7 البحوث التي تهتم بتطوير الادارة وتحسين مستوى التسيير بما يؤدي الى جودة الاداء ومرونة الاجراءات ورفع كفاءة الخدمات مع توفر المعاملة العادلة والحوكمة الرشيدة .
8 .البحوث في مجال العلوم الاساسية والتطبيقية والاجتماعية والانسانية التي تساعد على التنمية الشاملة ومواجهة وحل ما ينتج عن التنمية من تحديات باستخدام متكامل لامكانيات العلوم في مجالاتها : الطبيعية ، والتطبيقية والاجتماعية والانسانية على حد سواء .
9 .تشجيع توجه البحوث نحو تطوير اساليب المحافظة على الموارد الطبيعية (الاقتصادية) والعمل على استنباط افضل الوسائل والاساليب عند الاستفادة منها واستثمارها وادامتها .
10 .تعزيز الوعي باهمية اجراء الدراسات والبحوث التي تضع ضمن منهجيتها تحقيق اهداف الالفية للتنمية المستدامة.

ويمكن تحقيق هذه الأولويات عن طريق تنفـيذ (على سبيل المثال) برامج بحوث متكاملة من بينها الآتي:

1- البحوث المائية (الأمن المائي)
2- بحوث توفير الغذاء (الأمن الغذائي)
3- البحوث الطبية والصحية
4- تعزيز القدرة الدفاعية المحلية لتأمين الأمن الوطني
5- بحوث البيئة
6- بحوث الطاقة
7- البحوث الصناعية
8- بحوث الموارد الطبيعية
9- بحوث الفضاء وتطبيقاتها
10- بحوث العلوم الأساسية والتطبيقية
11- تقنية المعلومات
12- البحوث الاجتماعية والإنسانية

7 أسس الإستراتيجية

تم وضع أسس إستراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي مع الأخذ في الاعتبار اهداف الالفية السبعة عشر للتنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2015 في خطة تمتد الى 2030 وذلك من خلال تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية متكامله وجاء فيها أن التعليم من أجل التنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة و ورد الهدف الرابع على النحو الثالي: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعّلم مدى الحياة.

وتلخصت الأسس في الآتي:

1. بناء القدرات: تعليماً وبحثاً وتأهيلاً وتدريباً.
2. جودة التعليم والبحث العلميرلاوالابتكار والتنافسية.
3. الأبداع والريادة في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تبني برامج لنقل المعرفة باستخدام التقنيات المتطورة والذكاء الأصطناعي.
4. نقل المسؤوليات إلى المؤسسات التعليمية وتبني نظام اللامركزية في إدارتها.
5. مراجعة وتطوير القوانين والتشريعات الحاكمة في التعليم العالي والبحث العلمي.
6. تبني اسلوب تمويل مبني على المخرجات.
7. تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

1.7 تحليل البيئة الداخلية والخارجية:

1.1.7 نقاط القوة

1. النسبة المرتفعة في الالتحاق الجامعي.
2. ازدياد الطلب على خدمات ومخرجات التعليم العالي والبحث العلمي.
3. تعدد وتكامل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مختلف المجالات والأنشطة.
4. الدعم المالي الكامل والمستمر من الخزانة العامة رغم محدوديته.
5. زيادة الاقبال على برامج الدراسات العليا بالداخل في بعض التخصصات.
6. توفر بعض التجهيزات والمعدات والكفاءات المتخصصة والمدربة في المراكز البحثية المحلية والجامعات ووحدات البحث المختلفة في مختلف القطاعات، مما يعزز فرصة كبيرة وطلب مستمر إلى تنفيذ الدراسات الاستشارية والأبحاث التي قد تعالج المعوقات والمشاكل المحلية في مختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والخدمية.
7. تبني ودعم الادارة العليا بالوزارة لأليات التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة وتعزيز مرتكزات الجودة وللأفكار التطويرية والابداعية.
8. توفر الفرصة وإمكانية تقديم الدعم والمشاركة في العملية التطويرية للجامعات من قبل المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية لتطوير أداء الجامعات والمراكز البحثية.
9. تنوع مدارس تأهيل اعضاء هيئة التدريس الجامعي والباحثين.

2.1.7 مواطن الضعف

1. ضعف البنية التحتية للمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وعدم ملائمة بعض المباني الجامعية والبحثية لاستيعاب الطلاب والبحاث والتجهيزات والمختبرات والورش وعدم توفر مواد التشغيل والصيانة الدورية للأجهزة والمعدات مع ازدياد الكثافة العددية للطلاب في الجامعات.
2. تعثر مشاريع المركبات الجامعية وتوقف تنفيذ مشاريع التنمية في القطاع مند سنوات وغياب استراتيجيات التطوير والتحديث به مما قد يؤثر على مشاريع البُنى التحتية للتحول الرقمي في بعض الجامعات.
3. عدم كفاية القدرات البشرية الفنية في جميع المناطق اينما تقع مؤسسات التعليم العالي.
4. مقاومة التغيير من قِبل بعض الشرائح العاملة او المستفيدة.
5. تدنى مدخلات ومخرجات العملية التعليمية والبحثية مقارنة بالمعايير العالمية.
6. النقص في بعض التخصصات الدقيقة وضعف رواتب وتدنى النوعية في أداء الكثير من اعضاء هيئة التدريس والبحاث.

7. ضعف أنشطة البحث العلمي ومعدل الإنتاجية العلمية في الجامعات والكليات العليا وقلة التفاعل مع مراكز البحث العلمي في تلبية احتياجات القطاعات الخدمية والإنتاجية من الأبحاث والدراسات الموجهة لخدمة الاقتصاد الوطني والمجتمع.
8. ضعف اليات دعم البحث العلمي وربطه بمتطلبات المجتمع والتنمية واحتياجات السوق.
9. ضعف معايير واسس تنظيم الإدارة على المستوى المؤسسي في القطاع والمركزية وضعف الإدارات التنفيذية واهمال الميكنة وعدم تبني المنظومات المتكاملة في الادارة وقلة الكوادر المؤهلة والمدربة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
10. شح اوعدم توفر التمويل الكافي اللازم للتطوير والاعتماد على مصدر واحد للتمويل.
11. عدم الاستقرار الإداري في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وافتقار مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للحوكمة الرشيدة.
12. ضعف وعدم تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي.
13. قلة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.
14. عدم قدرة وكفاية المؤسسات الخاصة العاملة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على تقديم خدمات منافسة بالجودة المطلوبة للتعليم العالي الرسمي.
15. ضعف وقلة استخدام نظم المعلوماتية الحديثة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
16. عزوف العديد من خريجي التعليم الأساسي والمتوسط عن الالتحاق بمنظومة التعليم التقني والفني والتوجه للجامعات بسبب النظرة الاجتماعية لخريجي هذه المؤسسات مما سبب في زيادة اعداد الطلبة بالجامعات الاكاديمية.
17. ضعف الجهود التخطيطية وأساليب إعداد المناهج التعليمية في مختلف مراحل التعليم العالي وعدم ترابطها وتكاملها مع متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع وتأخر إدخال التقنيات التعليمية الحديثة بالمنظومة التعليمية مثل الحاسب المركزي والبرامج المتخصصة الهندسية والتحليلية الاحصائية وشبكات وتقنيات الانترنت والويب وغيرها.
18. عدم ادماج الجامعات والمراكز البحثية مع محيطها وضعف آليات التنسيق بين المؤسسات التعليمية والبحثية فيما بينها وبين القطاعات الإنتاجية والخدمية.
19. ضعف برامج إعداد ورفع كفاية البحاث وأعضاء هيئة التدريس وازدياد النسب غير المعيارية لحملة الماجستير بين اعضاء هيئة التدريس الجامعي.
20. افتقار بعض الجامعات للمعامل والمختبرات والمكتبات ووسائل وتقنيات البحث والنشر والتوثيق الالكتروني والإتاحة لنتائج البحوث في مواقع الجامعات والمراكز البحثية علي شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والانجليزية والتركيز على الدراسة النظرية على حساب التطبيقات العملية في الكليات التطبيقية.
21. ارتفاع الكثافة العددية للطلاب بالقاعات الدراسية في بعض الأقسام بالجامعات في كليات النخبة (الطب البشري – طب وجراحة الفم والاسنان – الهندسة – وتقنية المعلومات – اللغات – القانون).
22. الاستمرارية في الاعتماد على مبدا التخصص الوحيد للخريجين وعدم تحديث وتنويع البرامج الدراسية بالجامعات وعدم مطابقة بعض البرامج الحالية مع متطلبات التأهيل الحديثة وضعف الجوانب التطبيقية العملية وبرامج البحث العلمي بالجامعات.
23. إطالة فترة البقاء للطلاب في الجامعات وانخفاض معدل التخرج مقارنة بالمستويات المأمولة.
24. عدم مرونة إجراءات الانتقال والتقييم للمتعثرين في الجامعات ومعالجة ظواهر التسرب والاهدار في التعليم الجامعي.

3.1.7 الفرص

1. الفرص متاحة للتطوير في مختلف الأنشطة والبرامج التعليمية والبحثية بالجامعات وخاصة فيما يتعلق بالإدارة التعليمية وإدخال التقنيات المتطورة وتطوير المناهج الدراسية في الجامعات وتطوير نظم الامتحانات.
2. عولمة واستدامة التعليم وتعدد أساليب وانماط التعليم المتاحة حاليا.
3. امكانية تنويع مصادر التمويل للنظام التعليمي المحلى اسوة بالأنظمة التعليمية العالمية.
4. تزايد الطلب المحلى على النوعية في مخرجات الجامعات وتدنى كفاءة مخرجات التعليم الخاص.
5. ازدياد الطلب على خدمات ومخرجات التعليم العالي والبحث العلمي تعزيزا لمتطلبات التنمية.
6. امكانية إنشاء مؤسسات مستقلة للجودة التعليمية والاعتماد -هيئة الجودة والاعتماد- (طرف ثالث).
7. الشعور السائد مجتمعيا بأهمية المشاركة وتشجيع الاستثمار في قطاع التعليم العالي الخاص وفق اشتراطات ومعايير محددة تحقق الجودة وتجعل هذا القطاع منافس جيد للتعليم العالي الرسمي.
8. انفتاح المنظمات الدولية على الحالة الليبية و إمكانية الاستفادة من خبراتها في هذا المجال.
9. وجود كفاءات ليبية عالية بالخارج و إمكانية التعاون معهم لتطوير التعليم و البحث العلمي.
10. حالة الاستقرار في الإمدادات النفطية و الإقبال المتزايد للشركات للتنقيب و العمل في ليبيا.

11. الموقع الجغرافي للدولة الليبية و التنوع البيولوجي و الحيوي للمنطقة وعدم توفر قواعد بيانات دقيقة عن المنطقة، مما يتيح الفرصة لإجراء العديد من الابحاث و بالتالي تطوير البحث العلمي في ليبيا.

4.1.7 التحديات

1. إتساع الفجوة بين العرض والطلب في احتياجات الكوادر من خريجي الجامعات او اعضاء هيئة التدريس او البحاث وعدم توافق مدخلات ومخرجات النظام التعليمي والبحثي مع متطلبات سوق العمل المحلية.
2. تدنى مستوى المخرجات في بعض الجامعات من ناحية الكفاءة والجودة.
3. ارتفاع تكاليف الإعداد وعدم قدرة الخزانة على توفير التمويل المناسب في الوقت المناسب للتطوير أو للاستثمارات الجديدة.
4. صعوبة تطوير التشريعات واللوائح واستمرار الوضع الإداري والأكاديمي والبحثي الحالي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على ما هو عليه الآن.
5. ازدياد البيروقراطية الادارية والمحددات والقيود الناجمة عن اللوائح والقوانيين غير المناسبة في الوقت الحاضر تلك اللوائح والتشريعات المنظمة للعمل داخل الجامعات والمراكز البحثية او في ديوان الوزارة.
6. تسرب المخرجات التعليمية والكوادر البحثية الجيدة إلى الأسواق العالمية.
   6.1. عزوف العديد من الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج عن العودة الى الوطن بعد استكمال دراستهم وخاصة في تخصصات الطب والهندسة.
7. المنافسة القوية من مخرجات جامعات ومراكز إقليمية ودولية.

2.7 تحليل الفجوة

بدراسة نقاط الضعف والتحديات ومقارنتها بالفرص المتاحة ونقاط القوة يمكن تشخيص الفجوات الآتية:

1- الحاجة لأعادة هيكلة وزارة التعليم العالي وإداراتها ووضع توصيف وظيفي يتناسب مع المهام المنوطة بهذه الإدارات التي دورها يكمن في مساعدة الجامعات والمراكز البحثية التابعة للوزارة للقيام بواجباتها على أكمل وجه وفق التشريعات النافذة دون اختراق لخصوصياتها والمحافظة على استقلالية هذه المؤسسات.

2- وجود خلل واضح بين سوق العمل ومستوى التنمية المأمول من ناحية وبين كفاءة مخرجات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي خاصة الأكاديمي منه.

3- لا يحضى البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بالأهتمام المطلوب وهو لايزال ليس من اولويات هذه المؤسسات رغم أنه أحد الوظائف الأساسية المنوطة بها.

4- ضعف التشريعات المنظمة لنشاط مؤسسات التعليم العالي وعدم وجود جدية لتطويرها دوريا وبطء البث فيها وهي في معضمها زاد اصدارها عن عشرات السنين.

5- ضعف الشراكات بين مؤسسات التعليم العالي ذات انماط التعليم المتشابهة محلياً واقليمياً ودولياً من جهة وانعدام التعاون والمشاركة بين قطاع التعليم العالي الرسمي والخاص من جهة اخربوكذلك ضعف الشراكات بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الصناعية والخدمية.

6- ضعف الأهتمام ببرامج الدراسات العليا في الداخل وعدم الأستثمار في البحوث المنجزة من خلال هذه البرامج والتي هي في اغلبها نمطية وإيقاف برامج الأيفاد للدراسات العليا في الخارج وعدم متابعة وضعف الأشراف على من تم إيفادهم مما سبب في زيادة نسبة حملة الماجستير بين اعضاء هيئة التدريس بالجامعات واصبحت هذه النسب مقلقة وغير معيارية تؤثر مباشرة على أداء أعضاء هيئة التدريس وتهدد برامج الدراسات العليا بالقفل.

7- تدني كفاية مخرجات التعليم العالي الذي أتصف بالآتي:

- تدني التحصيل المعرفي.
- خلل واضح في منظومة البحث والأبتكار.
- ضعف الأهتمام بحماية الملكية الفكرية.
- ضعف الأستفادة من المنظمات العربية والأقليمية والدولية رغم أن ليبيا عضو فاعل فيها تدفع مبالغ مالية طائلة رسوم اشتراك في هذه المنظمات.
- ضعف معدلات التأثير (Impact Factors) لدوريات البحث العلمي الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

3.7 الرؤية والرسالة والقيم والمبادئ وألأهداف

1.3.7 الرؤية

التميز والريادة في التعليم العالي والبحث العلمي

2.3.7 الرسالة

- **تحسين التعليم العالي والبحث العلمي.**
- **توفير بيئة تساعد على انتاج المعرفة.**
- **اعداد وتنمية الكوادر البشرية.**
- **تحديث وتطوير البنى التحتية.**

3.3.7 القيم والمبادئ

- **الشفافية .**
- **النزاهة .**
- **العدالة .**
- **الإبداع .**
- **التميز والإبتكار**
- **الجودة.**
- **الحرية.**
- **الأمانة.**
- **الشرف الأكاديمي.**
- **احترام الملكية الفكرية.**

4.7 الأهداف الاستراتيجية

يمكن تحديد أهداف الاستراتيجية في المحاور التالية:التعليم والتعلم ، البحث العلمي ، الجودة وتحسين الآداء ، خدمة المجتمع والبيئة والإستدامة المجتمعية، التطوير التكنولوجي والإبتكار، وهي على النحو التالي:

1.4.7 تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الاستقلالية والتنافسية وذلك من خلال:

1.1.4.7 تطوير التشريعات واللوائح بما يمكن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من تحقيق الاستقلالية في إدارة شؤونها.

2.1.4.7 تطوير سياسات ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي.

3.1.4.7 تنمية وصقل الموارد البشرية (أعضاء هيئة التدريس والكوادر المساعدة) وتنمية وتطوير قُدراتها العلمية والبحثية لتكون قادرة على التنافس والإبداع والتميز على المستوى المحلى والإقليمي والدولي من خلال:

- دعم التدريب والإبتكار في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية لتوفير بيئة تعليمية وبحثية محفزة لتطوير قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والاداريين.
- تطوير برامج التدريب المستمر، من خلال توفير برامج تدريبية مستمرة للطلاب والكوادر الأكاديمية والإدارية في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية بانتظام وكفاءة.

4.1.4.7 إنشاء بنية تحتية متطورة لتعزيز البحث العلمي والتعليم العالي .

5.1.4.7 تطوير المنهج والبرنامج الدراسي بما يحقق المواصفات المعيارية ويستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية .

6.1.4.7 تعزيز التعاون والشراكات الوطنية والدولية في مجال التعليم العالي، من خلال الارتباط بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية الرائدة.

2.4.7 ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم أثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة إستناداً على:

1.2.4.7 إضافة مسارات للتعليم الجامعي (الأكاديمي والتكنولوجي) لتستجيب لطموحات المجتمع في التعليم الجامعي والعالي في القطاعين العام والخاص .

2.2.4.7 توفير المناخ والبيئة المحفزة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

3.2.4.7 زيادة فرص الوصول إلى التعليم الجامعي من خلال تعزيز الإتاحة للطلاب في كافة مواقعهم الجغرافية بتوفير المنح والبرامج التعليمية والدعم المالي لهم بتوازن وعدالة.

4.2.4.7 تطوير مهارات التعلم مدى الحياة من خلال توفير برامج تعليم متنوعة ومرنة تساعد الأفراد على الاستمرار في التعلم وتنمية مهاراتهم.

5.2.4.7 تعزيز التنوع والشمولية في التعليم الجامعي ضمانا لتمثيل جميع شرائح المجتمع وتعزيز التفاعل الثقافي والاجتماعي في الحرم الجامعي.

3.4.7 تجويد الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص لمنظومة التعليم العالي

1.3.4.7 تطوير شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة في مجال توفير الخدمات التعليمية وتحسين جودة التعليم العالي.

2.3.4.7 تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير من خلال دعم القطاع الخاص في تطوير آليات وتكنولوجيا التعلم المبتكرة بما يمكن من تحسين جودة التعليم العالي وتعزيز الفرص التعليمية المتاحة.

3.3.4.7 الارتقاء ببرامج التدريب والتأهيل في مؤسسات التعليم العالي الخاص وتوفير فرص التدريب العملي والتأهيل المهني، بما يمكن من تعزيز مهارات أعضاء هيئات التدريس وتطوير قدراتهم في تقديم تعليم عالٍ ذات جودة عالية.

4.3.3.6 تعزيز الاستثمار في البنية الاساسية الجامعية وتحديث التجهيزات التعليمية بما يمكن من توفير بيئة تعليمية محسنة ومستدامة.

4.4.7 استحداث آليات التدقيق والمراقبة لقياس مستوى الأداء وربط نتائجها بالأجور والترقيات.

1.4.4.7 تجويد بيئة العمل من خلال تطوير آليات التدقيق والمراقبة بما يمكن ادوات ووسائل التسيير من تحديد الثغرات التي تؤدي إلى تحسين الأداء العام.

2.4.4.7 التأكيد على العدالة في التقييم مما يساعد آليات التدقيق والمراقبة على ضمان تقييم عادل لأداء اعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين والمطابقة مع المعايير المحددة، مما يحقق العدالة في توزيع الأجور وفرص الترقية.

3.4.4.7 تعزيز منظومة الحوافز والمكافآت من خلال تطوير التشريعات بالخصوص وربط نتائج التدقيق والمراقبة بالأجور والترقيات والتكليفات الوظيفية.

4.4.4.7 نشر الثقافة التنظيمية لغرض الالتزام بالمعايير والقواعد المعتمدة، مما يعزز الانضباط والشفافية في الجامعات والمراكز البحثية.

5.4.7 تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي .

1.5.4.7 إعادة صياغة القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي لتعكس أحدث التطورات والتحديات المحلية والدولية في المجال.

2.5.4.7 تحديث وظبط اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتأهيل الأكاديمي والاعتراف بالمؤهلات الجديدة والمبتكرة.

3.5.4.7 تطوير سياسات وإجراءات لتشجيع البحث العلمي وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية والعالمية.

4.5.4.7 تنمية الأليات والتشريعات الداعمة للابتكار والتحفيز على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا الجديدة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

5.5.4.7 تعزيز أساليب التنسيق بين الجامعات ومتطلبات التنمية لتحديد الاحتياجات وتطوير برامج دراسية تلبي تلك المتطلبات.

6.4.7 دعم وتطوير نظام البحث العلمي والابتكار والإبداع والتميز وغرس روح المبادرة والالتزام بالاخلاقيات.

1.6.4.7 دعم البحث العلمي وتوفير المناخ المناسب للبحاث.

2.6.4.7 استحداث منظومة جوائز تتسم بالشفافية والموضوعية تُمنح للطلبة والمعيدين واعضاء هيئة التدريس والاداريين المتميزين بشكل دوري .

3.6.4.7 تطوير منهجية البحث العلمي بما يجعله يساهم في إنتاج المعرفة وحل المشاكل وزيادة الإنتاجية وتوفير الخدمات والرفاهية للمجتمع.

7.4.7 توجيه الانفاق وترشيده في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بما يتناسب مع المعدلات العالمية الرائدة.

1.7.4.7 تحقيق زيادة في الإنفاق على التعليم العالي من خلال تخصيص ميزانية كافية لهذا القطاع، وتعزيز الاستثمارات في البنية الاساسية التعليمية وتحسين المرافق الأكاديمية.

2.7.4.7 تسهيل وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي بتوفير الدعم المالي، وتطوير برامج تخفيظ التكاليف الدراسية.

3.7.4.7 تقديم برامج تعليمية تعزز المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل الحديث، وتأمين فرص العمل والدعم المهني للخريجين.

4.7.4.7 زيادة الاستثمار في البحوث العلمية وتشجيع البحث الابتكاري والتفاعل بين الجامعات والصناعة والمؤسسات الأخرى، بما يعزز التطور التقني والتقدم العلمي.

5.7.4.7 تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وتقديم فرص الدعم للطلاب والباحثين للعمل والدراسة في بيئات دولية.

6.7.4.7 تطوير السياسات والإجراءات المالية الفعالة لإدارة النفقات بشكل أكثر فعالية وجعل القرارات المالية مستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة، وزيادة الشفافية في الإنفاق

8.4.7 توظيف نتائج البحوث والدراسات في معالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية *والخدمية وذلك بالعمل على:*

1.8.4.7 توجيه أنشطة وبرامج ومشاريع البحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

2.8.4.7 بناء شراكات مع جامعات اقليمية ودولية.

3.8.4.7 بتطوير استراتيجية وطنية لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى حلول عملية وتطبيقات قابلة للتنفيذ.

4.8.4.7 تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الصناعي والخدمي لتبادل المعرفة والخبرات وتحويلها إلى تحسينات وابتكارات قابلة للاستخدام.

5.8.4.7 تطوير بيئة بحثية محفزة في الجامعات والمراكز البحثية لتشجيع إنتاج المزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول التحديات المحلية الحالية.

6.8.4.7 إقامة مراكز بحثية متخصصة تركز على معالجة مشاكل وتحديات القطاعات الإنتاجية والخدمية.

7.8.4.7 تطوير برامج تدريبية وتثقيفية لتعزيز المهارات والكفاءات في مجال تحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية.

8.8.4.7 توفير التمويل والدعم المالي للبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية والتي تعود بالفائدة على القطاعات الإنتاجية والخدمية.

9.8.4.7 تعزيز تبادل المعرفة والتجارب بين الشركات والمؤسسات المختلفة في ليبيا لتحقيق الاستفادة القصوى من نتائج البحوث العلمية.

9.4.7 ضمان حقوق الملكية الفكرية

1.9.4.7 نشر ثقافة حقوق الملكية الفكرية وأهميتها.

2.9.4.7 ضمان مراعاة الاتفاقيات والمعاهدات الاقليمية والدولية التي تكون ليبيا طرفاً فيها، والقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.

3.9.4.7 تطوير السياسات والإجراءات المحلية التي تعزز حماية الملكية الفكرية.

4.9.4.7 المشاركة في حماية الملكية الفكرية عن طريق التعاون مع الجهات ذات الصلة والمنظمات الدولية.

5.9.4.7 توعية الموظفين والشركاء بضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع.

6.9.4.7 مراجعة عمليات الملكية الفكرية لضمان عدم الاخلال بحقوق الآخرين.

7.9.4.7 مراقبة وفحص حقوق الملكية الفكرية الجديدة بما يضمن حقوق الغير.

8.9.4.7 تعزيز الوعي بالتكنولوجيات الحديثة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية واستخدامها بطرق فعالة.

9.9.4.7 استشارة المختصين في شان الملكية الفكرية للحصول على المشورة المتخصصة عند الحاجة.

10.9.4.7التعامل مع التجاوزات في حقوق الملكية الفكرية عن طريق الإجراءات القانونية المناسبة.

10.4.7 نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي

1.10.4.7 تقييم مستوى الوعي الحالي بمفاهيم الجودة وتطبيقاتها.

2.10.4.7 تحديد مواطن الضعف.

3.10.4.7وضع خطة التحسين والتطوير.

4.10.4.7تحسين وتطوير آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

5.10.4.7 تقييم الآليات الحالية للاعتماد المؤسسي والبرامجي.

6.10.4.7 تجويد الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بما يؤهلها من المنافسة محليا وإقليميا ودوليا.

7.10.4.7 تعزيز جودة البرامج الاكاديمية والحصول على الاعتماد المحلي والعالمي لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات المحلية والعالمية.

8.10.4.7 تبني اليات الحوكمة الالكترونية في مختلف الاجرادات والمعاملات الإدارية والمالية والفنية والعلمية.

11.4.7 تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية وتعزيز مبادئ المسؤلية والشراكة المجتمعية وتشجيع المبادرات التطوعية وذلك بالعمل على تحقيق الآتي.

1.11.4.7 تشكيل مجالس الطلاب ومجالس أعضاء هيئة التدريس ومجالس الإدارة في الجامعات والمراكز البحثية لتعزيز دور الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإدارة في صنع القرارات وإدارة الشؤون المؤسسية والجامعية والبحثية.

2.11.4.7 تفعيل التواصل بين مختلف فئات المجتمع الجامعي والمجتمع المحلي عن طريق المناقشات المنتظمة وورش العمل والفعاليات التي تثري الحوار المفتوح وتبادل وجهات النظر.

3.11.4.7 تعميق المسؤولية التضامنية والشفافية في اتخاذ القرارات والتعامل مع القضايا الإدارية والأكاديمية والمالية بما يؤدي إلى المساهمة في تطوير الجامعة والمركز البحثي.

4.11.4.7 تشجيع المبادرات التطوعية من خلال دعم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين الذين يسعون طوعاً لتوفير خدمات للمجتمع المحلي والمشاركة في مشاريع تنموية.

5.11.4.7 تعميق التعاون البحثي والتطبيقي بتبادل المعرفة والخبرات بين الجامعة والمراكز البحثية والجمعيات العلمية والمؤسسات الصناعية.

12.4.7 استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية والمجتمعية والأمن القومي والغذائي والمائي والبيئي والطبي.

1.12.4.7تطوير البحوث العلمية القائمة على الدلائل لتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة في مجالات مختلفة مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية.

2.12.4.7 إجراء دراسات لتحديد وتقييم المشاكل والتحديات التي تؤثر على الاستدامة التنموية وتحديد الحلول المناسبة لها.

3.12.4.7 توفير المعلومات والبيانات وتحليلها لتحقيق فهم أفضل للتوجهات والتغيرات المستدامة في المجتمع ومساعدة صانعي القرار على اتخاذ خطوات مناسبة.

4.12.4.7 تعزيز الوعي العام بأهمية الاستدامة والتوعية بالتحديات التي تواجه البيئة والمجتمع وتشجيع المشاركة والعمل المشترك لحل هذه التحديات.

5.12.4.7 توفير منصة للتواصل والتبادل بين الأفراد والمؤسسات المعنية بالاستدامة لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرات.

6.12.4.7 تشجيع تنفيذ المشاريع البيئية والمستدامة من خلال توفير الدعم المالي والتقني والاستشارات اللازمة والحوكمة الرشيدة.

13.4.7 الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار و الذكاء الاصطناعي وإستثماره.

1.13.4.7 انشاء الاقسام والمراكز ذات العلاقة.

2.13.4.7 تشجيع البرامج والتحول الى الادارة الإلكترونية المتكاملة.

3.13.4.7 تطوير البنية الاساسية التكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتزويدها بأحدث التقنيات والأجهزة اللازمة لتعزيز جودة التعليم وتسهيل عملية التعلم والبحث العلمي.

4.13.4.7 تطوير وتحديث البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث وتلبية احتياجات سوق العمل.

5.13.4.7 بناء القدرات التكنولوجية ومهارات الابتكار في المجالات التي تمس متطلبات افراد المجتمع وقطاعات الانتاج والخدمات.

6.13.4.7 تبنى مبدأ الابتكار وضرورة الربط بين المسار العلمي الأكاديمي للجامعات والبحوث والابتكارات.

7.13.4.7 التكامل بين إستراتيجيات تقنية المعلومات والانظمة والتطبيقات التعليمية والبحثية والادارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

8.13.4.7 التعاون مع المؤسسات التكنولوجية و الشركات العالمية لتطوير البحث العلمي و الابتكار في المجالات التقنية، و تبادل الخبرات و المعرفة في مجال التكنولوجيا و الابتكار.

14.4.7 إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع.

1.14.4.7توفير مصادر معرفية ذات جودة عالية تهدف الي إنتاج محتوى معرفي يتميز بالاعتمادية والموثوقية في جميع المجالات، ويساهم في تعزيز التعليم والبحث العلمي وتزويد المجتمع بالمعرفة المعاصرة.

2.14.4.7 توفير آليات وسبل التواصل التفاعلية مثل منصة المحادثة لتمكين المستفيدين من طرح الأسئلة والمناقشة والحصول على إجابات واضحة ومعلومات مفيدة، مما يعزز التفاعل الثقافي والعلمي.

3.14.4.7 تقديم التوجيهات والاستشارات حول التعليم والبحث العلمي والمهارات وطرق البحث والتدريب ، مما يعزز تطوير القدرات الفردية والمهنية.

4.14.4.7 تشجيع اعضاء هيئة التدريس والبحاث على المشاركة المجتمعية والمساهمة في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي، من خلال المشاركة في إثراء المصادر والأبحاث الجديدة وتطوير المحتوى بناءً على تجاربهم وخبراتهم الشخصية.

8 مرتكزات وسياسات الاستراتيجية

تقوم الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي على مرتكزات أساسية تكون بمثابة مبادئ توجيهية لها وتشمل هذه المرتكزات جوانب مختلفة، بما في ذلك إعادة الهيكلة المؤسسية، وتطوير البنية التحتية، وبناء القدرات، والتميز البحثي، وبرامج الجودة، وتكامل التكنولوجيا، والتعاون الدولي، والتمويل وترشيد الانفاق ، والوصول العادل إلى التعليم، وتعزيز الإبتكار، وتطوير اللوائح والتشريعات . تسعى الإستراتيجية من خلال هذه المرتكزات إلى تعزيز جودة وفعالية منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، مما يساهم في التقدم الإقتصادي و الإجتماعي للمجتمع.

ويمكن تلخيص هذه المرتكزات كالآتي :

1.8 المرتكز الأول: التطوير المؤسسي

- إعادة هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
  - إجراء تقييم شامل للهيكل التنظيمي الحالي و تحديد نقاط القوة و الضعف.
  - إعداد خطة واضحة لإعادة هيكلية الوزارة بما يتوافق مع الاساليب والنظم المبتكرة على المستوى الدولي الملاءمة للتطور المرتقب لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، وبما يساعد على تحقيق اهداف الاستراتيجية لهذا القطاع.
- استقلالية الجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية من خلال توفير الإطار القانوني والمؤسسي اللازم للحفاظ على استقلالية هذه المؤسسات وضمان تحقيق أهدافها العلمية بدون تدخلات سياسية غير مبررة.

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. استكمال مشاريع المركبات الجامعية القائمة وانشاء مدرجات جديدة في مختلف الجامعات والكليات التقنية.
2. البدء في أنشطة تطوير وتحديث البنية التحتية (انشائيا، وتقنيا) للجامعات والمراكز البحثية والمقرات الإدارية للوزارة والهيئة الليبية للبحث العلمي.
3. استحداث ثلاثة نماذج جديدة مميزة لجامعات عصرية في ليبيا بلوائح قبول وتنظيم وتشريعات خاصة.
4. تفعيل المادة الخاصة بفتح فروع للجامعات الأجنبية في ليبيا من قانون التعليم السابق رقم 18 (لسنة 2010).
5. إعداد خطة واضحة لأجراء تقييم شامل للهيكل التنظيمي الحالي للوزارة والجامعات والمراكز البحثية وتحديد نقاط القوة والضعف لإعادة الهيكلية بما يتوافق مع الاساليب والنظم المبتكرة على المستوى المحلي والدولي والملائمة للتطور المرتقب لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبما يساعد على تحقيق الاهداف الاستراتيجية المقترحة للقطاع وخاصة فيما يتعلق بمنح الاستقلالية وتحقيق مبدأ اللامركزية في بعض الاختصاصات.
6. اعادة هيكلية المراكز البحثية التابعة للدولة الليبية وتبعيتها للهيئة الليبية للبحث العلمي بما يضمن التكامل في الخطط البحثية وتقليل التشتت وتعدد التبعية للمراكز البحثية لعدة جهات.
7. إعادة هيكلية وتفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي بما يضمن مشاركة جميع الأطراف الفاعلة ذات العلاقة على مستوي الدولة الليبية وتحيد وتوحيد الإستراتيجيات والسياسات والاحصائيات وتنظيم اليات وأنظمة التخطيط والمطابقة والاعتماد والمعايرة العامة الليبية على مستوي قطاعات التعليم العام والعالي والتقني والبحث العلمي.
8. إستحداث **ثلاثة** نماذج حديثة ومتطورة من المدن/مركبات/ حدائق علمية-ذكية في مدن طرابلس وبنغازي وسبها لتعزيز وتحفيز نمو التقنيات الصناعية المتطورة وفقا للتصور الاتي: -
   - إنشاء عدد من المجمعات العلمية والتقنية الصناعية في مختلف المدن الرئيسية بليبيا.
   - تشييد معامل وورش صناعية ومراكز بحثية مصغرة مختلفة داخل هذه المجمعات وتجهيزها بأحدث المعدات والأجهزة لاستقطاب الخبراء والمواهب.
   - دعوة الشركات العالمية المنتجة للتقنيات المختلفة إلى تأسيس مراكز لعرض منتجاتها والتدريب في المساحات المستفيدة منها هذه الشركات بدون مقابل لتنفيذ مشاريع تعليمية -تدريبية- بحثية في هذه المدن لتدريب رواد الاعمال ومنتجي الأفكار والابداع من الشباب.
   - تشجيع الباحثين والمبدعين والمخترعين إلى تنفيذ وصقل أفكارهم ومشاريعهم في هذه المدن.
   - تنفيذ برامج تثقيفية وعلمية ومؤتمرات وزيارات دورية للشباب والطلاب إلى هذه المدن.
9. إتخاذ ما يلزم لأنشاء مراكز تميز في علوم تحليل البيانات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي تابع للهيئة الليبية للبحث العلمي من أولوياتها تقديم الخدمات لطلاب الجامعات وأعضاء هيئات التدريس والباحث في المراكز البحثية في مجالات التعليم والبحث العلمي والصحة والبيئة والمياه والزراعة والطاقة، مع ضمان تجهيزها بالمعدات والأجهزة

المتطورة والبرامج الهندسية والإحصائية التحليلية واختيار العناصر الكفيلة بتسيير مهامها من النواحي الأكاديمية والإدارية والتقنية.

10. إستحداث كيانات داخل الجامعات والكليات التقنية وتصميم منظومات متكاملة للتواصل ولربط الخرجين (Alumni)مع الجامعات والكليات المتخرجين منها من خلال تبنى واستحداث برامج بحثية ومشاريع لمعالجة المشاكل الموجودة في أماكن عملهم وايجاد الحلول لها لتدليل الصعاب ومعوقات الانتاج وتحسين الخدمات بين مواقع عملهم والجامعات التي تخرجوا منها.
11. إنشاء شبكة فرعية تربط ما بين المؤسسات البحثية لتكون نواة لشبكة محلية تربط المؤسسات المنتجة للمعلومات في إطار نظام المعلومات الوطني المتكامل مع أهمية وضع الأسس والمعايير المتعلقة بهذا النظام من ناحية أسلوب وطريقة التجميع والتمييز والمعالجة والتحليل والتبادل على المستوى الوطني.
12. تقوم كل مؤسسة تعليم عالي ومركز بحثي بتصميم قواعد ومراكز بيانات حول مخرجات البحث العلمي وحصر أعداد وعناوين البحوث المنشورة في الدوريات المحكمة، وملخصات البحوث المقدمة في المؤتمرات العلمية، والكتب المؤلفة المنشورة، وعدد الباحثين في الجامعة أو المركز البحثي بمستوى درجة الدكتوراه والماجستير، وبراءات الاختراع المسجلة، وتقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء شبكة متكاملة بين مختلف مراكز البيانات في الجامعات المختلفة يتم ربطها وتكاملها مع منظومة مناظرة في مختلف المراكز البحثية.
13. تقوم كل مؤسسة تعليم عالي أو مركز بحثي بحصر إمكانياتها العلمية المتوافرة من كوادر وتجهيزات علمية ومكتبات، ودوريات علمية، وشبكات معلوماتية.
14. إعادة هيكلية المكتبات بها بما يخدم تحقيق الأهداف التي انشات من اجلها لتوفير المعلومة الحديثة وبالجودة المطلوبة في المحتوي وبالسرعة المناسبة للطلاب وأعضاء هيئات التدريس، مما قد يتطلب توفير الكتب والمصادر والمراجع المختلفة وكوادر استشارية علمية وتقنيات متواجدة في المكتبات ومنظومات ومحركات للبحث والاشتراك في مختلف الفهارس والدوريات العلمية والتقنية وتوفير خدمات سريعة لشبكة المعلومات الدولية بالإضافة لتوفير خدمات الراحة وأماكن للقراءة والبحث لرواد هذه المكتبات.
15. تجهيز المعامل والمختبرات والورش بما يتطلب من معدات وأجهزة متطورة لإنجاح عملية التطبيق العملي وخاصة في الكليات التطبيقية في كليات الطب والهندسية وتوفير الدعم الفني في التشغيل والصيانة.
16. اعتماد التخطيط العلمي المنظم الذي يهدف الى مساندة التطوير المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي الخاص.
17. تمكين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع من لعب دور فاعل ونشط وكفء في تقديم وتوفير التعليم وتحسين جودته.

2.8 المرتكز الثاني: بناء القدرات وتنمية المهارات

- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والبحات في المراكز البحثية.
  - إجراء اليات مستمرة لتقييم شامل لاداء أعضاء هيئة التدريس والبحات وتحديد نقاط القوة والضعف.
  - إعداد خطة واضحة لإعادة تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس والبحاث وتنمية مهاراتهم بما يتوافق مع الاساليب والنظم المبتكرة على المستوى الدولي الملائمة للتطور المرتقب لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وبما يساعد على تحقيق اهداف الاستراتيجية للقطاع.
- تنمية قدرات الكادر الإداري والمالي والقانوني والخدمي بديوان الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية.
  - توفير الفرص للكادر الادارى والمالي في القطاع بالحصول على مؤهلات اكادمية وفنية في مختلف تخصصاتهم المختلفة.
  - اعداد خطط مستمرة لتنمية مهارات الكادر الإداري والمالي والقانوني والخدمي بالقطاع واعداد برامج تدريبية متخصصة في التقنيات والأساليب والمجالات المستحدثه ذات العلاقة بنشاط التعليم العالي والبحث العلمي وتطوير أدائه المستمر.

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. التركيز على بناء القدرات من خلال الاستمرارية في مشاريع بناء القدرات (محليا ودوليا) في الجامعات والمراكز البحثية (اداريين، أعضاء هيئة تدريس، بحاث).
2. تنمية مهارات القيادة والإدارة والمالية والخدمية في الجامعات والمراكز البحثية والتي تتطلب اعتماد سياسات أساسية ومنها:
   - توفير برامج وأنشطة تطويرية لتحسين مهارات القيادة والإدارة لدى الموظفين بالجامعات والموظفين في المراكز البحثية ويمكن تقديم هذه البرامج من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات والمحاضرات المتخصصة.

- توفير الإرشاد الأكاديمي والمشورة والخبرية للطلاب والموظفين بالجامعات والبحاث والموظفين في المراكز البحثية، وذلك لتعزيز مهارات القيادة والإدارة وتحقيق النجاح الأكاديمي والمهني.
- دمج مهارات القيادة والإدارة في المناهج الدراسية، وذلك لتحسين مهارات الطلاب في هذا المجال وتحقيق الأهداف التعليمية والمهنية.
- توفير الفرص العملية للطلاب والموظفين لتطبيق وتحسين مهارات القيادة والإدارة، وذلك من خلال العمل في المشاريع والفرق العمل والأنشطة الطلابية.
- التعاون مع القطاعات المختلفة وخاصة قطاع الصناعة والمؤسسات الأخرى لتوفير فرص التدريب والإرشاد وتطوير البرامج التدريبية التي تحسن مهارات القيادة والإدارة.

3. وضع آلية مناسبة للاستفادة من أعضاء هيئات التدريس والبحاث المقيمين في الخارج لتعزيز حاجة الجامعات والمراكز البحثية الي خدماتهم الاستشارية والأكاديمية في نقل التجارب الناجحة في الجامعات ومراكز الأبحاث الدولية الى ليبيا تعزيزا ومشاركة منهم في تطور معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي في بلدهم الأول.
4. وضع آلية مناسبة في إدارة شؤون الدراسات الحقلية لطلاب الدراسات العليا محليا وخارجيا والزيارات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس ونظم الدراسة المزدوجة بين الجامعات والمراكز البحثية.
5. تصميم خطط تدريبه لتوفير فرص التدريب والتطوير المستمر للعاملين في المجال التعليمي والبحثي لتحسين مهاراتهم وتحديث معرفتهم وتطوير قدراتهم.
6. توفير فرص التدريب المستمر والتعليم للعاملين والخريجين لتحسين مهاراتهم وتحديث معرفتهم وتلبية متطلبات سوق العمل المتغيرة من خلال برامج ووسائل التعليم والتدريب ووضع الأسس العلمية العلمية لذلك يتوفر فيها المناخ الملائم للابداع داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
7. تبني برامج تقويمية للأداء لمختلف العاملين في قطاع التعليم والبحث العلمي بما يساعد على رفع مستوياتهم ويتلاءم مع الضوابط المهنية المعمول بها على المستوى الدولي.
8. نشر الثقافة التعليمية والعلمية والبحثية والتقنية المتطورة بين العاملين في قطاع التعليم والبحث العلمي بشكل دائم ومستمر.
9. نشر تقافة المشاركة الجماعية والتعاون بين مختلف مكونات القطاع من اداريين وأعضاء هيئة التدريس وبحات ومعرفة واحترام اختصاصات وواجبات ودور واهمية كل فئة على حده في تحقيق اهداف القطاع عامة.
10. وضع برنامج متقدم للاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية في مجال تطوير القوى البشرية ونقل المعرفة خاصة من خلال إبرام الاتفاقيات للتعاون الثنائي أو من خلال الاستفادة من برامج المنظمات الإقليمية والدولية واعتماد آلية مناسبة للاستفادة من البرامج التأهيل والتدريب المتاحة من المنظمات الإقليمية والدولية. (تدويل)
11. إعداد الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مختلف حقول المعرفة وصقلهم وتدريبهم على التقنيات الحديثة وخاصة في مجال المعلوماتية والتوثيق وقواعد البيانات والمنظومات المتكاملة (ERP الآنية On-line)، لتنفيذ متطلبات المراحل القادمة تلبية لاحتياجات المجتمع.
12. توفير برامج تعليمية وتدريبية إضافية للطلاب لتعزيز فرصهم التعليمية وتطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل. يمكن توفير دورات تدريبية، وورش عمل، وبرامج تأهيل مهني للطلاب لتعزيز قدراتهم وتحسين فرص توظيفهم.
13. توفير الدعم الاجتماعي والمجتمعي للطلاب، بما في ذلك الاستشارة النفسية والصحية، والدعم الاجتماعي والثقافي، والفرص التطوعية. يساعد هذا الدعم في تعزيز رفاهية الطلاب وتحسين تجربتهم الجامعية.
14. تعزيز العمل التطوعي بين الطلاب وتوفير برامج التدريب الخاصة التي تساعد المتطوعين على تطوير مهاراتهم الشخصية والإدارية لتحسين فرص الحصول على وظائف.
15. تشجيع الأبحاث العلمية بين الطلاب من خلال إنشاء برامج دعم المشاريع البحثية المبتكرة وتوفير المعدات والموارد اللازمة لنجاح تلك المشاريع.
16. تعزيز التعليم الالكتروني والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة لتطوير وتوسيع الفرص التعليمية لجميع الطلاب في المناطق النائية والصعبة الوصول.
17. تطوير برامج أكثر شمولية للدعم المالي للطلاب الذين يعانون من ظروف صعبة والذين يحتاجون إلى رعاية اجتماعية.
18. توفير خدمات استشارية للطلاب لتحسين اداءهم الأكاديمي وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي.
19. تعزيز المساواة في التعليم العالي فيما يتعلق بالجنس والعرق والطبقة الاجتماعية.
20. توفير برامج تعليمية وتدريبية إضافية للطلاب لتعزيز فرصهم التعليمية وتطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل من خلال توفير دورات تدريبية، وورش عمل، وبرامج تأهيل مهني للطلاب لتعزيز قدراتهم وتحسين فرص توظيفهم.
21. توفير الإرشاد والتوجيه والدعم النفسي والاجتماعي وتقديم الدعم اللازم للطلاب.

22. توفير الدعم الاجتماعي والمجتمعي للطلاب، بما في ذلك الاستشارة النفسية والصحية، والدعم الاجتماعي والثقافي، والفرص التطوعية مم يساعد هذا النوع من الدعم في تعزيز رفاهية الطلاب وتحسين تجربتهم الجامعية.
23. تعزيز جودة الأداء لكادر ونظم الإدارة والمعلوماتية بادارة البعثات الدراسية وإدارة الملحقيات وفقا لما يأتي:

- التوسع في استخدام المنظومات المتكاملة وتطوير الإدارة الالكترونية في الشؤن الطلابية داخل الإدارة والملحقيات الطلابية بالخارج.
- وضع الية لتوجيه مشاريع التخرج والرسائل العلمية للطلاب الدارسين بالخارج لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد.
- توجيه الطلبة الدارسين بالخارج الي التخصصات النادرة والمطلوبة لتعزيز متطلبات التحول الاقتصادي الوطني.
- تشجيع الطلاب الحاصلين على براءة اختراع لتسجيلها داخل ليبيا والدول المتوقع استثمارها فيها، ضمانا لحقوق الملكية الفكرية لاختراعاتهم.
- التوسع في الدراسات العليا بالداخل والبعثات الدراسية بالخارج لتتمكن الجامعات من سد حاجتها من أعضاء هيئة التدريس الوطنيين.
- وضع الية محكمة لضمان عودة الطلبة المبعوثين الى الوطن بعد استكمال دراستهم بالخارج ودراسة إمكانية العمل بمقترح نظام القروض في البعثات الدراسية وعلى أساس التخفيض او الغاء سداد القرض بعد استكمال المدد المقررة في العمل في ليبيا بعد التخرج تطبيقا لنص لائحة البعثات.

3.8 المرتكز الثالث: تحسين الجودة

- تنفيذ برامج الجودة (المؤسسية والبرامجية) في جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وربط ذلك بفاعليات العملية التعليمية والبحثية وذلك من خلال الحوكمة الرشيدة، التأهيل والتدقيق لمطابقة المواصفات للمؤسسات والمعامل والاعتماد، المقارنة المرجعية، التصنيفات الجامعية، جوائز الجودة والتميز، إعادة الهندسة، تصمم واعداد ادلة للابتكار وراس المال الفكري والمعرفي ومؤشرات الأداء القياسية للتنافسية والابتكار.
- تطوير البنية الاساسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات (العامة والخاصة) والمراكز البحثية على ضوء اسس هذه الاستراتيجية وبرامج ومشاريع مستمدة من الخطة التنفيذية.
- اعادة النظر في البرامج التعليمية والخطط البحثية المختلفة بهدف تطويرها وتحريرها من النمطية السابقة التي لم تحقق الاهداف المرسومة لها وبحيث تكون ملائمة لأهداف وغايات هذه الاستراتيجية.
- تقييم برامج الجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية من خلال تطوير آليات تقييم فعالة وموضوعية تعتمد على معايير الجودة الدولية وتضمن التميز الأكاديمي والبحثي. يمكن أن يشمل التقييم تحليل فاعلية البرامج الحالية، واحتياجات سوق العمل، وتوقعات المجتمع، وتقديم توصيات لتحسين وتطوير البرامج المقدمة.
- السماح بالتنوع، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية المتشابهة، والإستفادة من المدارس العالمية، وإتاحة للفرصة أمام الكفاءات والراغبين، على حد سواء، للإبداع والتألق.
- بناء الاطار الوطني للمؤهلات بالمواصفات المعيارية والضوابط العلمية المعتمدة .

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. إعتماد نظام محلى موحد لألية ومعايير تصنيف الجامعات الليبية وتأهيلها للدخول في التصنيفات الدولية المعروفة مع إضافة معيار تقييم مخرجات بحوث مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية(سنويا) بمقدار ما استغل منها في عمليات تطوير الصناعة والخدمات المحلية.

2. إعتماد الية لتقييم وقياس أداء الجامعات والبحاث في الجامعات والمراكز البحثية ترتكز على المعايير العالمية الدولية مثل عدد الأوراق البحثية المحكمة ومؤشر (H-index) ومؤشر الابتكار مؤشر التنافسية وطلبات براءات الاختراع وما تم اصدارها.
3. إتخاذ ما يلزم لاستحداث المجلس الوطني للاعتماد والمعايرة (للفصل ما بين آليات المطابقة وآليات الاعتماد والمعايرة تطبيق للمواصفة الدولية (ISO 17000).
3. إصدار واعتماد دليل الإطار الوطني للمؤهلات (NQF).
4. . تبني مبدأ تطوير التخصصات المتداخلة في المعارف وخاصة الهندسية منها داخل مؤسسات التعليم.
5. وضع نظام وآليات رقابية فعالة لمراقبة أداء الجامعات والأكاديميات والمراكز البحثية، وذلك من خلال تطوير نظام شفاف ورقمي للمراقبة والتقييم الذي يعتمد على أسس الحوكمة الرشيدة ومؤشرات الأداء الرئيسية ويتماشى مع معايير الجودة العالمية، مع ضرورة تحديد مسؤوليات محددة للرقابة وتتم متابعة الأداء بانتظام لتحقيق التحسين المستمر.
6. ربط مخرجات المؤسسات التعليمية المختلفة باحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي.

7. تأهيل الجامعات والمراكز البحثية للحصول على المواصفة (ISO 9001) الخاصة بنظم الإدارة و (14001) الخاصة بإدارة البيئة و(17025) لمختلف المعامل والمختبرات في الجامعات والمراكز البحثية.
8. التخطيط لحصول المؤسسات التعليمية على المطابقة والاعتماد من جهات دولية. فهناك منظمات دولية مثل منظمة الاعتراف المتبادل للتعليم العالي (CHEA) ومنظمة الاعتماد الأوروبية (ENQA) وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية المعنية بتقييم جودة التعليم العالي والمطابقة والاعتماد مما يشير إلى جودة التعليم العالي المقدم فيها ويعزز مكانتها في المشهد الدولي..
9. السماح بالتنوع، والتمايز بين نقاط تقديم الخدمة التعليمية المتشابهة، والإستفادة من المدارس العالمية، وإتاحة للفرصة أمام الكفاءات والراغبين، على حد سواء، للإبداع والتألق.
10. تبني واعتماد نموذج جوائز التميز والجودة الليبية وتكوين كيان لادرارة شوؤنها والاشراف علي اليات منحها وتوتيقها.
11. تشجيع المنافسة والتفوق الأكاديمي والعلمي بمنح المكافآت والجوائز للطلبة وأساتذة الجامعات والبحاث والعلماء الناجحين.

4.8 المرتكز الرابع: تعزيز البحث والإبتكار والأخلاقيات

- الاستثمار في البحث العلمي والابتكار والتحديث والتجديد وريادة الاعمال (في الجامعات ومراكز البحث العلمي)، وربطه بمشاكل قطاعات الدولة مثال الطاقة والصناعة والبيئة .. إلخ.
- استحداث مواقع لحاضنات الاعمال الصغرى والمتوسطة.
- مراجعة التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. تشجيع فرص الإبداع والابتكار من خلال استثمار قدرات الطلاب أثناء العملية التعليمية وإعداد اعضاء هيئة التدريس والمناهج التعليمية لتحقق ذألك.
2. توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الأبحاث والابتكارات وتشجيع العلماء والباحثين على القيام بأبحاث ذات جودة عالية وتطوير الابتكارات الجديدة.
3. توفير البنية التحتية الملائمة والمرافق الحديثة والمعدات اللازمة لإجراء الأبحاث وتطوير الابتكارات وتحقيق النتائج المرجوة.
4. تطوير مهارات الباحثين والعلماء وتوفير الفرص التدريبية والتعليمية اللازمة لتحسين قدراتهم وزيادة معرفتهم.
5. تحفيز الابتكار وتقديم الدعم للأفكار الجديدة والابتكارات الرائدة وتوفير الفرص الملائمة لتطويرها وتحويلها إلى منتجات وخدمات مبتكرة.
6. تعزيز التعاون والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والمؤسسات العلمية الأخرى لتحقيق التعاون في البحث وتطوير الابتكارات.
7. الاستثمار في البحث العلمي والابتكار والتحديث والتجديد وريادة الاعمال (في الجامعات ومراكز البحث العلمي)، وربطه بمشاكل قطاعات الدولة مثال الطاقة والصناعة والبيئة .. إلخ.
8. مراجعة التشريعات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع.
9. تطوير خطة واضحة للأبحاث أو الابتكارات، بما في ذلك تحديد الأهداف والمؤشرات الحاسمة للنجاح وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.
10. تعزيز التعاون والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الحكومية والشركات الخاصة والمؤسسات العلمية الأخرى لتحقيق التعاون في البحث وتطوير الابتكارات.
11. التزام البحاث في المراكز البحثية والجامعات بأخلاقيات البحث العلمي وفقا للسياسات محددة نذكر منها ما يأتي: -
    - الحرمان من تمويل الباحثين الذين تثبت إدانتهم بخرق الأخلاقيات العلمية.
    - إيقاف الباحثين المخالفين عن العمل في مجال البحث إما مؤقتًا أو دائمًا، وذلك حسب خطورة الانتهاكات.
    - العقوبات القانونية: يمكن للباحثين الذين يخالفون الأخلاقيات العلمية أن يتعرضوا للعقوبات القانونية، مثل الغرامات أو السجن، في حالة تعرضوا لاتهامات بالتزوير أو الاحتيال أو السرقة الفكرية.
    - إبعاد الباحثين المخالفين عن الجامعة أو المؤسسة العلمية التي يعملون فيها، وذلك حسب حجم الانتهاكات وتأثيرها على المؤسسة.
    - التزام الباحثين بالمصداقية في جميع جوانب الأبحاث، بما في ذلك تحليل البيانات والنتائج والتقارير المكتوبة.
    - التزام الباحثين بالشفافية في جميع جوانب الأبحاث، بما في ذلك الإعلان عن مصادر التمويل والمصالح المحتملة التي قد تؤثر على نتائج البحث.
    - الالتزام بالخصوصية وحماية بيانات المشاركين في الأبحاث، وعدم الكشف عن أية معلومات ذات طابع شخصي دون موافقة صريحة من المشاركين.

- التزام الباحثين بالاحترام والتقدير لحقوق المشاركين في الأبحاث، وعدم إجبارهم على المشاركة في الأبحاث دون موافقة صريحة منهم.
- التزام الباحثين بالمسؤولية الاجتماعية وتحقيق المنفعة العامة من خلال الأبحاث، وعدم إجراء الأبحاث التي قد تسبب ضررًا للبيئة أو المجتمع.
- التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية التي تحددها المؤسسات العلمية والمنظمات الدولية، والالتزام بقواعد السلوك العلمي والمساهمة في إثراء المعرفة العلمية بشكل عام.

12. ربط مشاريع البحث العلمي والتقني بالعلوم الإنسانية والاجتماعية وإتاحة الفرصة لمشاركة خبراء العلوم الإنسانية والاجتماعية في مشاريع البحث العلمي والتطوير التقني واستشراف آثارها على القيم الاجتماعية خلال مرحلة التحول.
13. الاهتمام بالدراسات المتعلقة بالأمور الإنسانية والبيئة الاجتماعية والخطط التعليمية والشئون الاجتماعية والضمان الاجتماعي ودراسة أثاره على أنماط التقدم التقني المختلفة.
14. تعزيز أنشطة الملكية الفكرية في الجامعات والمراكز البحثية، والتي تتطلب تبني استراتيجية واضحة وتوفير الدعم اللازم لتطوير وإدارة الملكية الفكرية، بما في ذلك التدريب والتعليم والدعم المادي والتشجيع على الابتكار والإبداع وتحسين جودة الأبحاث والتعليم العالي، كما ان الهيكلية العامة لأنشطة الملكية الفكرية تتطلب إعادة هيكليتها على المستوي المحلي وعلى مستوي مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية للأسباب التالية:

- الحاجة الي إعادة هيكلية نظام الملكية الفكرية (برادة الاختراع، التجارية، الأدبية) في ليبيا.
- الاستثمار في الملكية الفكرية سوف يساعد في تحويل الأفكار والاختراعات والابتكارات إلى منتجات وخدمات تجارية، وبالتالي يمكن أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل.
- الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في نقل التكنولوجيا من المؤسسات التعليمية والبحثية إلى القطاع الصناعي، وهذا يمكن أن يساعد في تطوير الصناعات وتحسين الإنتاجية.
- الملكية الفكرية تحمي الابتكار والإبداع وتشجع على المزيد من الأبحاث والتطوير، وهذا يمكن أن يحفز على تحسين جودة الأبحاث والتعليم العالي وتطوير المنتجات والخدمات.
- الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في الحصول على تمويل إضافي من خلال بيع حقوق الاستخدام أو الرخصة، وهذا يمكن أن يساعد في تمويل المزيد من الأبحاث والتطوير.
- الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في تحسين مكانة المؤسسات التعليمية والبحثية في المجتمع وزيادة التعرف على إنجازاتها ومساهماتها في المجتمع.

5.8 المرتكز الخامس: توفير فرص التعليم العالي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم اثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة إستناداً على:

- تقديم خدمات ووسائل الدعم بما في ذلك الاهتمام بالاسكان الطلابي والمواصلات الطلابية . مع ايلاء متابعة الخريجين العناية اللازمة . وارساء قواعد لانشاء مواقع عمل انتاجية وخدمية للخريجين .
- تنظيم سياسة القبول للدراسات الجامعية والعليا . وتوفير الفرص الدراسية للقادرين مع الاهتمام بالطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والعالي ورسم سياسات رشيدة له .

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع شرائح المجتمع في التعليم العالي والعمل على توفير التعليم العالي لجميع الشرائح الاجتماعية والتخفيف من تكاليفه لتعزيز المساواة والتنوع الثقافي والاجتماعي في المجتمع.
2. زيادة الميزانية المخصصة للتعليم العالي وتحسين توزيعها بطريقة عادلة على المؤسسات التعليمية بما يمكنها من استيعاب المدخلات السنوية المتزايدة من اعداد الطلاب.
3. تقديم خدمات ووسائل الدعم بما في ذلك الاهتمام بالاسكان الطلابي والمواصلات الطلابية مع ايلاء متابعة الخريجين العناية اللازمة .
4. التوسع في برامج تعليم المسنين والتعلم المستمر وخاصة في البرامج التقنية وذلك من أجل إعداد مهارات متخصصة في مجالات محددة حسب احتياجات المجتمع.
5. استحداث مواقع لحاضنات الاعمال الصغرى والمتوسطة وارساء قواعد لانشاء مواقع عمل انتاجية وخدمية للخريجين

6. تنظيم سياسة القبول للدراسات الجامعية والعليا وتوفير الفرص الدراسية للقادرين مع الاهتمام بالطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والعالي ورسم سياسات رشيدة له .
7. زيادة السعة ومعدلات الانتساب والتسجيل في الجامعات والكليات التقنية والمؤسسات الأخرى المتخصصة.
8. تقليل أو إلغاء الرسوم الدراسية للطلاب الذين يعانون من ضغوط مالية، أو توفير منح دراسية كاملة أو جزئية لهم.
9. العمل على تحسين جودة التعليم بهدف استقطاب الطلاب الليبين للدراسة بالداخل عن طريق تطوير المناهج الدراسية وتحديثها باستمرار والاهتمام بتوظيف أفضل الكفاءات التعليمية، وتقديم الدعم اللازم لهم عن طريق التدريب والتطوير المستمر ضمانا لتحقيق أفضل نتائج للطلاب.
10. تشجيع الأنشطة الثقافية والرياضية والطلابية المختلفة، وتوفير الأماكن العصرية اللازمة لها تشجيعا لمواهبهم المختلفة.
11. دعم المرأة وتشجيعها للمشاركة في المجالات العلمية والبحثية وتمكينها في العمل الأكاديمي والإداري والبحثي في الجامعات والمراكز البحثية المختلفة.
12. توفير متطلبات التسيير في الجامعات والمراكز البحثية لذوى الاحتياجات الخاصة.

6.8 المرتكز السادس: تكامل التكنولوجيا

- استخدام التقنية في التعليم والإدارة.
- وضع وتطبيق برامج التحول الرقمي
- الانفتاح والتوسع على التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. تامين التجهيزات العلمية والفنية اللازمة لتنفيذ استراتيجية التعليم والبحث العلمي مع الأخذ في الاعتبار ما يتطلب من تجهيز مراكز التميز في الجامعات ومؤسسات البحث بعيدا عن التكرار والازدواجية.
2. توفير التمويل اللازم لتطوير أنظمة المعلومات والمعلوماتية وخاصة المنظومات المتكاملة داخل الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية المختلفة.
3. اعداد وتوفير الكوادر في مجال تقنية المعلومات والتي تشمل المبرمجين والمصممين ومديري النظم المعلوماتية والدعم الفني و تطوير برامج تدريبية لتأهيلم.
4. توفير البيئة التقنية الملائمة والبنية التحتية اللازمة لتشغيل النظم المعلوماتية وتخزين البيانات والتواصل الإلكتروني.
5. اعتماد سياسات وإجراءات واضحة ومحددة لحماية البيانات والمعلومات وتنظيم استخدام النظم المعلوماتية والحفاظ على الأمان.
6. تبني أنظمة متطورة في تقنية المعلوماتية والذكاء الاصطناعي والبلاك تشن والتقنيات الغير قابلة للاستبدال (NFT) في حماية البيانات والمعلومات وضمان حقوق الملكية الفكرية.
7. إنشاء شبكات للاتصال متكاملة بين المعاهد العليا والجامعات والمراكز البحثية ومراكز التدريب والمؤسسات العلمية والتقنية والثقافية خدمة لأغراض التعليم والتدريب والبحوث.
8. استخدام التقنيات الحديثة لتسهيل وتحسين الاتصال والتواصل بين أعضاء المؤسسة الجامعية والبحثية.
9. تشجيع الطلاب والأكاديميين على الابتكار والاختراع والتعاون في مشاريع تطبيقية تستخدم التكنولوجيا في حل المشاكل والتحديات التي تواجه المجتمع..
10. تعزيز التعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني باستخدام موارد تعليمية متاحة على الإنترنت..
11. تطبيق التكنولوجيا في البحث العلمي وتوفير الأدوات والمنصات اللازمة للباحثين والطلاب للوصول إلى المعلومات والمصادر العلمية بشكل سريع وفعال.
12. وضع الية لتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لإيجاد الحلول لتحديات المجتمع والحفاظ على البيئة.
13. تصميم خطط لتنمية مهارات الطلاب والعاملين في الجامعات والمراكز البحثية في مجال الذكاء الاصطناعي وإدخالها ضمن البرامج الأكاديمية والبحثية.
14. وضع الية لتحفيز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من خلال إنشاء وحدات للبحث المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي.
15. تعزيز التعاون والشراكات مع القطاع الخاص لتطوير وتحسين تقنيات الذكاء الاصطناعي.
16. اقتراح الاليات المناسبة لتطوير أداء الوزارة والهيئة بحيث يمكن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء الإداري والخدمات العامة والامن.

7.8 المرتكز السابع: الشراكة والتدويل

- الأنفتاح على التجارب العالمية وتبادل الخبرات العلمية والفنية من خلال بناء الشراكات مع المؤسسات المناظرة إقليمياً ودولياً.
- التعاون والشراكة وتبادل الخبرات من خلال بناء اشراكات قوية مع المؤسسات المحليه على مستوي القطاع الحكومي والخاص.

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. الانفتاح على التجارب العالمية وتبادل الخبرات العلمية والفنية من خلال بناء الشراكات مع المؤسسات المناظرة محليا وإقليمياً ودولياً.
2. اعتماد الية مناسبة ومتكاملة علي مستوي الدولة الليبية للاستفادة المثلي من برامج الشراكة والتعاون الدولي من خلال الاتفاقيات والمعاهدات والبروتكولات والوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية المختلفة التي تساهم ليبيا في ميزانياتها السنوية مقابل الخدمات الممكن استفادت المراكز البحثية والجامعات والكليات والمعاهد التقنية من خدماتها في تكوين القدرات او توفير المعدات والتجهيزات المتطورة او تنفيذ المشاريع التنموية او توفير متطلبات البحث والتطوير والمعلومات وبرامج تطبيقات الحاسب المختلفة او في اجراء عمليات الصيانة والإصلاح والمعايرة والاعتماد للمستوي الأول من مستويات المعايرة.
3. تبادل الخبرات والأفكار بين الباحثين والمؤسسات البحثية مع مختلف الدول من خلال برامج التعاون، مما يمكن أن يساهم في تطوير أبحاث جديدة ومبتكرة.
4. توجيه برامج التعاون الدولي لإمكانية توفير الدعم والتمويل اللازم للأبحاث المشتركة مع الدول، وهذا يمكن أن يساعد في تحسين اليات عمل المراكز البحثية وجودة الأبحاث المنجزة.
5. وضع الية مناسبة لتوفير المعدات والتقنيات المتطورة التي لا تتوفر في محليا من خلال برامج واتفاقيات التعاون الدولي، وهذا يمكن أن يساهم في تحسين جودة التعليم العالي والبحث العلمي.
6. توسيع شبكة الاتصالات الدولية لتعزيز الشراكات المحتملة، من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة لتسهيل التواصل والتعاون.
7. تنظيم المؤتمرات والورش العمل المحلية والدولية لتبادل المعرفة وتطوير الأبحاث وتعزيز الشراكات.
8. توفير فرص الدراسة والبحث في الخارج للطلاب والعاملين في المجال التعليمي والبحثي لتعزيز الشراكات الدولية وتبادل المعرفة.
9. إنشاء مراكز البحث الدولية المشتركة لتطوير الأبحاث وتبادل المعرفة وتعزيز الشراكات الدولية.
10. تحسين الروابط الدولية بما يمكن التعاون الدولي المساعدة في تحسين الروابط الدولية بين الباحثين والمؤسسات البحثية، والمساعدة في تطوير العلاقات الدولية في مجال العلوم والتكنولوجيا.
11. الاستفادة من مرونة قطاع التعليم العالي الخاص في توسيع دائرة الشراكة مع المؤسسات الدولية المتقدمة وفتح مجالات للتخصص (العلمي النادر والحديث التي قد يفتقده التعليم الرسمي العام).

8.8 المرتكز الثامن: ترشيد الانفاق في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

- تبني استخدام التقنية والميكنة الرقمية في مختلف الإجراءات داخل القطاع عامة.
- الالتزام بالوائح والتشريعات وباسس ومرتكزات الحوكمة الرشيدة في مختلف الأنشطة الإدارية والمالية والأكاديمية والبحثية.
- الاستخدام الأمثل للاساليب والطرق العلمية المتعارف عليها والمطبقة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لترشيد الانفاق واختيار الأولويات وتقليل التكاليف والفاقد والغير مجدي لتحسين وتطوير الأداء.
- تبني معليير القياس المتعارف عليها محليا ودوليا في تحسين الأداء في القطاع وترشيد انفاقة.

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. بناء أنظمة الكترونية لتعزيز مبادي الحوكمة الرشيدة الالكترونية في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
2. اعتماد الية واضحة لتحديد أوجه الصرف مبنية على الأولويات والاحتياجات الضرورية للتنمية في القطاع.
3. إجراء تحليل وتقييم شامل للنفقات في الميزانيات لتحديد المجالات التي يمكن ترشيد الإنفاق فيها دون المساس بجودة التعليم والبحث العلمي.
4. تحسين العمليات الإدارية وإدخال التقنيات الحديثة لزيادة الكفاءة والإنتاجية وترشيد الانفاق في المؤسسات التعليمية والبحثية.

5. التعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية الدولية بما يمكن أن يساعد على تبادل الموارد والمعرفة والتكاليف المشتركة للبحث والتطوير.
6. تحديد الأولويات للاستثمارات والتركيز على مجالات البحث والتعليم ذات الأهمية العالية والحيوية الاستراتيجية.
7. تبني استخدام تقنيات الاتصال المتطورة من خلال تحويل الانفاق على التنقل والسفر إلى الاجتماعات الدولية إلى اجتماعات عبر الإنترنت، مما يوفر كبيرا على ميزانيات البحث والتعليم.
8. استخدام التعليم عن بعد لتوفير أساليب التدريس المرنة والفعالة التي تقلل من التكاليف المادية وتحافظ على جودة التعليم.
9. تدقيق الإنفاق بشكل دوري للتحقق من تحقيق الأهداف والأداء المتوقع. يتم تخصيص الموارد وفقًا للأولويات الأساسية.
10. تطوير خطط الإنفاق لتوفير دعم كافٍ للموظفين والعاملين في المنظومة التعليمية، ومن الضروري تحسين رواتبهم وتدريبهم.
11. توفير الموارد اللازمة لدعم الابتكار والبحث العلمي اولا، وتوسيع الفرص للتعاون مع الصناعة والمؤسسات الأخرى على المستوى الدولي.
12. تطوير السياسات والإجراءات المالية الفعالة لإدارة النفقات بشكل أكثر فعالية وجعل القرارات المالية مستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة، وزيادة الشفافية في الإنفاق.
13. تعزيز الفعالية التكنولوجية وتحديث البنية التحتية التكنولوجية لمنصات التعليم الإلكتروني وتكوين كيانات خاصة لدعم التعليم عن بعد والتواصل الأكاديمي ترشيدا للانفاق.
14. تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة وتحسين إدارة النفقات في المؤسسات التعليمية والبحثية..
15. تعزيز الاستدامة المالية للجامعات ومراكز البحث العلمي عن طريق تحسين إدارة الموارد المالية والبشرية، وتحسين الإيرادات المالية من خلال الابتكار وتطوير الخدمات والمنتجات،

9.8 المرتكز التاسع: التمويل

- تنويع مصادر التمويل لبرامج التعليم العالي والبحث العلمي . ونشر ثقافة البحث عن تلك المصادر (داخليا وخارجيا) من قبل اعضاء هيئة التدريس والباحثين وربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة، وإلتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص ، إلى جانب سمعتها الأكاديمية ، وإقبال المتعلمين على كلياتها وفروعها.
- تشجيع الشركات والمؤسسات المختلفة على توفير منح دراسية للطلاب المتفوقين.

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. شرعنه او دسترة نسبة الانفاق الحكومي على التعليم العام (6٪) والتعليم العالي (2٪) والبحث العلمي (2٪) والتعليم التقني (3٪) لمدة 10 سنوات متتالية بداية من عام 2024.
2. تنويع مصادر التمويل لبرامج التعليم العالي والبحث العلمي ونشر ثقافة البحث عن تلك المصادر (داخليا وخارجيا) من قبل اعضاء هيئة التدريس والباحثين وربط مخصصات الميزانية العامة للجامعات بمدى قدرتها على تجويد الخدمة ، وإلتزامها بالضوابط والشروط المنصوص عليها بالخصوص ، إلى جانب سمعتها الأكاديمية ، وإقبال المتعلمين على كلياتها وفروعها.
3. تشجيع الشركات على إنشاء منح دراسية للطلاب المتفوقين.
4. تشجيع دعم القطاع الخاص في تنمية التعليم العالي والبحث العلمي.
5. إصدار تشريع يلزم الشركات والمؤسسات العامة والخاصة بتحديد نسبة من دخلها للصرف منه على التأهيل والتدريب وتمويل البحث العلمي والتقني.
6. إصدار تشريع يعفى الشركات والمؤسسات من دفع الضرائب على الدراسات والمشاريع البحثية والاستشارية المنفذة في الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية.
7. إعداد التشريعات المتعلقة بوضع الأسس والمعايير الخاصة بالمختبرات والتحليل داخل مؤسسات التعليم والبحث العلمي وإيجاد الأساليب العلمية لاعتمادها ومتابعة تطويرها واعتبارها مصدر إضافي لتمويل مؤسسات التعليم والبحث العلمي.
8. ضرورة مراعاة متطلبات البحث العلمي وخصوصيته في تحديث وتطوير التشريعات القائمة حالياً التي ليست لها علاقة مباشرة بالبحث العلمي والتطوير التقني وخاصة ذات العلاقة بقوانين الصحة العامة والبيئة بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وتشريعات الاستيراد والتصدير.
9. مراجعة وتطوير اللوائح والسياسات المالية والاستثمارية بالجامعات والمراكز البحثية.

10. توفير موارد مالية كافية لتطوير وتحديث التقنيات والمرافق والمعدات العلمية المتطورة بما يكفل التنوع والتمايز.
11. وضع برنامج متقدم لاعتماد آلية مناسبة للاستفادة من البرامج التمويلية المتاحة في المنظمات الإقليمية والدولية.
12. استحداث صندوق لتوفير فرص لبرامج الإقراض الطلابي للدراسة محليا وخارجيا (لدعم الطلاب والبحاث والجامعات والمراكز البحثية) وفقا لما يلي من سياسات تنفيذية مقترحة في هذا الشأن: -

- توفير برامج إقراض تهدف إلى تخفيف العبء المالي على الطلاب وتمكينهم من مواصلة تعليمهم العالي. يمكن أن تشمل هذه البرامج القروض الطلابية ذات الفائدة المنخفضة أو بدون فائدة، ومنح دراسية قابلة للعفو أو السداد المرن.
- تقديم منح دراسية للطلاب المستحقين وذوي الاحتياجات المالية الخاصة. تعتبر المنح الدراسية في هذه الحالة هبة مالية تمنح للطلاب بدون حاجة إلى سدادها، وتساعدهم على تحقيق طموحاتهم الأكاديمية في التعليم العالي.
- توفير برامج وموارد لتعزيز الوعي المالي للطلاب. يهدف ذلك إلى تمكين الطلاب من فهم وإدارة الأمور المالية المتعلقة بتعليمهم العالي، مثل الميزانية الشخصية، والادخار، وإدارة الديون. يتضمن ذلك تقديم دورات وموارد تعليمية حول التخطيط المالي، وإدارة الديون، واستخدام الائتمان بشكل مسؤول. تساعد التوعية المالية الطلاب على اتخاذ قرارات مالية صحيحة والتحكم في وضعهم المالي.
- مراجعة وتعديل الميزانية المخصصة للإقراض الطلابي سنويا وفقا للاحتياجات التنمية البشرية المطلوبة وتعزيز عمليات التحصيل والسداد لضمان عدم تفويت الفرصة على أي طالب على تحقيق دراسته بسبب مشاكل مالية.
- وضع الاليات اللازمة لتقليل الفجوة بين الطلاب من حيث الدخل وتوفير أكثر من خيارات الدعم المالي للطلاب من العائلات المنخفضة الدخل وتعزيز احداث منصات مبتكرة لدمج تلك المجموعات في النظام مع الاستثمار في البرامج التي يمكن دعمها بأنواع مختلفة من المنح الدراسية التي تتصف بالإنصاف والتنوع.
- توفير المنح الدراسية الكاملة او الجزئية للطلاب المتفوقين والأوائل والذين يتميزون بأداء ممتاز في المجال الرياضي أو الفني أو الإبداعي والمحتاجين وذوي الاحتياجات المالية الخاصة بما يساعدهم على تحقيق طموحاتهم الأكاديمية في التعليم العالي.
- تقديم منح دراسية للطلاب الذين يحصلون على العلامات العليا أو الذين يتميزون بأداء ممتاز في المجال الرياضي أو الفني أو الإبداعي.
- توفير الدعم المالي للطلاب المقبولين في الجامعات الليبية من دول تحت المستوي المتعارف عليه في النمو الاقتصادي.
- تشجيع الطلاب على البحث العلمي وتوفير برامج للدراسات العليا وإمكانية استثناء بعض منهم بلا تكلفة.
- توفير برامج وموارد لتعزيز الوعي المالي للطلاب بهدف تمكين الطلاب من فهم وإدارة الأمور المالية المتعلقة بتعليمهم العالي، مثل الميزانية الشخصية، والادخار، وإدارة الديون بما يتضمن ذلك تقديم دورات وموارد تعليمية حول التخطيط المالي، وإدارة الديون، واستخدام الائتمان بشكل مسؤول والمساعدة ت في التوعية المالية للطلاب على اتخاذ قرارات مالية صحيحة والتحكم في وضعهم المالي.

13. تطوير الخدمات كوسيلة فعالة لزيادة الإيرادات المالية للجامعات ومراكز البحث العلمي، ويمكن أن تشمل هذه الخدمات:

- تطوير الخدمات التعليمية وتقديمها لطلاب الجامعات والطلاب الخارجيين، مثل الدورات التدريبية والبرامج التعليمية المتخصصة والدبلومات والبرامج التعليمية عن بعد.
- تطوير الخدمات البحثية والاستشارية وتقديمها للشركات والمؤسسات الخاصة والحكومية، وذلك لتقديم الحلول والمشورة العلمية في مجالات مختلفة.
- تطوير الخدمات الثقافية والفنية وتقديمها للمجتمع والجماهير، وذلك من خلال معارض الفنون والمتاحف والمؤتمرات والفعاليات الثقافية.
- تطوير الخدمات الصحية والطبية وتقديمها للمجتمع، مثل العيادات الطبية والمختبرات الطبية والمراكز الصحية المتخصصة.
- تطوير الخدمات التقنية والابتكارية وتقديمها للشركات والمؤسسات الخاصة، وذلك من خلال التعاون في مجال البحث والتطوير وتقديم الحلول التقنية المتطورة.
- تطوير الخدمات الإعلامية والإعلانية والتسويقية والاستثمارية، وذلك لجذب المزيد من الطلاب والزبائن والمستثمرين وتحقيق الإيرادات المالية المستدامة للجامعات ومراكز البحث العلمي.
- توفير الخدمات البحثية والاستشارية للشركات الصغيرة. فعندما تعمل الشركات الصغيرة في أسواق تنافسية، قد يكون لديها حاجة إلى الدعم في مجالات مثل التطوير التقني والتحسين الإداري والتسويق والتمويل وغيرها

من المجالات المتعلقة بنشاطها التجاري. ومن خلال توفير الخدمات البحثية والاستشارية، يمكن للشركات الصغيرة الحصول على المشورة العلمية والخبرة المتخصصة لتحسين أدائها وتحقيق النجاح في أسواقها.

- تقديم الخدمات البحثية والاستشارية للشركات الصغيرة عن طريق التعاون والشراكة، وذلك بتوفير الخبرات اللازمة والمعرفة المتخصصة لتدعيم نمو الشركات الصغيرة والمساعدة في تحقيق أهدافها التجارية. ويمكن أن تشمل هذه الخدمات تقديم المشورة في مجالات الإدارة والتسويق والتمويل والتحول الرقمي والابتكار التقني وغيرها.
- أنشطة الملكية الفكرية يمكن أن تساعد في الحصول على تمويل إضافي من خلال بيع حقوق الاستخدام أو الرخصة، وهذا يمكن أن يساعد في تمويل المزيد من الأبحاث والتطوير

10.8 المرتكز العاشر: تطويراللوائح والتشريعات

- مراجعة القوانين والشريعات واللاوائح القائمة بما ينسجم وأهداف هذه الإستراتيجية.
- تطوير اللاوائح والتشريعات دوريا بما يحقق مستهدفات القطاع.
- تبني ادخال تقنية الحوكمة الالكترونية في النظام الإداري والمالي بمختاف مؤسسات القطاع باعتبارها من اهم الأدوات المتاحة حاليا للتاكد من نفاذ اللوائح والقوانيين وتقليل عمليات التدقيق والمراجعة الذاخية المطلوبة للتاكد من عمليات الصرف وفقا للوائح والشروط التعاقدية والزمنية المطلوبة.

السياسات التنفيذية المقترحة:-

1. اصدار تشريع بتحديد نسب الانفاق من الخزينة العامة على التعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني، على ان يتم مراجعة هذه النسب وتعديلها كل أربع سنوات وفقا لمعدل الدخل القومي والاحتياجات.
2. مراجعة وتطوير اللوائح والقوانيين الصادرة بشأن التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني ومن بينها: قانون التعليم، لوائح البعثات والدراسات العليا وشؤن أعضاء هيئة التدريس والبحث العلمي والقبول والامتحانات، الترقية وجداول المرتبات والسن التقاعدية والمجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي والملكية الفكرية وتقديم المقترحات المتعلقة بإجراءات السلامة والأمان والامن الصناعي والوقاية الشخصية والصحية والبيئية في المراكز البحثية والجامعات والكليات والمعاهد التقنية وغيرها من اللوائح القائمة حاليا.
3. إصدار او اعداد تشريعات ولوائح جديدة تتعلق بصندوق الإقراض الطلابي والتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني والمطابقة والاعتماد والمعايرة والتراخيص العلمية والفنية والمهنية - الداعمة للشهادة الجامعية والأكاديمية او المهنية لمزاولة النشاط - والابتكار والذكاء الاصطناعي واستحداث لوائح لنماذج جديدة للجامعات والمراكز البحثية وفتح فروع للجامعات الأجنبية واستحداث مراكز وجامعات للتميز.
4. إعداد مشروع قرار لتشجيع وتخويل القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وبشروط ومعايير تحددها الوزارة في اليات الدعم الجزئي.
5. بالتنسيق مع بعض المتخصصين في المصارف وخاصة مصرف ليبيا المركزي تقوم الوزارة بأعداد مسودة تشريع يحال الى الجهاز التشريعي لأصدار تشريع يخول المصارف المحلية من استثمار أموال المدعين في المشاريع التعليمية والبحثية.
6. تطوير الأسس والشروط واللوائح المتعلقة بحوافز أعضاء هيئة التدريس والعاملين في الجامعات بحيث تعكس أهمية التعليم وارتباطه بالتنمية.
7. مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات والبروتكولات الدولية والإقليمية وابداء التوصيات والملاحظات لتطويرها بما يعزز متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة المحلية.
8. إعادة صياغة بعض المواد الواردة في القانون رقم 9 لسنة 2010م بشأن تشجيع الاستثمار المحلى والخارجي بما يخدم مستهدفات التعليم والبحث العلمي.
9. تقديم مسودة تشريع لتعزيز قطاعي التعليم العام والعالي والتعليم التقني والبحث العلمي بتشريعات مختلفة ومناسبة وخاصة فيما يتعلق بمنح الحوافز للكوادر الأكاديمية والفنية والبحثية والإدارية لزيادة المنافسة في الأداء.
10. إعداد التشريعات التي تنظم أمور التراخيص الخاصة بمؤسسات التعليم والكوادر الفنية العامة بها وكيفية تصنيف مهاراتها.

9.الخطة التنفيذية للاستراتيجية

لقد تبنت اللجنة المكلفة باعداد مشروع الاستراتيجية مبدأ تضمين الاستراتيجية خطة تنفيذية لها انطلاقا من ان نجاح اي استراتيجية يعتمد بشكل اساسي على وجود اليات عملية لتنفيذها .وذلك للنأي بها عن الوقوع في خانة التنظير واقتراح الخيارات الاستراتيجية دون وجود رابط بالتنفيذ وسياساته والياته . من هنا توجهت اللجنة الى وضع تصور لخطة تنفيذية ذات اهداف واضحة (استراتيجية وفرعية) وهي نفسها اهداف الاستراتيجية ، وذات مؤشرات اداء قابلة للقياس . ومتطلبات واقعية .مع اقتراح جداول زمنية محددة ، متمثلة السياسات التي اقرتها الاستراتيجية ، وملتزمة بالرؤية والرسالة والمبادئ التي تنادي بها . لقد تم تصميم الخطة التنفيذية بناء على تحليل التحديات ، وفهم الفرص المتاحة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة له.

تتكون هذه الخطة من مصفوفة لكل هدف من الاهداف المرسومة للاستراتيجية ، والتي تمثل ركائز السياسات والمشاريع والبرامج التنفيذية التي يعتمدها القطاع في طريق نموه وتطوره خلال العقد القادم .

لقد احتوت تلك المصفوفات على البرامج والانشطة المطلوب تنفيذها من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة . كما تحتوي على المؤشرات الاساسية لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الاهداف المرسومة . ان الغرض من المصفوفات المقترحة لتنفيذ الاهداف هو رسم خارطة طريق لخطوات التنفيذ من خلال الاجهزة والاليات المتوفرة لدى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي . تتطلب الاجراءات والعمليات التنفيذية كما تحددها المصفوفات المقترحة تكاثفاً للجهود والعمل والتنسيق مع وبين كافة الجهات المعنية من اجل الوصول الى افضل النتائج على ارض الواقع وتحقيق المطلوب بالحد الاقصى استثمارا للموارد المتاحة . توفر مصفوفات الاهداف المذكورة في هذا البند اطارا مرنا لاحداث التوازن بين التحديات والفرص وبين المامول والمتاح مع الاحتفاظ بالرؤية والرسالة والمبادئ التي اقرتها هذه الاستراتيجية. وهي على النحو التالي:

1.9 مصفوفة الهدف الاول: تطوير نظام التعليم العالي لتحقيق الإستقلالية والتنافسية

الهدف 1	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	الاطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تطوير التشريعات واللوائح بما يمكن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من تحقيق الاستقلالية في إدارة شؤونها.	مراجعة وتطوير القوانين واللوائح والقرارات التي تتعلق بتحقيق الاستقلالية والتنافسية في نظام التعليم العالي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - لجان وفرق فنية متخصصة . - الإدارة القانونية بالوزارة - الحكومة. - البرلمان. - الجامعات والمراكز البحثية.											- تطوير التشريعات واللوائح والنظم وإصدار القرارات المعززة لاستقلالية الجامعات والمراكز البحثية. - استقلالية الجامعات والمراكز البحثية بما يعزز مبدا اللامركزية والتنافسية في الاداء.
	تطوير سياسات ونظم القبول بمؤسسات التعليم العالي.	دراسة سوق العمل والاحتياجات والسعة الاستيعابية للجامعات الليبية وضع معايير استرشادية عامة للقبول في مختلف الجامعات الليبية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات الليبية. - مركز ضمان الجودة.											- دراسات عن سوق العمل للخرجين، السيعات الاستيعابية للطلاب في مختلف الجامعات الليبية، معايير لقبول الطلاب في مختلف الجامعات الليبية. - لوائح وقرارات من مختلف الجامعات الليبية في شان معايير القبول للطلاب. - الاعتماد البرامجي والمؤسسي للجامعات الليبية.
		تطوير سياسات ونظم القبول وتصميم منظومات الكترونية متكاملة لإجراءات القبول والمتابعة والتخرج للطلاب على مستوي مختلف الجامعات الليبية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجامعات الليبية - مركز ضمان الجودة											- صدور لوائح وقرارات وادلة تحدد سياسات القبول في مختلف الجامعات الليبية. - ميكنة وتكامل اجراءات القبول والمتابعة والتخرج لمختلف طلاب الجامعات الليبية. - الاعتماد البرامجي والمؤسسي للجامعات الليبية.
		- تنفيذ دورات منتظمة في بناء وتطوير القدارات لأعضاء هيئات التدريس والبحاث وللموظفين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الهيئة الليبية للبحث العلمي. - الجامعات الليبية.											- عدد الدورات المتخصصة لأعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي سنويا. - توفر كوادر مختلفة مدربة ومتخصصة في الجامعات والمراكز البحثية.

الهدف 1	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	الاطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تنمية وصقل الموارد البشرية (اعضاء هيئة التدريس والكوادر المساعدة) وتنمية وتطوير قُدراتها العلمية والبحثية لتكون قادرة على التنافس والابداع والتميز على المستوى المحلي والإقليمي والدولي من خلال: -دعم التدريب والابتكار في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية لتوفير بيئة تعليمية وبحثية محفزة لتطوير قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين والاداريين. -تطوير برامج التدريب المستمر، من خلال توفير برامج تدريبية مستمرة للطلاب والكوادر الاكاديمية والادارية في		- إدارة الموارد البشرية بالوزارة والهيئة.											
		-تطوير استراتيجية وسياسات وخطط البعثات الخارجية وميكنة النظم الإدارية والمالية واستحداث اليات جديدة لتمويل برامجها.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الحكومة.											-التطوير للسياسات واللوائح المنظمة للبعثات الدراسية. -ادخال نظم وتجهيزات ومنظمة انية ومتكاملة لمتابعة الشؤن العلمية والإدارية والمالية للطلاب المبعوثين.
		-بناء قدرات إدارة التخطيط بالوزارة في الجوانب التخطيطية واعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية للوزارة وربطها مع معهد التخطيط التعليمي بباريس التابع لمنظمة اليونيسكو في البرامج التدريبية وتوفير برامج الحاسب المتخصصة في التخطيط واعداد الاستراتيجيات والخطط التنموية للقطاع.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - منظمة اليونيسكو											-ازدياد عدد الكوادر المؤهلة والمدربة في الجوانب التخطيطية واعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية بإدارة التخطيط. -توفر البنية التحتية لإدارة التخطيط من تجهيزات وبرامج حاسوب متخصصة.
		تنظيم المؤتمرات وورش العمل والندوات الّتي تهتم بتطوير الكوادر التعليمية والبحثية في الجامعات والمراكز البحثية. تنظيم الدورات التدريبية الداخلية والخارجية المتخصصة في تطوير المناهج -طرق التدريس- الوسائل التعليمية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الهيئة الليبية للبحث العلمي. - الجامعات الليبية. - إدارة الموارد البشرية بالوزارة والهيئة.											-عدد المؤتمرات والندوات وورش العمل المنعقدة. -عدد الدورات الداخلية والخارجية للكوادر. -الزيادة في اعداد الكوادر المدربة والمتخصصة في الشؤن الأكاديمية والتنظيمية والبحثية في الجامعات والمراكز البحثية.
		تنظيم المسابقات الّتي تهتم بالابتكار وتشجيعها من خلال الجوائز والجوائز لخلق روح التنافس.	- وزارة التعليم العالي. - هيئة الأبحاث الليبية. - الحكومة. - الجامعات. - مراكز الأبحاث.											-عدد المسابقات المنفذة سنويا. -الزيادة المستمرة في عدد الابتكارات سنويا. -عدد الجوائز الممنوحة سنويا.

الهدف 1	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	الاطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية بانتظام وكفاءة.													
	إنشاء بنية تحتية متطورة لتعزيز البحث العلمي والتعليم العالي.	إعادة الهيكلية والصيانة والمعايرة والتطوير للمعامل والورش المتوفرة حاليا في الجامعات والمراكز البحثية وتوفير الفنيين المتخصصين والمرخصين في اعمال الصيانة والمعايرة الدورية للتجهيزات والمعدات.	- وزارة التعليم العالي. - هيئة الأبحاث الليبية. - الجامعات. - مراكز الأبحاث. - المؤسسات والشركات المتخصصة في الصيانة والمعايرة سواء كانت محلية او خارجية.											صيانة ومعايرة المعامل والورش بالجامعات والمراكز البحثية وإعادة تشغيل ما هو متوقف حاليا. توفر الفنيين المتخصصين والمرخصين للعمل في المعامل والورش داخل الجامعات والمراكز البحثية.
		-تطوير نظم الاتصالات والمعلومات بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مع الاهتمام بتوفير خدمات الإنترنت والويب ومنظومات البحث للحصول على المعلومات والبيانات والاطلاع على مختلف البحوث وبراءات الاختراع المتوفرة بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. -إنشاء مراكز متخصصة تتبني تطبيق التقنيات الحديثة مثل تقنيات استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -ادارة التخطيط والتطوير بالوزارة والهيئة - الجامعات والمراكز البحثية. - شركة الاتصالات الليبية.											-توفر خدمات الانترنت والويب بالكفاءة والسرعة المطلوبة داخل الحرم الجامعي - بالجامعات وفي مختلف المراكز البحثية. -عدد مشاريع البنية التحتية المستحدثة بالمراكز البحثية والجامعات.
		- إنشاء وحدات ومعامل متخصصة تتبني توليد او تبني تطبيق التقنيات المستحدثة دوريا مثل تقنيات استخدام وتطوير الذكاء الاصطناعي بمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -الجامعات والمراكز البحثية.											-الاستحداث المستمر للمعامل ووحدات متخصصة في التقنيات المستحدثة في الجامعات والمراكز البحثية.

الهدف 1	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	الاطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		استحداث مراكز تميز بحثية وجامعات أكاديمية وتقنية.	-الحكومة. -وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. -الهيئة الليبية للبحث العلمي.											توفر جامعات ومراكز بحثية متميزة في تخصصات ومجالات متخصصة تكون بيت خبرة في مجال التخصص على مستوى الدولة الليبية.
		إعادة هيكلية وتجهيز المكتبات ومراكز الحوسبة المركزية والسحابية والمعامل والورش في الجامعات والمراكز البحثية وتزويدها بالفهارس وبالبرامج المتخصصة والتجهيزات والمعدات في مختلف العلوم والتقنيات والمنظومات الالكترونية الحديثة.	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. -الهيئة الليبية للبحث العلمي. -الجامعات -المراكز البحثية											-إعادة تنظيم وصيانة المكتبات في الجامعات والمراكز البحثية. -صيانة وتجهيز المعامل والورش في الجامعات والمراكز البحثية. - توفر خدمات الحاسب الالي المركزي والسحابي في الجامعات والمراكز البحثية - توفر منظومات البحث والفهرسة بالمكتبات في الجامعات والمراكز البحثية. - اشتراك الجامعات والمراكز البحثية في الدوريات ومختلف فهارس العلوم الانية.
		استحداث مقرات دائمة ومناسبة ومملوكة للدولة ومخصصة لديوان الوزارة والهيئة الليبية للبحث العلمي.	-الحكومة -وزارة التخطيط -وزارة التعليم والبحث العلمي.											- توفر مقرات دائمة ومناسبة لديوان الوزارة والهيئة مملوكة من الدولة ومخصصة رسميا من مصلحة الاملاك.
		تطوير برنامج وخطط متقدمة لتوفير خدمات مميزة لأعضاء هيئات التدريس والبحاث والطلاب والموظفين في الجامعات والمراكز البحثية	-الجامعات. -المراكز البحثية.											- توفر مكاتب وخدمات الاعاشة والراحة لأعضاء هيئة التدريس والبحاث في الجامعات والمراكز البحثية. - توفر خدمات الاعاشة والراحة والترفيه والنشاط للطلاب والموظفين في الجامعات والمراكز البحثية.

الهدف 1	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	الجهة المنفذة	الاطار الزمني للتنفيذ (سنة)										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تطوير المناهج والبرنامج الدراسي بما يحقق المواصفات المعيارية ويستجيب لمتطلبات التنمية الوطنية.	- تسليط الضوء على الحاجة إلى التطوير المستمر ومتطلبات التنمية الوظيفية وسوق العمل الليبي المستقبلي - تحديد أهداف تطوير المنهج ثم ترجمتها على شكل معايير. - اختيار طرق وأساليب واستراتيجيات اعداد المناهج والتدريس التي تتناسب مع مختلف التخصصات. - اختيار ووضع الوسائل والتقنيات التعليميّة التي من شأنها مساعدة الإستاد والطالب لتحقيق اهداف المناهج المستهدفة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -ادارة الجامعات بالوزارة -الجامعات العامة. -مركز البحوث التعليمية.											- اصدار دليل احتياجات السوق الليبي من الوظائف المستقبلية وتوصيفها. - اصدار ادلة ومعايير وإستراتيجيات وخطط تصميم واعداد المناهج وتطويرها.
	تعزيز التعاون والشراكات الوطنية والدولية في مجال التعليم العالي، من خلال الارتباط بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية الرائدة.	- تصمم إطار عمل لتطوير علاقات تعاونية بين الجامعات الليبية والعالمية، بهدف التكامل والوقوف على أبرز التطورات التي تشهدها الجامعات العالمية. - تبادل البرامج والخبرات الأكاديمية والأبحاث، وإقامة مشاريع بحثية مشتركة، وتنظيم ندوات ومؤتمرات علمية، وتنظيم برامج تبادل طلابية على مستوى التدريب التعاوني أو الزيارات العلمية الصيفية، يمكن من خلالها إيجاد بيئة خصبة، تُثري المؤسسات ومنسوبيها والعملية التعليمية، وتنطلق بها نحو آفاق العالمية.	- ادارة التعاون الدولي بالوزارة - الجامعات العامة والخاصة											- عدد الاتفاقيات والشركات الدولية المنجزة والمفعل منها ونتائج تحقيق أهدافها. - عدد الأبحاث التطبيقية والمنشورة الناتجة عن التعاون والشراكة الدولية. - عدد الابتكارات والاختراعات والجوائز الناجمة عن اتفاقيات التعاون المشتركة المبرمة بين الجامعات على المستوى المحلي والدولي. - عدد الكوادر المؤهلة والمدربة او المرخصة في مزاولة بعض المهارات والتخصصات والناجمة عن اتفاقيات التعاون المشتركة بين الجامعات على المستوى المحلي والدولي.

2.9 مصفوفة الهدف الثاني: ضمان التعليم الجامعي لكل من تتوفر فيه شروط الالتحاق به، وتعزيز فرص التعلم اثناء مرحلة التعليم الجامعي والعالي ومدى الحياة

الهدف 2	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	فتح مسارات جديدة للتعليم الجامعي (الاكاديمي والتكنولوجي) لتستجيب لطموحات المجتمع في التعليم الجامعي والعالي في القطاعين العام والخاص .	- فتح فروع للجامعات الأجنبية. - استحداث جامعات نمودجية جديده في الأقاليم الثِلاثة. - استحدات جامعات تقنية - اصدار تشريع يهدف الي دعم وتشجيع القطاع الخاص في استحداث جامعات مرموقة باشتراطات واضحة من الدولة.	- الجهات التشريعية - وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ووزارة التعليم التقنى. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة التخطيط. - القطاع الخاص. - هيئة الاستثمار. - المصارف.											- توفر وتنوع مسارات جديدة للتعليم العالي. - ازدياد في عدد الجامعات والكليات التقنية. - ازدياد في عدد الجامعات الخاصة المدعومة من الدولة.
	توفير المناخ والبيئة المحفزة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.	- اطلاق مشروع تطوير شامل لتوفير الإمكانيات التقنية واللوجستية المختلفة الداعمة للعملية التعليمة لاعضاء هيات التدريس والطلاب في الجامعات. - اطلاق مشروع لتوفير جميع الخدمات وتعزيز البنية التحثية اللازمة لتلبية متطلبات الراحة والمحفزة للعطاء والاستقرار لفترات أطول وتحسين الأداء ذاخل الحرم الجامعي مثل المكتبات، المقاهي والمطاعم، دورات المياه، خدمات الحاسب ومنظومات البحث....وغيرها	- وزارة التعليم والبحث العلمي. - وزارة المالية - وزارة التخطيط. -الجامعات.											- توفير خدمات ممتازة للطلاب وأعضاء هيأت التدريس بالحرم الجامعي. - استقرار الطلاب واعضاد هيأت التدريس لمدة أطول بالحرم الجامعي.
	زيادة فرص الوصول إلى التعليم الجامعي من خلال	- أصدار تشريع يخول وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتنظيم اشتراطات القبول والمنح الدراسية والدعم المالي	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والجامعات.											- تحقيق النسبة المحددة من الفرص المتاحة للتعليم العالي من الطبقات الاجتماعية المختلفة.

الهدف 2	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تعزيز الفرص للطلاب من الطبقات الاجتماعية المختلفة والمجتمعات النائية للدخول إلى التعليم الجامعي عن طريق توفير المنح والبرامج التعليمية والدعم المالي لهم عند الحاجة.	للطبقات الاجتماعية المختلفة المحتاجة بهدف تمكينهم من الحصول علي فرص التعليم العليمي بالجامعات المختلفة وفي مختلف التحصصات.	- وزارة المالية. - وزارة الشؤون الاجتماعية. - البلديات.											
	تحسين جودة التعليم الجامعي والعالي من خلال توفير بيئة تعليمية ذات معايير عالية ومناسبة للتعلم الفعال وفرص التطوير المهني للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.	- استحداث مشروع برنامج تطويري عام ومستمر علي مستوي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يهدف الي تعزيز جودة التعليم الجامعي والعالي بالجامعات الليبية بحيث يتضمن الاتي:- 1- حملات توعية مستمرة بأهمية التركيز علي الجودة وعلومها في تحسين أداء ومخرجات مؤسسات التعليم العالي. 2- التزام الجامعات باللوائح والقوانيين المحلية والمواصفات المحلية والدولية المنظمة للمؤسسات التعليمية الجامعية. 3-تشجيع الجامعات علي اتباع سبل وطرق التاهيل للحصول علي شهادات المطابقة والاعتماد لنظم الإدارة والبيئة والسلامة واعتماد المعامل التحليلية وغيرها. 3-تشجيع أعضاء هيات التدريس والفنيين والموظفين للحصول علي التراخيص المهنية المطلوبة لمزاولت المهن الفنية والإدارية والمالية والقانونية المطلوبة محليا ودوليا لمزاولت المهن المختلفة. 4- التدريب والتقييم المستمر في مجال التخصص والمهنة لاعضاء هيات التدريس والفنيين والموظفين	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل - الجامعات. -وزارة التخطيط.										- نسبة عدد الجامعات الليبية الحاصلة علي شهادات الجودة والاعتماد الدولي. - ارتفاع ترتيب الجامعات الليبية في التصنيفات الدولية. - ازدياد عدد المرخصين في مزاولة المهن بالجامعات الليبية. - ازدياد عدد الطلبة الوافدين بالجامعات الليبية. - ازدياد فرص التوظيف لخرجي الجامعات الليبية.

الهدف 2	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تطوير مهارات التعلم طوال الحياة من خلال توفير برامج تعليم متنوعة ومرنة تساعد الأفراد على الاستمرار في التعلم وتنمية مهارات جديدة طوال حياتهم المهنية.	- استحداث مشاريع تنموية جديدة في الجامعات الليبية ومن بينها علي سبيل المثال ما يلي:- 1- التعليم عن بعد. 2- التعليم اللالكتروني والتفاعلي. 3- التعليم المستمر. 4- تعليم الكبار في السن.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التعليم التقني. - وزارة العمل. - وزارة التخطيط. - الجامعات.											- ازدياد فرص الاتاحية للتعليم في الجامعات الليبية. - تنوع وتعدد البرامج والمسارات التعليمية والمهنية بالجامعات الليبية.
	تعزيز البحث العلمي والابتكار من خلال توفير التمويل والمنح والدعم الفني لتشجيع الطلاب والأكاديميين على البحث والابتكار في مجالات مختلفة.	- استحداث مشاريع جديدة لتعزيز متطلبات البحث العلمي بالجامعات الليبية ومن بينها ما يلي:- 1- إعادة تطوير وصيانة وتجهيز الورش والمعامل بالكليات التطبيقية وميكنة اليات عملها وفقا لما هو متوفر من احدث التقنيات. 2- استحداث حاضنات اعمال مختلفة بالكليات ودعوة الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في تجهيزاتها بصفة متجددة لخدمة مشاريع الطلاب وأعضاء هيذات التدريس وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة في مجال عمل الشركات بالموائمة مع الأنشطة العلمية والتقنية والبحثية القائمة في الكليلت. 3- تبني مشاريع تمويلية للبحث العلمي بالجامعات بمشاركة من القطاع الخاص والشركات الاستثمارية والمنح والدعم المقدم من المنظمات الدولية والمحلية وما ينتج عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المشتركة. 4- اطلاق مشروع لبناء القدرات والكوادر العاملة بالمعامل والورش الفنية داخل الجامعات والتعاقد مع فنيين للتشغيل والصيانة والمعايرة للمعدات والتجهيزات	- وزارة التعليمك العالي والبحث العلمي. - القطاع الخاص. - وزارة الخارجية. - المنظمات والوكالات الدولية. - وحدات البحث والتطوير بمختلف المؤسسات.											- زيادة عدد الاختراعات والابتكارات والملكية الفكرية. - زيادة عدد فرص التمويل من خراج الميزانية العامة الداعمة لمشاريع البحث العلمي بالجامعات الليبية. - الزيادة المستمرة في اعداد المشاريع المنتجة في الجامعات الليبية وخاصة ذات العلاقة بالتنمية واليات الربط ما بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - ازدياد الرغبة لدا الاكادميين والطلاب علي الانخراط في البرامج البحثية داخل المعامل والورش المتواجدة بالجامعات. - توفر فرص تمويل جديدة لمشاريع البحث العلمي. - ازدياد عدد الفنيين المرخصين لمزاولة المهن ذاخل المعامل والورش المتواجدة بالجامعات.

الهدف 2	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		ووضع وتطبيق اليات التدقيق والمطابقة والاعتماد للمعامل والترخيص للفنيين.												
	تعزيز التنوع والشمولية في التعليم الجامعي ضمانا لتمثيل جميع شرائح المجتمع في التعليم الجامعي وتعزيز التفاعل الثقافي والاجتماعي في الحرم الجامعي	- استحداث مشروع يهدف الي تعزيز مبداء التنوع والشمولية في التعليم الجامعي والدي يضمن تحقيق مبداء التنوع في الجامعات بحيث يشمل مشاركة الطلاب الوافدين ومختلف شرائح المجتمع الليبي المتعدد الثقافات والطبقات والتنوع من حيث العرق والجنس والحتياجات الخاصة المختلفة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الشؤون الاجتماعية. - وزارة الخارجية. - الجامعات											- الزيادة في نسب التنوع لمختلف شرائح المجتمع الليبي في الجامعات، - الزيادة في النسب المستهدفة من الطلبة الوافدين في مختلف الكليات الجامعية.

3.9 مصفوفة الهدف الثالث: دعم دور ومشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات تعلم و تعليم ذات جودة عالية

الهدف 3	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تطوير شراكات مع القطاع الخاص لتعزيز التعاون بين الجهات الحكومية والشركات الخاصة في مجال توفير الخدمات التعليمية وتحسين جودة التعليم.	1. إصدار قانون جديد يسمح ويلزم المؤسسات الحكومة بإقامة شراكات تعاونية بين القطاع العام والقطاع الخاص، والتركيز على التعليم العالي بشكل خاص. 2. انشاء مراكز ومعاهد مشتركه مع القطاع الخاص. 3 3.عمل برامج أكاديمية مشتركه بالتركيز على اولويات الدولة واحتياجها.	- البرلمان - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - اتحاد الجامعات الخاصة. - رؤساء الجامعات العامة والخاصة. - أكاديمية الدراسات العليا.											- صدور القانون الذي ينظم اليات الشراكة ولائحته التنفيذية. - عدد المعاهد والمراكز المشتركة (اربعه مراكز). - عدد البرامج الاكاديمية المشتركة (اربعة برامج). - عدد الطلاب المستفيدين من البرامج المشتركة. - نسبة الطلبة المستفيدين من الشراكة إلى إجمالي عدد الطلبة. - نسبة توفير الخدمات التي تحسين جودة التعليم. - عدد مشاريع الشراكة المنفذة سنويا وتوزيعها الجغرافي.
	تعزيز الاستثمار في البحث والتطوير من خلال دعم القطاع الخاص في تطوير حلول وتكنولوجيا التعلم المبتكرة بما يمكن من تحسين جودة التعليم وتعزيز الفرص التعليمية المتاحة.	1. تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث تقوم مؤسسات القطاع الخاص بعمل أبحاث مفيدة لها، تجريها مؤسسات التعليم العالي المتخصصة والقادرة (سواء من القطاع الخاص أو العام). 2. انشاء صندوق لدعم البحوث والابتكار يتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتم تمويله من الدولة (الضرائب والزكاة) والمؤسسات القائمة والشركات (نفط، مصانع، شركات الاتصالات، قوات مسلحة والجهات الحكومية الأخرى استنادا على مبدا المسؤولية المجتمعية). - انشاء مراكز بحثية متخصصة عملا بمبدأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص وربط المؤسسات الخدمية والانتاجية بمؤسسات التعليمة والبحثية والجهات ذات الصلة عبر انشاء مراكز بحث وتطوير (Research & Development Centers) يفضل ان تكون مرتبطة بالمراكز المذكورة اعلاه.	- وزارة المالية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة الصناعة - اتحاد الجامعات الخاصة. - رؤساء الجامعات العامة والخاصة. - أكاديمية الدراسات العليا. - القطاع الخاص.											- إنشاء صندوق دعم البحوث والابتكار. - عدد الشراكات المنفذة. - عدد الأبحاث المنفذة سنويا. - مجموع الإنفاق على الأبحاث المتاح خلال العام. - مجموع التمويل الموجهة لدعم الصندوق من شركات القطاع العام. - عدد المراكز البحثية المتخصصة المنشأة وتوزيعها الجغرافي.

	تعزيز برامج التدريب والتأهيل في مؤسسات التعليم الخاص وتوفير فرص التدريب العملي والتأهيل المهني بما يمكن من تعزيز مهارات اعضاء هيئة التدريس وتطوير قدراتهم في تقديم تعليم ذو جودة عالية.	- إصدار قانون ولوائح تنظم تأهيل المدرسين وأعضاء هيأة التدريس في مختلف التخصصات، يحدد مستويات الشهادات ومناهجها على أن تشمل مجالات الاتصال البيني و علم النفس التربوي، وطرق التدريس، وتدريس التخصصات المختلفة كحد أدنى. - تحديث مسار دخول وتطور اعضاء هيئة التدريس وربطه بالحصول على شهادات التدريس المطلوبة. - انشاء مركز لتطوير أ. ه.ت بالوزارة. - . تحديد برنامج تطوير اعضاء هيئة التدريس وقائمة الدورات الاساسية وعقدها لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات عبر مراكز تطوير التعليم.	-البرلمان. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - مدراء الجامعات العامة والخاصة.									- إصدار القانون واللوائح واجازتها. - نسب الحاصلين على شهادات التأهل في مجال التدريس الأساسي والثانوي والجامعي من مجموع الأساس. -نسب الحاصلين على شهادات التدريس في كل تخصص من مجموع الأساس. -عدد وتوزيع مؤسسات التدريب الخاصة على مؤهلات التدريس وتوزيعها جغرافيا. - اصدار وثيقة مسار اعضاء هيئة التدريس. - انشاء مركز تطوير التعليم العالي بالوزارة. - عدد الدورات التي تم عقدها لاعضاء هيئة التدريس ضمن برنامج تطوير اعضاء هيئة التدريس. - عدد أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من الدورات. - قياس معدلات اعضاء هيئة التدريس بعد برناج التطوير. - تقارير و نتائج عمل مراكز تطوير التعليم.	
	تشجيع الاستثمار في البنية التحتية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة من خلال تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الجامعية وتحديث التجهيزات التعليمية بما يمكن من توفير بيئة تعليمية محسنة ومستدامة.	- توفير فرص للتمويل و قروض من الدولة او المصارف بدون ارباح لتعزيز البنية التحتية للمؤسسات. - تشريعات تسهل المشاريع والتوريد للمؤسسات التعليمة. --تقديم اعفاءات ضريبية وجمركية. -المساهمة في تخصيص الأراضي المصنفة بالتعليمية لاقامة المشاريع التعليمية.	- وزارة المالية. - المصارف. - هيأة تشجيع الاستثمار - المؤسسات التعليمة - وزارة الصناعة									- قيمة التمويل الذي يتم توفيره - عدد المشاريع المنفذة. - اصدار تشريعات تسهل المشاريع والتوريد للمؤسسات التعليمة. - قرار اعفاءات ضريبية وجمركية للمؤسات التعليمية والبحثية. - عدد ومساحة لأراضي المخصصة للمشاريع التعليمية والبحثية.	

	تعزيز الابتكار في التعليم من خلال دعم الشركات الناشئة والابتكارات التعليمية بما يمكن من تطوير وتنفيذ حلول جديدة لتحسين اليات التعلم وتعزيز جودة التعليم.	- تخصيص دعم للشركات والمؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة المعتمدة والمتميزة (يمكن ان تكون في شكل جوائز تميز متخصصة). - انشاء صندوق لدعم الابتكار يتبع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يتم تمويلة من الدولة. - إنشاء صندوق لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة (SMEs) يتبع لوزارة المالية. - انشاء حاضنات ومسرعات اعمال متخصصة بالمؤسسات التعليمية او بالشراكات مع المؤسسات التعليمية. - التركيز على الريادة التقنية Techno entrepreneurship	- وزارة المالية. - المصارف. - هيأة تشجيع الاستثمار.										- حجم الاموال المخصصة لدعم المؤسسات التدريبية والتعليمية الخاصة والمتميزة. - إنشاء الصندوق لدعم الابتكار. - . حجم الأموال المخصصة لصندوق تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة (SME's) - عدد الحاضنات ومسرعات الاعمال وتوزيعها الجغرافي وتخصصاتها. - عدد رواد الأعمال الذين يتخرجون سنويا من حاضنات ومسرعات الأعمال - عدد المشاريع الممولة سنويا - النسبة السنوية للمشاريع الجديدة والنسبة السنوية للمشاريع المنتهية. - عدد المشاريع المنفذة وعدد براءات الاختراع المسجلة

4.9 مصفوفة الهدف الرابع: استحداث آليات مراقبة الأداء وربطها بالأجور والترقيات

الهدف 4	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تجويد بيئة العمل من خلال تطوير آليات التدقيق والمراقبة بما يمكن ادوات ووسائل تحديد الثغرات التي تؤدي إلى تحسين الأداء العام.	- تنفيذ الدراسات والبحوث والاستبيانات الهادفة الي تجويد بيئة العمل وتحسين الأداء داخل الجامعات والمراكز البحثية. - اعداد وتطوير ادلة استرشادية لاختيار وتنوع ادوات المراقبة. والتقييم والتدقيق بحيث تشمل علي أراء أصحاب المصلحة من طلاب وأولياء أمور وارباب العمل في أداء اعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين بما فيه رأي أعضاء هيئة التدريس في أداء الموظفين من خلال استبانات خاصة بذلك.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات ومراكز البحوث. - مركز ضمان الجودة.											- صدور دراسات وابحاث تهدف الي تطوير وتحسين الأداء في الجامعات والمراكز البحثية. - الاستفادة من نتائج تحليل بيانات الاستبانات. في تطوير أداء الجامعات والمراكز البحثية. التحسن في معايير قياس أداء الجامعات والمراكز البحثية على المستوي السنوي.عدد الأدلة الصادرة والمعتمدة لتحسين الاداء.
	التأكيد على العدالة في التقييم مما يساعد آليات التدقيق والمراقبة على ضمان تقييم عادل لأداء اعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين والمطابقة مع المعايير المحددة، مما يحقق العدالة في توزيع الأجور وفرص الترقية.	- استحداث مشروع يهدف الي تصميم وإدخال تقنيات الحوكمة الالكترونية في مختلف عمليات التقييم والمراقبة الكترونيا للإداد والإجراءات التي تقوم بها مختلف الكوادر العاملة بالجامعات والمراكز البحثية وربط نتائجها بالأجور والترقيات التشجيعية المخولة قانونيا. - إطلاق مشروع شامل لأعداد ادلة الوصف الوظيفي وادلة الإجراءات وتعليمات العمل لجميع الوظائف والمهن والمعايير القياسية في تنفيذ الاعمال والمهام من حيث الأداء والزمن اللازم للتنفيذ.	-. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. -. وزارة العمل -. إدارة التخطيط بالوزارة والهيئة. -. الجامعات ومراكز البحوث. مركز ضمان الجودة.											- اصدار واعتماد ونشر لمختلف اساليب وطرق التقييم بشكل واضح ليطلع عليها مختلف العاملين بقطاع التعليم والبحث العلمي. - اصدار ونشر الوثائق والإجراءات التي تسمح للعاملين بالتظلم والتعامل مع تظلماتهم بشفافية كاملة. - اصدار واعتماد ادلة الوصف الوظيفي والإجراءات وتعليمات العمل. -حصول العاملين على مستحقاتهم وترقيات في وقتها المناسب وفق المعايير المتبعة. انخفاض معدل الدوران للكوادر في مؤسسات البحث العلمي والجامعات ودواوين الوزارة والهيئة.

الهدف 4	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تعزيز منظومة الحوافز والمكافآت من خلال تطوير التشريعات بالخصوص وربط نتائج التدقيق والمراقبة بالأجور والترقيات والتكليفات الوظيفية.	المراجعة الدورية التشريعات المنظمة للترقيات والمكافآت والحوافز المادية والمعنوية. العدالة والشفافية في تطبيق هذه التشريعات	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل - وزارة المالية. الجامعات والمراكز البحثية.											- إستمرارية تطوير التشريعات المنظمة للتحفيز. - عدد التشريعات التي تمت مراجعتها وتعديلها وفق المستهدف في مرحلة معينة.
	نشر الثقافة التنظيمية لغرض الالتزام بالمعايير والقواعد المعتمدة، مما يعزز الانضباط والشفافية في الجامعات والمراكز البحثية	- إقامة الندوات وورش العمل الهادفة الي نشر الثقافات التنظيمية والإدارية والقانونية المنظمة للعمل في المؤسسات البحثية والجامعات وخاصة فيما يتعلق بنشر ثقافة النقد الذاتي بين العاملين في الجامعات والمراكز البحثية والقبول بنقد اصحاب المصلحة الموضوعي. - المراجعة الدورية للمعايير القياسية التي تنظم الأداء والإنتاجية في الجامعات والمراكز البحثية. - ميكنة الإجراءات الإدارية والمالية والقانونية في مختلف الجامعات والمراكز البحثية بما يكفل الانضباط في الأداء والشفافية والافصاح وحكم القانون كأساس في تطبيق أسس ومبادي الحوكمة الرشيدة الكترونيا وانيا.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.											- عدد الورش والندوات المنجزة سنويا في مجال الثقافة التنظيمية لمراكز الأبحاث والجامعات.. - التطور في معايير قياس الأداء والإنتاجية في المراكز البحثية والجامعات. - التطور في مستوي الميكنة الإدارية والمالية والقانونية داخل الجامعات والمراكز البحثية تعزيزا للمبادي الأساسية في الحوكمة الرشيدة. - المستوي المحقق في ميكنة الإجراءات على المستوي السنوي.

5.9 مصفوفة الهدف الخامس: تحديث التشريعات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي

الهدف 5	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										النتائج / مؤشرات قياس الأداء
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	إعادة صياغة القوانين واللوائح والأنظمة المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي لتعكس أحدث التطورات وتعالج التحديات المحلية والدولية في المجال.	مراجعة القوانين واللوائح دورياً من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي واقترح اعادة صياغتها وإقرارها لتلبي متطلبات المرحلة وتعالج الثغرات التي تظهر عند تطبيق هذه القوانين واللوائح.	- المؤسسات التشريعية. -الحكومة. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - المكاتب القانونية بديوان الوزارة والهيئة. - الجامعات والمراكز البحثية. - المجالس واللجان العلمية بالجامعات والمراكز البحثية.											عدد المراجعات التي تحدث لما هو مطبق من القوانين واللوائح النافذة سنوياً. قياس معدل الرضا لدى اصحاب المصلحة من عاملين وطلاب ومؤسسات المجتمع المدني في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عن التشريعات والقوانين واللوائح النافذة.
	تحديث وتعزيز اللوائح والأنظمة المتعلقة بالتأهيل الأكاديمي والاعتراف بالمؤهلات الجديدة والمبتكرة.	مراجعة القوانين واللوائح والانظمة ذات العلاقة بالتأهيل الأكاديمي والاعتراف بالمؤهلات دوريا ومعالجة الثغرات فيها	- الجامعات من خلال مكاتب الجودة بها. - الوزارة من خلال مقترحات ادارة شؤون الجامعات ومركز ضمان الجودة وفق المنظومة الوطنية للمؤهلات.											-التطوير المستمر للوائح المنظمة للتأهيل الأكاديمي والاعتماد والاعتراف بالمؤهلات. -اصدار ادلة استرشادية للاعتماد والاعتراف بالمؤهلات.
	تطوير السياسات والإجراءات لتشجيع البحث العلمي وتعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية والعالمية.	عقد اتفاقيات تعاون محلية والعمل على تفعيلها في مجال البحث العلمي بين مؤسسات التعليم العالي من جهة والمراكز البحثية من جهة اخرى تسمح بتبادل الخبرات واستغلال الامكانيات المتاحة. عقد اتفاقيات تعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي المحلية ونظيراتها من المؤسسات الاقليمية والدولية مع الحرص على تفعيلها.	- الحكومة. - وزارة الخارجية. - زارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.											عدد الاتفاقيات المحلية والدولية المفعّلة.

الهدف 5	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										النتائج / مؤشرات قياس الأداء
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
			- منظمة النفافة والعلوم.											
	تنمية الأليات والتشريعات الداعمة الي الابتكار والتحفيز على إنتاج المعرفة والتكنولوجيا الجديدة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.	مراجعة وتطوير التشريعات لكي تصبح ادوات تحفيز لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في مجال انتاج المعرفة والريادة ونقل التكنولوجيا.	اقتراح مشاريع التشريعات من قبل الجامعات والمراكز البحثية واحالتها للجهات التشريعية عن طريق الوزارة لاصدارها.											- عدد الاليات ونوعها والتشريعات التي تم تطويرها دوريا. - مردود هذه الآليات في قيمة النشر العلمي كما وكيفاً.
	تعزيز أساليب ولوائح التنسيق بين الجامعات وسوق العمل لتحديد الاحتياجات وتطوير برامج دراسية تلبي متطلبات سوق العمل.	- اجراء دراسات مستمرة عن حاجة سوق العمل ومعرفة متطلباته من التخصصات كما ونوعا. - اقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات والزيارات للمرافق الانتاجية الخاصة والعامة لتطوير العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وارباب العمل. - استحداث برامج ومنظومات ومنصات وقواعد بيانات لربط الخريجين من الجامعات والبحاث المتخصصين في المراكز البحثية مع أماكن ومؤسسات عملهم للمساهمة في الربط بين هذه المؤسسات والجامعات والمراكز البحثية في إيجاد حلول لمعوقات الإنتاج وتقديم أفضل الخدمات التنافسية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل. -الجامعات والمراكز البحثية. - المؤسسات الإنتاجية والخدمية عامة.											- اصدار تقارير ودراسات وادلة مستمرة للتعرف بحاجة سوق العمل من الوظائف والمهن والمهارات. - عدد الورش والندوات والمؤتمرات التي تعقدها الجامعات والمراكز البحثية بالمشاركة مع مؤسسات المجتمع العامة والخاصة ذات العلاقة. - التغذية الراجعة من رضى ارباب العمل على اداء خريجين مؤسسات التعليم العالي والبحَاث. - الزيادة في عدد مشاريع الربط والتعاون بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية عامة.

6.9 مصفوفة الهدف السادس: دعم وتطوير نظام البحث العلمي (الاكاديمي والتكنولوجي والغرضي) والابتكار والإبداع والتميز وغرس روح المبادرة لدى البحاث والطلاب والالتزام بالاخلاقيات.

الهدف 6	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	دعم البحث العلمي وتوفير المناخ المناسب للبحاث.	- اطلاق مشروع وطني شامل لدعم مؤسسات البحث العلمي بمختلف الإمكانيات الاكادمية والتكنلوجية الحديثة المشجعة للابداع والاختراع والابتكار. - استحدات مشروع وطني لحصر التجهيزات والمعدات البحثية المتوفرة في الجامعات الليبية ومراكز الأبحاث ومختلف وحداث البحث بالقطاعات المختلفة ودراسة حالتها التشغيلية ومستوي التكنلوجيا المتاحة بها واليات التطوير اوالاحلالية وكذالك التكامل فيما بينها في انجاز الاعمال البحثية. - اطلاق مشروع لتصميم استراتيجية عملية لدعم البحاث وغرس روح المبادرة والابداع وتوزويدهم بالمعارف والمهارات المطلبة لزيادة انتاجيتم وتميزهم في أنشطة البحث العلمي.	- وزارة التعليم العالى والبحث العلمى. - وزارة المالية. - وزارة التخطيط. - القطاع الخاص.											- زيادة نسبة مخصصات مؤسسات البحث العلمي من الدخل الوطني. - تحديث التجهيزات والمعدات البحثية في المؤسسات البحثية. - الزيادة في عدد البحاث والأنشطة البحثية المنفذة في الأغراض التطبيقية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية.
	استحداث نظام حوافز يتسم بالشفافية والموضوعية بما في ذلك تنظيم منح جوائز للبحاث وللطلبة والمعيدين واعضاء هيئة التدريس	- إطلاق مشروع لتطوير اللوائح والتشريعات ذات الصلة بالبحث العلمي واليات منح الحوافز والجوائز للمتميزين العاملين في مجال البحث والتطوير عامة.	- الجهات التشريعية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط - وزارة المالية.											- استقرار الكوادر البحثية والتخصصات المساندة في المؤسسات البحثية. - زياد إنتاجية البحاث في المؤسسات البحثية.

الهدف 6	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	المتميزين والاداريين بشكل دوري .													
	رفع جودة وفاعلية البحث العلمي بحيث يكون على نمط نظم البحث العلمي الذي يساهم في زيادة المعرفة وحل المشاكل وزيادة الإنتاجية وتوفير الخدمات والرفاهية للمجتمع.	- اطلاق مشروع لاعادة هيكلية وتكامل جميع المؤسسات البحثية في ليبيا واصدار تشريع يكفل الالتزام من جميع المؤسسات المشرفة علي المرافق والمراكز البحثية من تنفيذه بنوده. - اطلاق حملة توعية في المؤسسات البحثية بأهمية نشر ثقافة وعلوم الجودة واهمية الالتزام بالمواصفات القياسية المتعلقة بالمعايرة والتقييس والمطابقة والاعتماد والمنظمة للمعامل والورش والتجهيزات. - تشكيل فريق متخصص لاعداد ادلة متخصصة في اختيار وتصميم معايير لقياس جودة الأداء للبحاث والبحوث المخطط تنفيذها والنتائج المحققة. - اصدار وثيقة تبين أولويات البحث العلمي في ليبيا والزام المؤسسات البحثية بالاسترشاد بها وتحقيق أهدافها وتوجيه نتائجها لخدمة متطلبات التنمية. - اطلاق مشروع لاصدار اللوائح والقوانيين المنضمة لاخلاقيات البحث العلمي بما لا يتعارض مع القيم والمعتقدات وعادات وتقاليد المجتمع الليبي.	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط.											- تحقيق معدلات مرتفعة في عدد الحلول التطبيقية في المؤسسات الإنتاجية والخدمية الناتجة عن تطبيق نتائج البحوث والدراسات المنجزة من قبل مؤسسات البحث العلمي. - تحقيق مستويات مرتفعة في مؤسرات الأداء الدولية المعتمدة في التصنيفات العالمية ذات الصلة المباشرة بجودة البحوث وتطبيقاتها. - اصدار تشريعات وادلة ووتائق تنظيمية لادارة شوؤن البحث العلمي واليات تطوير ادائة. - صدور وانفاد اللوائح المنضمة لاخلاقيات البحث العلمي في ليبيا.

7.9 مصفوفة الهدف السابع: الانفاق وترشيده على التعليم العالي والبحوث العلمية بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى

الهدف 7	الاهداف الفرعية	المشاريع	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تحقيق زيادة في الإنفاق على التعليم العالي من خلال تخصيص ميزانية أكبر لهذا القطاع، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية وتحسين المرافق الأكاديمية.	- اعداد مشروع قانون للتعليم العالي والبحث العلمي ينص على تحديد نسبة الانفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم التقني من الناتج المحلي. - تطوير اللوائح والتشريعات المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي بما يكفل الاستثمار في البنية التحتية للمرافق الأكاديمية والبحثية.	- الجهات التشريعية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة المالية.											- صدور القوانين واللوائح التي تحديد نسب الانفاق الحكومي على التعليم العالي والجامعات والبحث العلمي من الدخل القومي سنويا. -الزيادة النسبة في التمويل للجامعات والمراكز البحثية من الإيرادات الذاتية. -صدور القوانيين واللوائح المنظمة للاستثمار في البنية التحتية للمرافق الأكاديمية والبحثية. - عدد المشاريع المنفذة بالجامعات والمراكز البحثية المغذية للتمويل الذاتي بالجامعات والمراكز البحثية وكفاءة ادائها. - توفر المرافق والمتطلبات الأساسية للبنية التحتية المطلوبة للأداء الجيد وزيادة الإنتاجية في الجامعات والمراكز البحثية.
	تسهيل وتوسيع فرص الوصول إلى التعليم العالي للفئات الأقل حظاً من خلال توفير مزيد من المنح الدراسية والدعم المالي، وتطوير برامج تخفيف التكاليف الدراسية.	- استحداث مشروع يهدف الي توفير المنح وفرص للتمويل أو قروض من الدولة او المصارف بدون ارباح للطلبة والبحاث الليبيين. - وضع الية مناسبة للاستفادة القصوى من برامج تبادل المنح الدراسية بين الدول بما يخدم ويعزز اهداف التنمية واولويات برامج البعثات الدراسية في الخارج. - تنفيذ دراسة شاملة على مستوي الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية المختلفة للاستفادة القصوى من الاتفاقيات التعاون المشتركة مع الجامعات والمراكز البحثية والوكالات والمنظمات الدولية والإقليمية لترشيد الانفاق في	- الحكومة. - وزارة الخارجية - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. -وزارة المالية - وزارة الشؤن الاجتماعية. - الجامعات والمراكز البحثية.											-عدد وقيمة المنح الممنوحة للطلبة الليبيين من دوي الفئات الخاصة. - تعظيم الاستفادة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في تمويل التجهيزات والمعدات التعليمية والبحثية. - الغاء او تخفيض تكاليف التعريفة الجمركية على مستلزمات التعليم والبحث العلمي. - تمويل برامج التدريب او التأهيل من خلال برامج التعاون والاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

الهدف 7	الاهداف الفرعية	المشاريع	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		فرص التدريب والتأهيل والحصول على التجهيزات والمعدات المعززة للعملية التعليمية والبحثية مقابل المساهمات التي تسددها الدولية الليبية لهذه الجهات سنويا مقابل العضوية. - استحداث مشروع يهدف الي تحديد الاليات المثلي في تقليل او الغاء الضرائب الجمركية على متطلبات العمليات التعليمية والبحثية في الجامعات والمراكز البحثية بما في ذألك الاستفادة من النصوص الواردة في اتفاقية منظمة اليونيسكو في هذا الشأن.. استحداث صندوق لتوفير فرص لبرامج الإقراض الطلابي للدراسة محليا وخارجيا (لدعم الطلاب والبحاث والجامعات والمراكز البحثية).											- ترشيد الانفاق في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي. - اتاحة وتوفر فرص الإقراض الطلابي لمن يرغب في الدراسة على حسابه الخاص.
	تقديم برامج تعليمية تعزز المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل الحديث، وتأمين فرص العمل والدعم المهني للخريجين.	- وضع الاليات اللازمة لتقليل الفجوة بين الطلاب من حيث الدخل وتوفير أكثر من خيارات الدعم المالي للطلاب من العائلات المنخفضة الدخل وتعزيز احداث منصات مبتكرة لدمج تلك المجموعات في النظام مع الاستثمار في البرامج التي يمكن دعمها بأنواع مختلفة من المنح الدراسية التي تتصف بالإنصاف والتنوع. - استحداث صندوق لتوفير فرص لبرامج الإقراض الطلابي للدراسة محليا وخارجيا (لدعم الطلاب والبحاث والجامعات والمراكز البحثية). - توفير برامج تعليمية وتدريبية إضافية للطلاب لتعزيز فرصهم التعليمية وتطوير مهاراتهم وزيادة فرصهم في سوق العمل. توفير دورات تدريبية، وورش عمل، وبرامج تأهيل مهني للطلاب لتعزيز قدراتهم وتحسين فرص توظيفهم.	- وزارة المالية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الشؤون الاجتماعية. - وزارة الخارجية.											- عدد المنصات المبتكرة. - عدد المنح الدراسية. - عدد القروض الممنوحة.

الهدف 7	الاهداف الفرعية	المشاريع	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	زيادة الاستثمار في البحوث العلمية وتشجيع البحث الابتكاري والتفاعل بين الجامعات والصناعة والمؤسسات الأخرى، بما يعزز التطور التقني والتقدم العلمي.	- استحداث اليات وادلة لأولويات الانفاق والترشيد في المشاريع الاستثمارية للتعليم العالي والبحث العلمي بما يتوافق مع المعايير والاسس المتعارف عليها دوليا. - تحديد أولويات الاستثمار في المشاريع البحثية بما يضمن تعزيز مبدأ الابتكار والتطور التقني الصناعي والعلمي وتفعيل اليات التكامل والتعاون والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية الصناعية والخدمية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - هيئة الاستثمار - الجامعات والمراكز البحثية. - المؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة.											- اصدار ادلة ولوائح واولويات للأنفاق والترشيد في التعليم العالي والبحث العلمي. - اصدار أولويات لمشاريع الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي. - تفعيل اتفاقيات التعاون بين الجامعات والمراكز البحثية. - ازدياد فرص التكامل والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - التزام مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالمعايير والاسس المتعارف عليها دوليا في الانفاق والترشيد في الاستهلاك.
	تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية من خلال تبادل المعرفة والخبرات، وتقديم فرص الدعم للطلاب والباحثين للعمل والدراسة في بيئات دولية.	استحداث برامج تعاون بين الجامعات الليبية والمراكز البحثية الليبية مع المؤسسات العلمية والبحثية الدولية بهدف تبادل المعارف وأساليب ترشيد الانفاق وتدريب الطلاب والبحاث على اليات وطرق الانفاق والترشيد	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - المؤسسات العلمية والبحثية الدولية المناظرة للجامعات والمراكز البحثية الليبية.											- الصناعة والمؤسسات الأخرى المحلية والدولية. - عدد الخريجين والبحاث المؤهلين واللدين لهم مهارات تخصيصية في أساليب التمويل والانفاق وترشيد استهلاك الموارد المالية المتاحة.
	تطوير السياسات والإجراءات المالية الفعالة لإدارة النفقات بشكل أكثر	- استحداث مشروع لتطوير السياسات والإجراءات المالية الواجب تبنيها واعتمادها في شائن إدارة الانفاق للوصول الي اتخاذ القرارات الناجعة	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.											- اصدار واعتماد سياسات واجراءات مالية في شأن إدارة وترشيد الانفاق.

الهدف 7	الاهداف الفرعية	المشاريع	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	فعالية وجعل القرارات المالية مستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة، وزيادة الشفافية في الإنفاق.	المبنية علي سياسات ومعلومات وبيانات دقيقة ومعتمدة. - بناء أنظمة الكترونية متكاملة في مختلف الجامعات والمراكز البحثية التي من شانها تعزيز أسس ومبادي الحوكمة الرشيدة في الانفاق الكترونيا ضمانا للشفافية والافصاح وحكم القانون والاستجابة. -	-											- تدشين أنظمة ومنظومات الكترونية في الجامعات والمراكز البحثية معززة لتطبيق أسس ومبادي الحوكمة الرشيدة وترشيد الانفاق.

8.9 مصفوفة الهدف الثامن: توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية الى تطبيقات لمعالجة المشاكل والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية

الهدف 8	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	توجيه أنشطة وبرامج ومشاريع البحث العلمي لتلبية متطلبات التنمية المستدامة.	- اطلاق مشروع شامل للتوعية باهداف التنمية المستدامة وتبني أساليب وادلة تطبيقات متطلباتها في جميع أنشطة وبرامج البحث العلم - اطلاق مشروع لتحديد أولويات التنمية المحلية والمكانية عامة في مختلف بلديات الدولة الليبية وما يتطلب بشان اشتراطات تحقيق متطلبات الاستدامة فيها كلا علي حده. - آعادة مراجعة اليات اختيار واعتماد مشاريع البحث العلمي وتحديد الأولويات بما يضمن تحقيق مستهدفات ومعايير الاستدامة في اختيار المشاريع.	- الجهات التشريعية - وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ووزارة التعليم التقنى. - وزارة التخطيط. - اللجنة الوطنية العليا لاهداف التنمية المستدامة. - الهيئة الليبية للبحث العلمي.											- تحديد أولويات ومحددات مشاريع البحث العلمي بما يلبي احتياجات القطاعات الخدمية والإنتاجية وحاجة المجتمع الليبي عامة. - موائمة مخرجات مشاريع البحث العلمي مع متطلبات الاستدامة - تحقيق مؤشرات عالية في ترشيد استهلاك الموارد واستدامتها لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

الهدف 8	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		- اطلاق مشروع لمراجعة اللوائح والتشريعات القائمة بما يكفل موائمتها مع متطلبات تحقيق اهداف الاستدامة.												- تحيد مشاريع أولويات التنمية المكانية العامة في مختلف بلديات الدولة الليبية.
	بناء شراكات مع المؤسسات المحلية وكذلك الجامعات الاقليمية والدولية.	- استحداث مشروع وطني يهدف الي إعادة هيكلية اليات الربط بين مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية والخدمية سواء كانت حكومية او خاصة علي المستوي المحلي والإقليمي والدولي. - اطلاق مشروع جديد يهدف الي وضع وتصميم نمادج جديدة ومتنوعة للالتفاقيات والتوئمة او للمشاركات المتعددة ولاوجه التعاون والتكامل فيما بين مؤسسات البحث العلمي الليبية ونظائرها علي المستوي الإقليمي والدولي بما يحقق المنفعة للطرفين.	- الجهات التشريعية - وزارة التعليم العالى والبحث العلمى. والجامعات التابعة لها والخاصة. - وزارة التخطيط. - وزارة الخارجية. - الهيئة الليبية للبحث العلمي.											- آعتماد الية جديدة للتعاون والتعاقد فيما بين مؤسسات البحث العلمي والقطاعات الإنتاجية والخدمية في ليبيا وعلي المستوي الإقليمي والدولي. - زيادة عدد مشاريع الشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية المحلية. - صدور تشريعات ولوائح تعزز مبداء الشراكة والتعاون فيما بين مؤسسات البحث العلمي والجامعات المحلية والإقليمية والدولية
	تطوير استراتيجية وطنية لتحويل نتائج البحوث العلمية إلى حلول عملية وتطبيقات قابلة للتنفيذ.	- استحداث مشروع لتحديد أولويات البحث العلمي المحلي. - تشكيل فريق عمل دائم لتصميم وتطوير استراتجية وطنية لموائمة نتائج البحوث العلمية مع احتياجات المؤسسات الخدمية والإنتاجية المحلية.	- وزارة التعليم والبحث العلمي. - وزارة التخطيط - وزارة الصناعة والوزارات الإنتاجية والخدمية ذات الصلة.											- اصدار دليل لاولويات البحث العلمي المحلي. - اعتماد استراتيجية وطنية للاستفاذة من نتائج البحث العلمي بالجامعات والمراكز البحثية ووحدات البحث والتطوير في القطاعات المختلفة.
	تعزيز التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والقطاع الصناعي والخدمي لتبادل المعرفة والخبرات وتحويلها إلى تحسينات وابتكارات قابلة للاستخدام.	- اطلاق مشروع لتحديد أوجه التكامل والاولويات الممكنة والقابلة للتطبيق والاستخدام واستراتجيات التعاون الممكنة ما بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية، - تبني اليات متطورة جديدة لتبادل المعرفة والبيانات والمعلومات فيما بين القطاعات الإنتاجية والخدمية ومؤسسات البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية.	- وزارة التعليم والبحث العلمي. - وزارة التخطيط - وزارة الصناعة والوزارات الإنتاجية والخدمية ذات الصلة. - مؤسسات حماية وانفاذ القوانيين											- زيادة فرص واليات التعاون بين المؤسسات الإنتاجية والخدمية مع المؤسسات البحثية. - انسيابية وتوفر المعلومات والبيانات انيا فيما بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية. - ازدياد عدد الابتكارات والاختراعات المسجلة والمطبقة

الهدف 8	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		- ادخال وسائل التقنية الحديثة المتكاملة والانية في التزويد بالمعلومات يكون مركزها الأساسي الجامعات والمراكز البحثية تعزيزا لمتطلبات الذكاء الاقتصادي في اليات التخطيط الوطني والمحلي في وحدات الإدارة المحلية بالإضافة الي متطلبات المراقبة والتدقيق والتحسين المستمر في الأداء. - اطلاق مشروع وحملة مكثفة لحماية حقوق الملكية الفكرية علي مستوي الدولة وفي جميع المؤسسات البحثية والخدمية والإنتاجية.	المتعلقة بالملكية الفكرية.											لخدمة التنمية المكانية علي المستوي المحلي. - تفعيل اليات انفاذ القانون والالتزام بلوائح وقوانيين واتفاقيات ومعاهدات حماية الملكية الفكرية علي المستوي المحلي. - الزياد في فرص الاستثمار المحلي في مجالات البحث والتطوير علي المستوي المحلي.
	تطوير بيئة بحثية محفزة في الجامعات والمراكز البحثية لتشجيع إنتاج المزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول التحديات المحلية الحالية.	- اطلاق مشروع تطوير شامل لتوفير الإمكانيات التقنية واللوجستية المختلفة الداعمة للعملية البحثية في الجامعات والمراكز البحثية ووحدات البحث والتطوير في القطاعات المختلفة. - اطلاق مشروع لتوفير جميع الخدمات وتعزيز البنية التحثية اللازمة لتلبية متطلبات الراحة والمحفزة للعطاء والاستقرار لفترات أطول وتحسين الأداء ذاخل وحدات ومؤسسات البحث العلمي مثل المكتبات، المقاهي والمطاعم، دورات المياه، خدمات الحاسب ومنظومات البحث....وغيرها - استحداث مراكز وجامعات تمييز متخصصة في المجالات ذات الأولوية في تعزيز الناتج المحلي الوطني لكي تكون المرجع الأساسي في الأبحاث وتوفير الاستشارات والمعلومات والبيانات المطلوبة للتطوير وتحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.	- *وزارة التعليم والبحث العلمي - وزارة المالية - وزارة التخطيط - الجامعات والمراكز البحثية.											- توفر الإمكانيات والخدمات الممتازة للبحاث في المؤسسات البحثية . - توجيه وزيادة عدد مشاريع تخرج الطلاب الهادفة الي خدمة الاقتصاد والمجتمع عامة. - زيادة عدد واليات التعاون والتعامل ما بين المؤسسات البحثية والقطاعات الإنتاجية والخدمية. - التقدم في مؤشرات الابتكار وإيجاد الحلول المثلي لمشاكل الإنتاج والخدمات في القطاعات المختلفة المغذية للناتج المحلي وتحسين معدل النمو الاقتصادي المحلي.

الهدف 8	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	إقامة مراكز بحثية متخصصة تركز على معالجة مشاكل وتحديات القطاعات الإنتاجية والخدمية في ليبيا.	تشكيل فريق عمل متخصص في تقنيات إعادة هيكلية المؤسسات البحثية وجودة ادائها بعد داراسة الواقع والحاجة الي المراكز الحالية وإمكانية استحدات مراكز جديدة بما يخدم ويعزز اليات توفير الحلول والتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية في ليبيا.	- الحكومة. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات. - وزارة المالية. - القطلعات الإنتاجية والخدمية.											- اصدار قرارات جديدة بإعادة هيكلية واختصاصات المراكز البحثية. - الزيادة العددية في مساهمة المراكز البحثية والجامعات في حالات المعالجة وتقديم الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه القطاعات الإنتاجية والخدمية
	تطوير برامج تدريبية وتثقيفية لتعزيز المهارات والكفاءات في مجال تحويل نتائج البحوث إلى تطبيقات عملية.	-استحدات مشروع لتصمم خطة تدريبية متخصصة لبناء القدرات في مؤسسات البحث العلمي لتزويد الكوادر البحثية بالعلوم والبلت البحث والمهارات المطلوبة لتوجيه وتحسين الاداد في اليات البحث وتحويل نتائج البحوث الي خطوات تنفيذية في مختلف المجالات في القطاعات الإنتاجية والخدمية. -تنفيذ حملات ثتقيفية مكثفة في مؤسسات البحث العلمي التي تدعوا الي أهمية الموائمة بين أنشطة البحث العلمي واولوياتها ونتائجا بما يعزز الاستفادة المثلي في تحول هذه النتائج الي تطبيقات عملية تسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي والتجاري للناتج المحلي. - تبني الاليات المناسبة لضمان التحسين المستمر في تعزيز مهارات وكفاءة البحاث في المؤسسات البحثية	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة العمل. - الجامعات. - وزارة التخطيط.											- خطة تدريبية متخصصة لبناء القدارت في مؤسسات البحث العلمي. - ازدياد عدد المتخصصين والكفاءات المدرية في مجال تحويل نتائج البحوث الي تطبيقات عملية في القطاعات المغدية للناتج المحلي الليبي.. - ازدياد نسبة الكوادر المرخصين والمزودون بالمهارات الأساسية الالزمة لزيادة الإنتاجية البحثية والموائمة مع متطلبات الإنتاج والخدمات.
	توفير التمويل والدعم المالي للبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية والتي تعود بالفائدة على القطاعات الإنتاجية والخدمية.	-اصدار تشريع يحدد نسبة المخصصات السنوية للبحث العلمي من الذخل الوطني وتحديد أوجه الصرف وفقا للاولويات المحددة من الدولة. -استحداث مشروع لدراسة وتحديد أولويات الصرف علي البحوث التي تعود بالفائدة علي	- الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة المالية. - وزارة التخطيط.											

الهدف 8	الأهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		زيادة الإنتاجية في القطاعات المختلفة ومعالجة مشاكلها. - حصر وتطوير التشريعات واللوائح المنظمة للبحث العلمي بما تكفل ميداء تعدد المصادر واليات الصرف اللامركزية.												
	تعزيز تبادل المعرفة والتجارب بين الشركات والمؤسسات المختلفة في ليبيا لتحقيق الاستفادة القصوى من نتائج البحوث العلمية.	-استحدات مشاريع جديدة لتعزيز متطلبات البحث العلمي بالجامعات الليبية ومن بينها ما يلي:- - إعادة تطوير وصيانة وتجهيز الورش والمعامل بالكليات التطبيقية وميكنة اليات عملها وفقا لما هو متوفر من احدث التقنيات. - استحداث حاضنات اعمال مختلفة بالكليات ودعوة الشركات المحلية والعالمية للاستثمار في تجهيزاتها بصفة متجددة لخدمة مشاريع الطلاب وأعضاء هيذات التدريس وتنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة في مجال عمل الشركات بالموائمة مع الأنشطة العلمية والتقنية والبحثية القائمة في الكليلت. - تبني مشاريع تمويلية للبحث العلمي بالجامعات بمشاركة من القطاع الخاص والشركات الاستثمارية والمنح والدعم المقدم من المنظمات الدولية والمحلية وما ينتج عن الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المشتركة. - اطلاق مشروع لبناء القدرات والكوادر العاملة بالمعامل والورش الفنية داخل الجامعات والتعاقد مع فنيين للتشغيل والصيانة والمعايرة للمعدات والتجهيزات ووضع وتطبيق اليات التدقيق والمطابقة والاعتماد للمعامل والترخيص للفنيين.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - القطاع الخاص. - وزارة الخارجية. - المنظمات والوكالات الدولية. - وحدات البحث والتطوير بمختلف المؤسسات.											- زيادة عدد الاختراعات والابتكارات والملكية الفكرية. - زيادة عدد فرص التمويل من خراج الميزانية العامة الداعمة لمشاريع البحث العلمي بالجامعات الليبية. - الزيادة المستمرة في اعداد المشاريع المنتجة في الجامعات الليبية وخاصة ذات العلاقة بالتنمية واليات الربط ما بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - ازدياد الرغبة لدا الاكادميين والطلاب علي الانخراط في البرامج البحثية داخل المعامل والورش المتواجدة بالجامعات. - توفر فرص تمويل جديدة لمشاريع البحث العلمي. - ازدياد عدد الفنيين المرخصين لمزاولة المهن ذاخل المعامل والورش المتواجدة بالجامعات والمراكز البحثية.

9.9 مصفوفة الهدف التاسع: الالتزام بحقوق الملكية الفكرية المختلفة

الهدف 9	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تعزيز الوعي والتثقيف حول حقوق الملكية الفكرية وأهميتها.	- اطلاق مبادرة مشروع شامل للتوعية بحقوق الملكية الفكرية واهميتها ومزايا الالتزام بها في مختلف وسائل الاعلام والمؤسسات الليبية وخاصة في الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الأدبية والتجارية ذات العلاقة. - الاعداد السنوي الجيد للاحتفال السنوي بيوم الماكية الفكرية. -تنفيذ ورش عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات دورية تهتم بسياسات واستراتيجيات حماية الملكية الفكرية بالتنسيق المباشر مع المنظمة الدولية لحماية الملكية. الفكرية في استضافة الخبراء وتوفير المراجع والوثائق المعززة لانظمة الملكية الفكرية في الدول.	-وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ووزارة التعليم التقنى. -وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الثقافة ببنغازي. -وزارة الصناعة. -القطاع الخاص. - هيئة الاستثمار. - المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية.											- زيادة نسبة الوعي المجتمعي بحقوق الملكية الفكرية(عن طريق اجراء استبيانان الكترونية). - تنفيذ العدد المستهدف من الورش والمؤتمرات والبرامج التدريبية المخطط تنفيذها سنويا في مجال حماية الملكية الفكرية وفي مختلف فروعها الثلاثة (الصناعية والتجارية والأدبية). -الزيادة في عدد الأنشطة المنفذة في مجال حماية الملكية الفكرية. بدعم من المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية.
	ضمان الامتثال للاتفاقيات والمعاهدات وللقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية.	- اطلاق مشروع لمراجعة اللوائح والقوانيين المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة والمصادقة عليها ليبيا واقتراح ما يتطلب من إجراءات لتفعيلها والالتزم ببنودها في المؤسسات الليبية. - اطلاق مشروع لمراجعة الية انفاذ اللوائح والقوانين وبنوذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واقتراح ما يمكن تطويره بهذا الشأن. -اطلاق مشروع لميكنة الإجراءات ذات العلاقة بحماية الملكية الفكرية وتطبيقات الحوكمة الالكترنية في تتبع وتسلسل العمليات والتوتيق والاسترجاع والحماية لمختلف الإجراءات ذات العلاقة بتسجيل براءت الاختراع والعلامات التجارية والنباتات ...وغيرها.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. -وزارة الاقتصاد والتجارة. -وزارة الثقافة. -الحرس البلدي. - المنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية.											-التناقص في حالات الاعتداء علي حقوق الملكية الفكرية. -الزيادة في عدد براءات الاختراع علي المستوي المحلي. - الزيادة في الفرص والمشاريع الاستثمارية الممولة من القطاع الخاص المحلي والخارجي ذاخل الدولة الليبية. -التناقص في عدد القضايا والشكاوي القانونية المتعلقة بشؤون حماية الملكية الفكرية علي المستوي المحلي والدولي ذات العلاقة بالدولة الليبية.
	تطوير السياسات والإجراءات المحلية التي	-اطلاق مشروع لاعادة هيكلية نظام الملكية الفكرية في ليبيا واصدار تشريع يكفل الالتزام من جميع الأطراف في تنفيذه بنوده.	-الجهات التشريعية. - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.											-تحقيق النسبة المحددة من الفرص المتاحة للتعليم العالي من الطبقات الاجتماعية المختلفة.

الهدف 9	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تعزز حماية الملكية الفكرية.	-تشكيل فريق متخصص لتصميم استراتجية وسياسات وخطة عمل واضحة تتضمن معايير للقياس بهدف تعزيز حماية الملكية الفكرية وتحديد دورها الفعال في رفع معدل النمو الاقتصادي والفكري الإبداعي في المجتمع الليبي.	-وزارة الاقتصاد والتجارة -وزارة التخطيط. -وزارة الثقافة											
	المشاركة في حماية الملكية الفكرية عن طريق التعاون مع الجهات ذات الصلة والمنظمات الدولية.	استحداث مشروع بالوزارة يهدف الي الاتي: - - توجيه الجهود نحو رفع الوعي العام حول أهمية الالتزام بحقوق الملكية الفكرية وتأثيرها الإيجابي على الابتكار والاقتصاد. - التعاون مع الجهات ذات الصلة والمنظمات الدولية لتطوير تقنيات وأدوات جديدة لحماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة. - تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للعامة والمهتمين حول حقوق الملكية الفكرية وأهميتها وكيفية حمايتها. - المشتركة مع المنظمات الدولية للدفاع عن حقوق الملكية الفكرية عن طريق المشاركة في الدعاوى القضائية ضد التعديات على حقوق الملكية الفكرية. - المشاركة في المؤتمرات والفعاليات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والتعاون مع الجهات ذات الصلة لتبادل الخبرات والمعرفة. - التعاون مع القطاع الخاص والحكومة لتطوير سياسات وقوانين تعزز حماية حقوق الملكية الفكرية وتعزز الالتزام بها.	- وزارة التعليم العالي - وزارة الخارجية - المنظمات الدولية - وزارة الصناعة - وزارة الثقافة - الهيئة الليبية للبحث والتطوير - الجامعات - المراكز البحثية											- عدد المشاركات التي أنجزت بين الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية والوزارات ذات العلاقة علي المستوي المحلي في شان حماية الملكية الفكرية. - عدد المشاركات التي أنجزت بين الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية والمظمات والوكالات الدولية في شان حماية الملكية الفكرية. - الانخفاظ النسبي في عدد الحالات والقضايا ذات الصلة بحماية الملكية الفكرية.
	توعية الموظفين والشركاء بضرورة احترام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع.	- استحدات مشروع بالوزارة وبالتعاون مع الهيئة والجامعات والمراكز البحثية والجمعيات العلمية يهدف الي الاتي :- - إنشاء حملات توعوية تستهدف الموظفين والشركاء جميعا، مع عرض لقصص النجاح في مجال احترام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز الابتكار. - تنظيم ورش عمل تتعلق بحماية الملكية الفكرية عامة، وأهميتها في التفكير الإبداعي والابتكار . - إنشاء مواد توعوية مثل النشرات أو الملصقات التي تشرح أهمية احترام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز الثقافة الابتكارية في المؤسسات بحيث يمكن توزيع هذه المواد في مختلف الجهات ذات الصلة بالتفكير الإبداعي وحماية الملكية الفكرية.	- وزارة التعليم العالي - وزارة الخارجية. - وزارة الصناعة. - وزارة الثقافة. - الهيئة الليبية للبحث والتطوير. - الجامعات. - المراكز البحثية. - الجمعيات العلمية.											- عدد حملات التوعية وورش العمل والدورات التدريبية المنفذة للموظفين بالوزارة والجامعات والمراكز البحثية والجهات ذات الصلة في مجال احترام حقوق الملكية الفكرية. - عدد الفرق واللجان الداخلية المشكلة لاقتراح الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع في مختلف الجهات ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية وتشيع الابتكار والمبادرات.

الهدف 9	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		- تنفيذ دورات تدريبية للموظفين والشركاء - توفير ادله أو نشرات تعرض سياسات المؤسسات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والابتكار، وكيفية التبليغ عن انتهاكات تلك الحقوق. - تشكيل فرق داخلية متخصصة في المؤسسات تتولى اقتراح اليات تنفيذ المشاريع والمبادرات المختلفة لتعزيز وتوعية الموظفين والشركاء بحقوق الملكية الفكرية.												
	مراجعة عمليات الملكية الفكرية لضمان عدم انتهاك حقوق الآخرين.	-استحداث مشاريع جديدة لتعزيز متطلبات مراجعة عمليات واليات نظام حقوق الملكية الفكرية تهدف الي الاتي: - إنشاء نظام إلكتروني متطور للتحقق من انتهاك حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت. - تطوير برامج للكشف عن تطابق الأعمال المعروضة على الإنترنت مع حقوق الملكية الفكرية المسجلة. - .إجراء مراجعات دورية على العمليات الداخلية للشركات والجهات للتأكد من احترامها لحقوق الملكية الفكرية. - . إنشاء مجموعات عمل داخلية للتعاون على مراجعة ومراقبة حقوق الملكية الفكرية في المنظمة. - استخدام تكنولوجيا تتبع الملكية الفكرية للتأكد من عدم انتهاكها داخل المؤسسات ومن قِبَل الأطراف الخارجية. - التعاون مع خبراء قانونيين لمساعدة في تطوير وتنفيذ سياسات ملكية فعالة. - تشجيع الابتكار المستقل والأفكار الجديدة داخل المؤسسات لتجنب انتهاك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالآخرين.	- وزارة التعليم العالي. - وزارة الخارجية. - وزارة الصناعة. - وزارة الثقافة. - الهيئة الليبية للبحث والتطوير. - الجامعات - المراكز البحثية. - الجمعيات العلمية.											- زيادة عدد الاختراعات والابتكارات وحقوق الملكية الفكرية. - الزيادة المستمرة في اعداد المشاريع الابداعية في الجامعات والمراكز البحثية الليبية. - التناقص في عدد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. - إعادة هيكلية وميكنة نظم حماية الملكية الفكرية.
	تعزيز الوعي حول التكنولوجيا الحديثة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية واستخدامها بطرق فعالة.	- استحداث مشروع لتطوير وتبني التقنيات المختلفة الحديثة والمستخدمة في حماية الملكية الفكرية وخاصة ذات العلاقة بالحزم التسلسلية(Blockchain) والرموز الغير قابلة للتبادل او للاستبدال (Nonfungible Token).	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الصناعة. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الادب والثقافة بنغازي.											- اذخال التقنيات الحديثة في حماية الملكية الفكرية. - ميكنة وتكامل جميع الإجراءات والمعاملات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية انيا. - تنفيد جميع إجراءات التسجيل للاختراعات علي المستوي المحلي والعالمي انيا.

الهدف 9	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		- استحداث مشروع لميكنة الإجراءات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية في ليبيا وربطها مع الأنظمة والمنظومات وقواعد البيانات العالمية انيا. - تنفيد مشاريع وخطط تدريبية للعاملين في مختلف فروع الملكية الفكرية في ليبيا بما يتناسب مع مستوي التقنيات المتاحة في هذا المجال.												- اعداد عناصر متخصصة في مختلف جوانب حماية الفكرية بما يتوافق مع المستويات الدولية في هذا النشاط.
	استشارة المستشارين المختصين في شان الملكية الفكرية للحصول على المشورة المتخصصة عند الحاجة.	- اطلاق مشروع لحصر الاستشاريين المتخصصين في نظم حماية الملكية الفكرية وربطهم بالمؤسسات ذات العلاقة باختصصاتهم لتقديم الراى والمشورة عند الحاجة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.											- وجود قاعدة بيانات انية للخبراء والمستشارين المختصين في شان الملكية الفكرية - التطور الملحوض في تنظيم وإدارة المسائل المتعلقة بحماية الملكية الفكرية علي المستوي المحلي.
	التعامل مع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية عن طريق الإجراءات القانونية المناسبة	- تبني تنفيذ الإجراءات القانونية المطلوبة لمكافحة الانتهاكات والمخالفات للوائح والقوانيين وبنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية من قبل المؤسسات الليبية ذات الصلة بإدارة نظم حماية الملكية الفكرية والتعاون التام مع الحرص البلدي في انجاز المهام المكله في شان انفاد هده القوانيين والتشريعات.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة الصناعة. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الادب والثقافة بنغازي. - الحرس البلدي.											- التناقص النسبي في عدد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية سنويا. - تفعيل أداء أجهزة انفاد القانون وحاصة الحرس البلدي
	مراقبة وفحص حقوق الملكية الفكرية الجديدة واحتمالية التعارض مع حقوق الغير.	- استحداث وحدات فنية لمراقبة وفحص وتتبع الاجرادات وحماية الحقوق الفكرية وعدم تعارضها بصفة دائمة ومستمرة في مختلف المؤسسات ذات العلاقة بحملية الملكية الفكرية مع تعزيز هده الوحدات بالتقنيات والمعدات والمنظومات اللاكترونية المطلوبة للتحقق والتتبع الدقيق لحقوق الملكية الفكرية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - وزارة الصناعة. - وزارة الاقتصاد والتجارة. - وزارة الثقافة ودار الادب والثقافة بنغازي.											- وجود نظام شعال يضمن الحقوق للملكية الفكرية ويمنع الازدواجية والتضارب في الملكية. - التنازل العددي للشكاوي والقضايا المتعلقة بحماية الملكية الفكرية والازدواجية للملكية.

10.9مصفوفة الهدف العاشر: نشر علوم ومفاهيم وتطبيقات ضمان الجودة بما يؤهل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي للاعتماد المؤسسي والبرامجي

الهدف 10	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	المسؤول عن التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- **تقييم مستوى الوعي الحالي بمفاهيم الجودة وتطبيقاتها.**	- إجراء دراسة لتقييم مستوى وعي الكادر الأكاديمي والوظيفي والطلابي بمؤسسات التعليم العالي بمفاهيم الجودة وتطبيقاتها، وذلك من خلال إجراء المسوحات والاستبيانات والمقابلات الشخصية.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.											- تقرير يحدد نسبة الوعي في كل شريحة. - معدل وعي أعضاء هيئة التدريس. - معدل وعي الكوادر المساندة والموظفين. - معدل وعي الطلاب.
		- دراسة ملفات عينة من مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة المُقدمة للمركز الوطني لضمان الجودة.	المركز الوطني لضمان الجودة، فريق من خبراء المركز.											- تقرير الخبراء يوضح مدى وعي المؤسسات بمفاهيم الجودة. - نسبة المؤسسات < 85% - نسبة المؤسسات 75-85% - نسبة المؤسسات 65-74%
-	- تحديد مواطن الضعف في اليات المطابقة والاعتماد المؤسسي والبرامجي.	تحليل للبيئة الداخلية لمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية	مكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.											تقرير يوضح مواطن الضعف وسبل المعالجات
-	- **وضع خطة التحسين والتطوير.**	تنظيم فعاليات توعوية وإعلامية حول مفاهيم الجودة وتطبيقاتها، وذلك من خلال إطلاق حملات إعلامية ونشرات إعلامية وفعاليات توعوية للجمهور المختلف، سواء كانوا موظفين أو عملاء أو شركاء أعمال.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية، مكاتب الإعلام بالجامعات والمراكز البحثية، الهيئة العامة للاعلام.											- عدد الفعاليات الاعلامية
-		إنشاء منصات إلكترونية ومواقع ويب تقدم معلومات حول مفاهيم الجودة وتطبيقاتها،	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.											- نسبة الجامعات التي أنشاءت منصات. -
-		نشر مواد تدريبية وأدوات تفاعلية للتعلم على المنصات.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية.											- عدد الدورات التدريبية وورش العمل المنشورة على المنصة. - معدل الزيادة 10% سنوياً.

الهدف 10	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	المسؤول عن التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
-		تنظيم دورات تدريبية وورش عمل حول مفاهيم الجودة وأدواتها، لتدريب اصحاب المصلحة على كيفية تطبيقها في عملهم اليومي.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية، خبراء.											- عدد الدورات التدريبية وورش العمل التي نظمها المركز. - عدد الدورات التدريبية وورش العمل التي نظمها كل جامعة.
-		تنظيم المؤتمرات والندوات المحلية، والمشاركة في الفعاليات الدولية والاقليمية.	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية، هيئات ضمان الجودة الإقليمية والدولية											- عدد المؤتمرات المحلية والدولية. - معدل المؤتمرات المحلية إلى الدولية
-	**- تقييم الآليات الحالية للاعتماد المؤسسي والبرامجي.**	الاستعانة بالجهات الخارجية المتخصصة: - الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي. - الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.											- تقرير المقيمين الخارجيين حول آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي المستخدمة بالمركز الوطني لضمان الجودة.
-	**- تحسين وتطوير آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.**	مشروع تطوير آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي المستخدمة من قبل المركز الوطني لضمان الجودة لتتوافق مع المعايير الدولي.	الجهات الخارجية المتخصصة التي قامت بالتقييم، المركز الوطني لضمان الجودة.											- وثيقة تطوير آليات الاعتماد. - معايير مطورة كل 5 سنوات.
		الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في تحسين آليات الاعتماد المؤسسي والبرامجي،	المركز الوطني لضمان الجودة، مركز التوثيق											-
		الاعتماد الدولي للمركز الوطني لضمان الجودة. - الاعتماد الدولي في مجال العلوم الطبية WFME. - الاعتماد الدولي في مجال العلوم الهندسية ABET - الاعتماد الدولي في مجال العلوم الصيدلانية. - الاعتماد الدولي في مجال العلوم المالية ACBSP	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. المركز الوطني لضمان الجودة. الهيئات الدولية المحدد لكل مجال.											- المرحلة الأولى: حصول المركز على الاعتماد الدولي للتعليم الطبي. - المرحلة الثانية: حصول المركز على الاعتماد الدولي للتعليم االهندسي. - المرحلة الثالثة: حصول المركز على الاعتماد الدولي التعليم الصيدلي، العلوم المالية. - المرحلة االرابعة: حصول المركز على الاعتماد الدولي باقي العلوم.

الهدف 10	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).	المسؤول عن التنفيذ	الإطار الزمني										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	- **تجويد الخدمة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بما يؤهلها من المنافسة محليا وإقليميا ودوليا.**	مشروع تبني نظام الوحدات الأوروبية (ECTS) لتسيل المقارنات الدولية وانتقال الطلاب.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المركز الوطني لضمان الجودة، الجامعات، خبراء، مشاريع الاتحاد الاوروبي.											- تبني 20% من البرامج التعليمية للنظام سنويا.
		برنامج تطوير الخطط الاستراتيجية بهدف تجويد الخدمة التعليمية في المؤسسة التعليمية.	الجامعات، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة والمراكز البحثية،											- وثيقة الخطة الاستراتيجية لكل جامعة
		مشروع التصنيف المحلي للجامعات.	المركز الوطني لضمان الجودة، الجامعات، خبراء،											- قائمة بتصنيف الجامعات.
		زيادة عدد المؤسسات الحاصلة على الاعتماد المؤسسي	المركز الوطني لضمان الجودة، ومكاتب ضمان الجودة وتقييم الأداء بمؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة											- قائمة بالمؤسسات التعليمية المتحصلة على الاعتماد المؤسسي.
	- **تعزيز جودة البرامج الاكاديمية والحصول على الاعتماد المحلي والعالمي لتحقيق مراكز متقدمة في التصنيفات المحلية والعالمية.**	مشروع إعداد المعايير المرجعية الأكاديمية الوطنية (NARS). لتحديث وتطوير المناهج والبرامج الأكاديمية،	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المركز الوطني لضمان الجودة، الجامعات، خبراء.											- عدد المجالات التي تم إعداد معايير اكاديمية لها.
	-	تحسين صورة التعليم العالي في ليبيا، وتجويد مخرجات مؤسسات التعليم العالي،	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعات، الهيئة الوطنية للبحث العلمي، المركز الوطني لضمان الجودة.											- رفع نسبة الابحاث العلمية المنشورة 10% سنوياً. - رفع نسبة عدد الخرجين الحاصلين على منح دولية 10% سنوياً..
		المشروع الوطني للتصنيف الدولي للجامعات.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعات،											
-	- **تبني اليات الحوكمة الالكترونية في مختلف الاجرادات والمعاملات الإدارية والمالية والفنية والعلمية.**	تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتحسين الاتصالات والحوكمة الإلكترونية.	مركز التوثيق والمعلومات بالوزارة، مركز التوثيق والمعلومات بالجامعات،											- تقارير فنية عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات
	-	بناء نظام الحوكمة الإلكترونية للمعاملات الإدارية، والمالية لتحسين الشفافية والمصداقية والمساءلة.	مركز التوثيق والمعلومات بالوزارة، مركز التوثيق والمعلومات بالجامعات،											- تقارير فنية عن النظام.
		بناء نظام إدارة المعلومات التعليمية (EMIS).	مركز التوثيق والمعلومات بالوزارة، مركز التوثيق والمعلومات بالجامعات،											- تقارير فنية عن النظام.

11.9مصفوفة الهدف الحادي عشر: إعادة تفعيل دور المجالس بالمؤسسات التعليمية والبحثية ومبدأ المسؤولية والشراكة المجتمعية وتشجيع المبادرات التطوعية من مختلف شرائح المجتمع الجامعي

الهدف 11	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تشكيل مجالس الطلاب ومجالس الأساتذة ومجالس الإدارة في الجامعات والمراكز البحثية لتعزيز دور الطلاب والأساتذة والإدارة في صنع القرارات وإدارة المؤسسات الجامعية والبحثية	-تعديل وإصدار قوانين منظمة جديدة لعمل المجالس على مستوي الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية. -إعادة هيكلية المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي وتفعيل أدائه فيما يتعلق بوضع السياسات والاستراتيجيات العامة للوزارة واليات الاعتماد وتوفير الاحصائيات على مستوي القطاع عامة.	- المؤسسات التشريعية - الحكومة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات والمراكز البحثية.											- صدور وتفعيل التشريعات المنظمة لعمل المجالس في الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية. - تفعيل عمل المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي. تنظيم اليات التخطيط العام ووضع السياسات والاستراتيجيات العامة للقطاع واليات الاعتماد وتوفير الإحصائيات العامة.
	تفعيل التواصل بين مختلف فئات المجتمع الجامعي والمجتمع المحلي عن طريق المناقشات المنتظمة وورش العمل والفعاليات التي تثري الحوار المفتوح وتبادل وجهات النظر.	-تنظيم حلقات النقاش وورش العمل والفعاليات التي تعزز الحوار المفتوح لتبادل وجهات النظر. -تصميم منصات ومواقع ومنظومات الكترونية لتسهيل التواصل والتعاون وتبادل وجهات النظر والحوار بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف فئات المجتمع	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعات والمراكز البحثية											- تفعيل اليات الكترونية مختلفة للتواصل بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف فئات المجتمع. عدد الحلقات العلمية وورش العمل فالمنفذة سنويا..
	تعميق المسؤولية التضامنية والشفافية في اتخاذ القرارات والتعامل مع القضايا الإدارية والأكاديمية والمالية بما يؤدي	مراجعة وتعديل التشريعات المتعلقة بالإجراءات الإدارية والمالية والأكاديمية والبحثية بما يضمن التكامل والتضامن	- المؤسسات التشريعية - الحكومة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.											صدور وتفعيل التشريعات المنظمة للعلاقات بين أصحاب المصلحة في الجامعات والمراكز البحثية

الهدف 11	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	إلى المساهمة في تطوير الجامعة والمركز البحثي.	والمشاركة والشفافية وإطلاع وإشراك أصحاب المصلحة في كل ما يتعلق بالمؤسسات العلمية والبحثية وتطويرها.	الجامعات والمراكز البحثية.											بهدف تطوير الأداء والإنتاجية.
	تشجيع المبادرات التطوعية من خلال دعم الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبحاث والموظفين الذين يسعون طوعاً لتوفير خدمات للمجتمع المحلي والمشاركة في مشاريع تنموية.	خلق برامج عمل تطوعي تخدم المجتمع المحلي ودعم المبادرات التي يقدمها الطلاب والأساتذة والعاملين ممن يسعون لخدمة مجتمعهم.	- وزارة التعليم العالي. - الجامعات والمراكز البحثية اعضاد هيئة التدريس والبحاث والطلاب											- عدد المشاريع التطوعية المنفذة من كل مؤسسة جامعية أو بحثية على المستوي السنوي. نسبة مساهمة المشاريع التطوعية من اجمالي المشاريع التنموية المدرجة في استراتيجية التعليم العالي والبحث العلمي.
	تعميق التعاون البحثي والتطبيقي بتبادل المعرفة والخبرات بين الجامعة والمراكز البحثية والجمعيات العلمية والمؤسسات الصناعية	-استحداث اليات جديدة للتعاون والتكامل بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. -وضع الية مناسبة للتوجيه والتكامل فيما بين برامج وانشطة الجمعيات العلمية مع برامج ومشاريع خطة استراتيجية التعليم العلي والبحث العلمي. -استحداث منصات وأنظمة ومنظومات الكترونية متكاملة لتعميق ومتابعة التعاون البحثي والتطبيقي بين المؤسسات البحثية	- وزارة التعليم العالي. - الجامعات والمراكز البحثية - الجمعيات العلمية. - المؤسسات الإنتاجية والخدمية.											- عدد مشاريع التعاون المنفذة فيما بين الجامعات والمراكز البحثية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية. - العائد المحقق للطرفين نتيجة للأنشطة والمشاريع التعاونية المنفذة. نسبة مساهمة أنشطة الجمعيات العلمية في تحقيق اهداف استراتيجية البحث العلمي والتطور التقني.

الهدف 11	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		والجامعات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.												

12.9مصفوفة الهدف الثاني عشر: استحداث وإجراء دراسات وبحوث علمية داعمة للاستدامة التنموية والمجتمعية والأمن القومي والغذائي والمائي والبيئي والطبي.

الهدف 12	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تطوير البحوث العلمية القائمة على الدلائل لتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة في مجلات مختلفة مثل الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة وإدارة الموارد المائية	- استحداث مشروع لتحديد وتطوير أولويات البحوث في تنمية النمو الاقتصادي المحلي. - وضع الية لتوجيه البحوث والبرامج بما يشجع الابتكار لسد الفجوات وتبني التقنيات الداعمة لذألك. - توجيه المشاريع بما يلبي متطلبات اهداف التنمية المستدامة. - تحديد أولويات المشاريع التنموية الرائدة وخاصة فيما يخص مشاريع الطاقة عامة والطاقات الجديدة والمتجددة بالخصوص والصناعة والزراعية والتركيز على مبدا الزراعة الموجهة بما يلبي الحاجة وتامين الامن الغذائي والمردود الاقتصادي والحفاظ على البيئة والترشيد في استهلاك المياه. - استحداث مشاريع هادفة الي الإدارة الجيدة والمتكاملة للموارد المائية على مستوي الدولة الليبية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة النفط والشركة العامة للكهرباء. - وزارة الزراعة. -وزارة البيئة - وزارة المياه الجامعات والمراكز البحثية.											- تقرير يحدد أولويات البحث العلمي والتقني. - التحسن في ترتيب ليبيا من حيث الالتزام بمؤشرات ومحددات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. - الزياد في معدل النمو والناتج المحلي. - ارتفاع مستوي ليبيا في مؤشر الابتكار العالمي. - إصدار دليل ارشادي لتوجيه بحوث الدراسات العليا في الجامعات الليبية لخدمة التنمية المحلية.

الهدف 12	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		- وضع الية مناسبة لتوجيه البحوث في المراكز البحثية ورسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات لخدمة التنمية الشاملة..												اصدار تقرير واستراتيجية ليبيا للحفاظ على الموارد المائية وتعزيز مصادر توفرها والترشيد في استغلالها.
	اجراء دراسات لتحديد وتقييم المشاكل والتحديات التي تؤثر على الاستدامة التنموية وتحديد الحلول المناسبة لها.	- تنفيذ مشروع يهدف الي حصر معوقات ومشاكل الإنتاج والخدمات في مختلف القطاعات المحلية. - تنفيذ دراسة شاملة لتحديد التحديات التي تواجه المشاريع التنموية الحالية والمستقبلية وموائمة أهدافها ومخرجاتها مع اشتراطات الاستدامة. - قيام المكاتب الاستشارية بالجامعات والمراكز البحثية في مختلف المجالات بدراسة وتحديد المشاكل التي تواجه القطاعات المختلفة والمشاركة في إيجاد الحلول المناسبة وتقديم المشورة الاستشارية لمختلف الوزرات والقطاعات مع أهمية التركيز على المشاريع ذات العلاقة بالتنموية وتطوير معدل النمو. -.اجراء دراسات ومشاريع تهدف الي تحديد متطلبات الامن الغذائي والأمني والمائي والبيئي	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية لمكاتب الاستشارية بالجامعات											- اصدار تقارير دورية عن التحديات والمشاكل ومعوقات الإنتاج والخدمات في القطاعات. - التحسن في مؤشر مساهمة المكاتب الاستشارية في الجامعات في تقديم الاستشارات وإيجاد الحلول لمشاكل الإنتاج والخدمات في القطاعات المختلفة. - دراسات تحدد المشاريع المقترحة لتحديد متطلبات الامن الغذائي والمائي والأمني والبئي.
	توفير المعلومات والبيانات وتحليلها لتحقيق فهم افضل للتوجهات والتغيرات المستدامة في المجتمع ومساعدة صانعى القرار على اتخاذ خطوات	- استحداث مشاريع لاستغلال التقنية في توفير المعلومات والبيانات انيا مع أهمية التركيز ادخال تقنيات المنظومات المتكاملة لوصول المعلومة الي متخذي القرار في حينها. - اعداد ادلة ودراسات توجيهيه واسترشادية توضح وتنبه الي أفضل الممارسات المستدامة والتوجهات للتعامل مع التغيرات المجتمعية واقتراح أفضل الممارسات المستدامة للأليات وأساليب المعالجة. -.اجراء دراسة شاملة لتحديد دور الجامعات والمراكز البحثية في توفير البيانات والمعلومات اللازمة والمطلوبة من متخذي القرارات في مختلف مؤسسات الدولة الليبية وخاصة فيما يتعلق بالذكاء الاقتصادي	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة الاقتصاد. - وزارة الشؤن الاجتماعية. - الجامعات والمراكز البحثية - لمكاتب الاستشارية بالجامعات.											- اصدار تقرير يبين مستوي التقنية والاليات المناسبة لتوفير المعلومات والبيانات لمتخذي القرار في حينها انيا لأتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتنفيذ ما هو مناسب لضمان توفر المعلومات والبيانات لمتخذي القرارات.

الهدف 12	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	المسؤول عن التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		المطلوب لوضع وتنفيذ خطط التحول والتنمية الاقتصادية والتجارية المعززة للناتج المحلي.												- اصدار ادلة ودراسات توجيهيه توضح أفضل الممارسات والتوجهات لمعالجة التغيرات المستدامة في المجتمع. - تقرير يبين ويوضح دور الجامعات والمراكز البحثية في توفير البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية المغذية للبرامج التخطيطية والتنموية على مستوي القطاعات المختلفة.

13.9مصفوفة الهدف الثالث عشر: الإسهام في التطور التكنولوجي والابتكار والذكاء الاصطناعي

الهدف 13	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	انشاء الاقسام والمراكز ذات العلاقة	-انشاء مراكز للابتكار والذكاء الاصطناعي في الجامعات والمراكز البحثية	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. -وزارة التخطيط. -الجامعات والمراكز البحثية. - الجمعيات العلمية. - القطاع الخاص											-عدد المراكز المنجزة. - تحقيق مراتب متطورة في مؤشرات الابتكار. - الزيادة المستمرة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين الأداء والإنتاجية في الجامعات والمراكز البحثية.
	تشجيع البرامج والتحول الى الادارة الإلكترونية المتكاملة.	- تصميم خطة والية للتحول الرقمي لمختلف الانشطة والبرامج في الجامعات والمراكز البحثية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية. - الجمعيات العلمية.											- خطط واليات للتحول الرقي في الجامعات والمراكز البحثية. - خطط واليات للتحول الرقي في القطاعات الإنتاجية والخدمية

الهدف 13	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		- وضع الية لمساهمة المراكز البحثية والجامعات في تقديم الدعم التقني والعلمي لمختلف المؤسسات الخدمية والإنتاجية فيما يتعلق بالتحول الرقمي - مساهمة المراكز البحثية والجامعات في تصميم المنظومات الالكترونية المتكاملة وفقا لاحتياجاتها واحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية عامة. والبدء في تنفيذ الادارة الإلكترونية.	- القطاع الخاص.											بمساهمة من المراكز البحثية والجامعات.. - عدد المنظومات الإلكترونية المتكاملة المنتجة داخل المراكز البحثية والجامعات للاستخدام الداخلي بها او للاستخدام من قبل المؤسسات الإنتاجية والخدمية.
	تطوير البنية التحتية التكنولوجية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وتزويدها بأحدث التقنيات والأجهزة اللازمة لتعزيز جودة التعليم وتسهيل عملية التعلم والبحث العلمي.	- تصميم خطة شاملة ومطورة للإعادة بناء البنية التحتية التقنية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وخاصة فيم يتعلق بتطوير وتحديث معدات وأجهزة المعامل والورش داخل المراكز البحثية والجامعات.. - تحديد الاحتياجات المناسبة من التقنية والتجهيزات والمعدات المطلوبة لتنفيذ المهام وتحسين الأداء داخل الجامعات والمراكز البحثية وديوان الوزارة والهيئة وإدارة البعثات الدراسية.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - الجامعات والمراكز البحثية. - الجمعيات العلمية.											- صدور خطة وخارطة طريق لإعادة بناء البنية التحتية في الوزارة والهيئة والجامعات والمراكز البحثية. - تطوير وتحديث التجهيزات والمعدات بمعامل الجامعات والمراكز البحثية. - التحسن في مخرجات الجامعات والمراكز البحثية بما يعزز التطور والتحسن المستمر في الاداء.
	تطوير وتحديث البرامج الأكاديمية والمناهج الدراسية بما يتماشى مع التطور التكنولوجي الحديث وتلبية احتياجات سوق العمل.	-تشكيل فرق ولجان علمية من المختصين بالجامعات وإمكانية التعاون مع المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة لتطوير المناهج الدراسية وتحديثها دوريا. -استحداث دراسات تهدف الي الموائمة المستمرة بين المناهج والتقنية اللازمة وفقا لاحتياجات سوق العمل.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات العامة والخاصة.											- عدد المناهج التي تم تطويرها سنويا. - الموائمة المستمرة ما بين المناهج والتقنية المعززة واحتياجات السوق. - تطوير مخرجات الجامعات بما يوفر متطلبات واحتياجات سوق العمل.

الهدف 13	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
														- ارتفاع مؤشر التوظيف للخريجين.
	بناء القدرات التكنولوجية ومهارات الابتكار في المجالات التي تمس متطلبات افراد المجتمع وقطاعات الانتاج والخدمات.	- اعداد دراسة شاملة لتحديد الاحتياجات التقنية المطلوبة للمجتمع وقطاعات الإنتاج والخدمات. - اعداد خطة عمل لبناء القدرات في مختلف مجالات التقنية الذكية في الجامعات والمراكز البحثية وديوان الوزارة والهيئة. - اعداد خطط تدريبية متخصصة في مختلف فروع التكنولوجيا الحديثة ومهارات الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - وزارة التخطيط. - وزارة العمل. - الجامعات والمراكز البحثية.											- عدد الخرجين والمتدربين في مجالات التقنية سنويا - سد الفجوة في القدرات التقنية وفقا لحاجة قطاعات الإنتاج والخدمات. - الزيادة المستمرة في معدلات الإنتاج والخدمات في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.
	تبنى مبدأ الابتكار وضرورة الربط بين المسار العلمي الأكاديمي للجامعات والبحوث والابتكارات.	- اعداد الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتعزيز مبدا الابتكار. - اعتماد الية مناسبة للربط بين المسار الأكاديمي والبحوث داخل الجامعات - وضع الاليات المناسبة لدعم الابتكار ومنح الحوافز الداعمة للابتكار والتكامل	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.											- اصدار واعتماد استراتيجية لتعزيز الابتكار في الجامعات والمراكز البحثية. - اصدار الية وخطط وبرامج للربط والتوازن بين المسار الأكاديمي والمسار البحثي في الجامعات الليبية. - اعتماد الية لمنح الحوافز وتشجيع البحاث واعضاد هيئة التدريس على الابتكار والتميز. - ارتفاع مؤشر الابتكار والاختراعات في الجامعات والمراكز البحثية الليبية.
	التكامل بين إستراتيجيات تقنية المعلومات والانظمة	- اعداد دراسة شاملة لما هو متوفر واحتياجات التطوير للتقنية الرقمية والأنظمة والتطبيقات التعليمية الموجودة	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية.											- تحديد الفجوة الرقمية ومتطلبات التطوير في أنظمة المعلوماتية في الجامعات والمراكز البحثية.

الهدف 13	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الإطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	والتطبيقات التعليمية والبحثية والادارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.	في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. - اجراء دراسة شاملة لأليات التكامل بين متطلبات التقنية في مجال المعلوماتية وتطبيقاتها في المؤسسات التعليمية والبحثية.	- شركات الاتصالات.											- تحديد اليات التكامل بين متطلبات التقنية في مجال المعلوماتية وتطبيقاتها العلمية والبحثية والإدارية والمالية في المؤسسات التعليمية والبحثية. - تحقيق مؤشرات مرتفعة في الأداء والإنتاجية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
	التعاون مع المؤسسات التكنولوجية والشركات العالمية لتطوير البحث العلمي والابتكار في المجالات التقنية، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال التكنولوجيا والابتكار.	- استحداث مشروع يهدف الي حصر أولويات تطوير البحث العلمي والابتكار في المجالات التقنية وتحديد احتياجات الخبرات المتخصصة وحقوق المعرفة المطلوبة للتوطين والتوليد لهذه التقنيات. - عقد اتفاقيات التعاون والتوائية مع المؤسسات المحلية والاقليمية والدولية بهدف تطوير البحث العلمي والابتكار في المجالات التقنية، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال التكنولوجيا والابتكار.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. - الجامعات والمراكز البحثية. - شركات الاتصالات. - بيوت الخبرة العالمية - شركات القطاع الخاص المتخصصة.											- تحديد الفجوة التقنية لتطوير البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية - حصر أولويات التطوير والإحلالية للتقنيات المعززة لأنشطة البحث العلمي المطلوبة في مختلف مؤسسات التعليم العالي - عدد الاتفاقيات الموقعة، وعدد الاتفاقيات المفعلة على ارض الواقع وساهمتها في تطوير التقنيات الداعم للبحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية. - الزيادة والتطور المستمر في مستويات المؤشرات العالمية في البحوث والابتكار وحقوق المعرفة للجامعات والمراكز البحثية الليبية. - التقدم في مستويات نقل وتوليد التقنيات واستخداماتها وتطويعها لخدمة البحث والتطوير علي المستوي المحلي عامة.

14.9مصفوفة الهدف الرابع عشر: إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات، وجعله متاحاً على نطاقٍ واسع.

الهدف 14	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	توفير مصادر معرفية ذات جودة عالية تهدف الي إنتاج محتوى معرفي يتميز بالاعتمادية والموثوقية في جميع المجالات، ويساهم في تعزيز التعليم والبحث العلمي وتزويد المجتمع بالمعرفة المعاصرة.	- الاشتراك في فهارس البحث الدولية المعروفة On line وإتاحة الاستفادة منها لكل الجامعات والمراكز البحثية الليبية. -.استحداث منظومات توثيقية وبحثية الكترونية في الجامعات والمراكز البحثية. -.إنشاء منصات مفتوحة Massive Open Online) (Courses (MOOC لإشراك الدارسين في المجالات المختلفة. -.اعداد الكوادر المتخصصة في توفير وسبل استخدام مصادر المعرفة في الجامعات والمراكز البحثية. - تطوير اليات التحفيز للبحاث وأعضاء هيئة التدريس على تغذية مصادر المعرفة المحلية والدولية في مجالات انشطتهم البحثية ونشر نتائجها وسبل وطرق تطبيقاتها. - استحداث مشروع يهدف الي التوعية بأهمية تنمية وتغذية مصادر المعرفة واس المال الفكري للكوادر وحقوق الملكية الفكرية والقيمة المضافة لاستمرارية البحوث من اجل النمو الاقتصادي والاجتماعي للدول.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، - الجامعات والمراكز البحثية، - هيئة المعلومات والاتصالات - شركات الاتصالات العامة والخاصة.											-.اطلاق حملات تهدف الي التوعية بأهمية تنمية وتغذية مصادر المعرفة واس المال الفكري للكوادر وحقوق الملكية الفكرية والقيمة المضافة لاستمرارية البحوث من اجل النمو الاقتصادي والاجتماعي للدولة. - توف الاشتراك الدائم في فهارس البحث المعروفة في الجامعات والمراكز البحثية وديوان الوزارة والهيئة. - عدد المنصات التي تم إنشائها في كل فترة زمنية محددة - عدد المنظومات المستحدثة في الجامعات والمراكز البحثية الداعمة لمصادر المعرفة وتطويرها وتغذيتها بالمعلومات والبيانات سنويا. - إعادة تصميم وهيكلية وتجهيز مختلف المكتبات المتواجدة في الجامعات والمراكز البحثية. - التحسن في مستوي معيار المساهمة المعرفية لليبيا دوليا. - توفر كوادر متخصصة في شؤون تعظيم المعرفة وكيفية استغلالها لتحسين مستوي النمو والتطور الاقتصادي محليا.

الهدف 14	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
		- إعادة النظر في البنية التحتية للمكتبات في الجامعات والمراكز البحثية وتطويرها من ناحية المحتويات المعرفية والمعدات والتجهيزات ووسائل الاتصالات والخدمات وفقا للمتطلبات العصرية الحالية عالميا.												
	توفير آليات وسبل التواصل التفاعلية مثل منصة المحادثة لتمكين المستفيدين من طرح الأسئلة والمناقشة والحصول على إجابات واضحة ومعلومات مفيدة، مما يعزز التفاعل الثقافي والعلمي.	-.تطوير اليات استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) الحديثة واللازمة لتعزيز التعلم متعدد التخصصات والشخصي من خلال MOOC عبر الإنترنت للمواطنين وإشراك المجتمع المدني في التفكير المستدام. - توفير البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي من شبكات انترنت وأنظمة حماية وتوفير خطوط الاتصال السريع والاجهزة والمعدات الحديثة ومنصات تواصل. - تصميم المنظومات اللازمة لتسهيل اليات التواصل التفاعلية المعززة للتفاعل الثقافي والعلمي. - اعداد الكوادر البشرية المدربة في التصميم والتشغيل والصيانة لمختف أنظمة المعلوماتية المختارة. - توفير نظم الكترونية لإدارة الموارد وتقديم خدمات رقمية متميزة ذات تنافسية عالمية.	-.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، - الجامعات والمراكز البحثية، - هيئة المعلومات والاتصالات - شركات الاتصالات العامة والخاصة.											- توفر البنية التحتية اللازمة لعملية التحول الرقمي والتواصل التفاعلي. - عدد المنصات والمنظومات المصممة والعاملة في اليات توفير سبل التواصل التفاعلية. - عدد المستخدمين المدربين على استخدام المنصات والمنظومات التفاعلية. - التحسن المستمر في مستوي مؤشر المعرفة الدولي لليبيا.

الهدف 14	الاهداف الفرعية	الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع)	ادوات التنفيذ	الاطار الزمني للتنفيذ										مؤشرات القياس
				1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	
	تشجيع اعضاء هيئة التدريس والبحاث على المشاركة المجتمعية والمساهمة في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي، من خلال المشاركة في إثراء المصادر والأبحاث الجديدة وتطوير المحتوى بناءً على تجاربهم وخبراتهم الشخصية	- اجراد دراسات ومشاريع تهدف الي تشجيع اعضاء هيئة التدريس والبحاث على المشاركة المجتمعية والمساهمة في تحسين وتطوير المحتوى المعرفي. - استحداث وحدات إدارية وفنية مختصة في الجامعات والمراكز البحثية تهدف الي تشجيع اليات الربط وتشجيع مشاركة هيئة التدريس والبحاث في تحسين وتطوير المحتوي المعرفي ونقل تجاربهم للمؤسسات المجتمعية المختلفة.	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، - الجامعات والمراكز البحثية،											-.الزيادة في عدد مساهمات اعضاء هيئة التدريس والبحاث في تطوير المحتوي والأداء بالمؤسسات المجتمعية عامة. - استحداث وحدات مختصة في الجامعات والمراكز البحثية تهدف الي تشجيع اليات الربط وتشجيع مشاركة هيئة التدريس والبحاث في تحسين وتطوير المحتوي المعرفي ونقل تجاربهم للمؤسسات المجتمعية المختلفة. - عدد المشاركات المجتمعة المساهمة في تطوير المحتوى المعرفي

بالانتهاء من كتابة الخطة التنفيذية نؤكد بأنها دليل – نظري – على أمكانية أحلال الاستراتيجية بأهدافها الرئيسية والفرعية حيز التطبيق ، وتعبيرا واعداً بصلاحية الاستراتيجية وقابليتها للتفعيل . ويتحقق ذلك في الاطار العملي بتضمين هذه الخطة في الخطط السنوية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات (الجامعات ومراكز البحوث) التابعة لها اثناء فترة سريان الاستراتيجية . ولهذا – بعد اعتماد الاستراتيجية – تكون الدعوة ملحة لكافة المسؤولين بالتعليم العالي والبحث العلمي بإن يمعنوا النظر في الخطة التنفيذية بطريقة مستمرة بهدف اعتماد الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع) المحددة في الخطة وجعلها أساسا لبناء الخطط السنوية – كل في دائرة اختصاصة – على مدى العشر سنوات القادمة بتوافق مع الاطار الزمني للتنفيذ حسب ما ورد في مصفوفات الخطة مع الاستئناس بمؤشرات القياس في تقويم الخطط وحساب نتائجها .

إن التوجه إلى التطبيق الأمثل لهذه الخطة في المدى الزمني المقرر (2024-2034) يتطلب تشكيل فريق من المتخصصين يتابع في نطاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها – دون إنقطاع – تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتقويم نتائجها وتوجيه ذوي الاختصاص للاهتمام بالاولويات والبحث عن البدائل وضبط وثيرة التنفيذ وجودته وجدواه .

10 خاتمـــــــــــــــة

لا جدال في أن البيانات الأحصائية والدراسات الأمبريقية حول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي مع البحوث الأستقرائية والأستشرافية لهوية الأقتصاد الليبي، تمثلان ركيزتين اساسيتين لبناء استراتيجية وطنية واعدة لمواكبة تطور وحداثة تلك المنظومة. فالبيانات الاحصائية والدراسات الأمبريقية تؤرخ لنشأة مكونات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وترصد حركته خلال فترة زمنية لها دلالتها الأحصائية لاجراء عملية التقويم العلمي، وتستشرف مستقبل هذا القطاع. والبحوث الاستقرائية والاستشرافية لهوية الأقتصاد الليبي ترسم ملامح مستقبل الأقتصاد الوطني، وترصد مؤشرات تأثره بالوضع الدولي، وتحدد – ولو بمقاربة تستند على الحدس والتخمين – وظائف المستقبل ومواصفات الخريج للجيل القادم.

ان إدماج هوية الأقتصاد الليبي والملامح المستقبلية للنشاط المجتمعي في ليبيا خلال الثلث الثاني من هذا القرن، لتحقيق التنمية المستدامة لتلك الفترة في ظل التغيرات المفاجئة وغير المسبوقة مع نتائج دراسة الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي، وتوجهاته للدور المنتظر للجيل القادم وسلوك افراده وتطلعاتهم نحو مواكبة التقدم واثبات الجدارة، هو الذي يؤطر للأستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي المرتقبة. ولكن بالنظر إلى الوضع الحالي للاقتصاد الليبي وهويته غير الواضحة – على المستوى الرسمي على الأقل –، وضبابية الرؤية المستقبلية له في ظل شح البيانات الأحصائية والدراسات التجريبية المعمقة حول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، وجدت اللجنة المكلفة بإعداد هذا المشروع نفسها في وضع فرض عليها صياغة رؤية مستقبلية للاقتصاد الليبي تؤسس – في نظرها – لقواعد يمكن أن تنشأ عليها الأستراتيجية، وهذه الرؤية للاقتصاد الوطني التي تبنتها اللجنة هي رؤية غير رسمية وأن كانت نابعة من دراسات مستقبلية لخبراء ومتخصصين في المجال، رسمتها اللجنة لنفسها لغرض كتابة هذا المشروع، ويمكن اعتبارها (فروضاً) انطلقت منها اللجنة في رسم الخطة الاستراتيجية التي اقترحتها، والتي يمكن أن تتعدل – أي الخطة الأستراتيجية – إذا ما استقر المجتمع الليبي على رؤية للأقتصاد مخالفة لتلك (الفروض).

ان البيانات والدراسات الاحصائية لم تكن كافية لأرساء قواعد متينة لهذا المشروع، لذا أعتمدت اللجنة على ما توفر لها من بيانات واحصائيات، وعلى ما تمكن أعضاء اللجنة من تقديمه بشأن أسس ومرتكزات وسياسات وخطط الأستراتيجية بناء على ما لديهم من خلفيات علمية توثقت بفعل الممارسة العملية، والمهام والوظائف التي أسندت لهم في الماضي.

بهذا تأسس مشروع الأستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي على سياسة غير معتمدة للأقتصاد الوطني، وبيانات غير مكتملة حول قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وفي ظل هذه المعطيات نقدم هذا المشروع، وتعلم اللجنة القصور الذي لحق به والنواقص الظاهرة والتي يمكن أن ينتبه إليها الدارسون لهذه الوثيقة.

وتتمنى اللجنة على الدارسين لهذه الوثيقة بأن يعتبروها (ورقة عمل)، وتهيب بهم أن يجعلوا المساهمة في تطوير هذه الوثيقة واجب وطني عليهم، ليكملوا بذلك النواقص ويعالجوا السلبيات انطلاقا من أن الأستراتيجية أنتاج جماعي، ولا يدعي فرد أو مجموعة ملكه هذه الاستراتيجية ، ولا يجوز المساس به.وترى اللجنة من البداية - القصور في الخطة التنفيذية – وخاصة في محتوى العمودين:

- الإجراءات (البرامج والأنشطة والمشاريع).
- مؤشرات القياس.

في كل مصفوفة من مصفوفات الخطة التنفيذية، لأن المشاريع والبرامج تحتاج إلى بيانات إضافية. وقد يقترح خبير أو مؤسسة إضافة بعض المشاريع لهذه الخطة لأدراجها في مصفوفة معينة لتحقيق هدف محدد ضمن الأهداف المقترحة، كما أن اللجنة تدعو المختصين لأفادتها لأثراء أدوات وآليات مؤشرات القياس لتكون فاعلة وقابلة للملاحظة والتقييم والقياس في إطارها النوعي والكمي، وحساب معدلات الأداء والانتاج اثناء التنفيذ أو بعده، ومن ثم التوصل إلى آليات التقييم وحساب مدى بلوغها إلى الحصول على النتائج المتوخاة، وتحقيق الأهداف المرسومة. كما نلاحظ أن الخطة تناولت مصادر التمويل وترشيد الأنفاق وتعيين معدلات مناسبة لذلك من الناتج القومي لأي نشاط تعليمي أو بحثي، وهذا – أيضاً - يحتاج إلى تدقيق بناء على بيانات ومعلومات مؤكدة.

يتبين مما سبق أن الأستراتيجية – بوضعها الحالي - مشروعاً غير مكتمل، والأمل في خبرائنا الذين تزخر بهم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في أن يولوا هذا المشروع العناية التي يستحقها والأهتمام المعروف عنهم من أجل اصدار استراتيجية كاملة واعدة لتحقيق الغايات المستهدفة.

والله من وراء القصد ،،،،،،.

11 المراجع

1- تقييم الجامعات، دراسة اصدار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 2023
2- مؤتمر وزراء التعليم العالي كوريا الجنوبية 2022
3- مستقبل التعليم في الوطن العربي في سياق التحول الرقمي لمؤتمر الثالث عشر ل"وزراء التربية والتعليم العرب"، 2022.
4- **عبد الله محمد الأشهب، أسماء عبد الله الأشهب** :التعليم العالي في ليبيا في ضوء بعض المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم وفرص التطوير"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، إصدار خاص بالمؤتمر الدولي لمخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي، يناير 2022
5- الهيكلة المقترحة للجامعات الليبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- مارس 2021.
6- إحصائية عامة عن الجامعات الليبية للعام 2021/ 2022،الإدارة العامة للتخطيط، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
7- إحصائيات ومؤشرات الجامعات والكليات الخاصة لسنة 2022، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-
8- إبراهيم علي جبيل وأخرون،2021 ، دراسة تحليلية تقييمية لمخرجات مؤسسات التعليم التقني العالي والمتوسط ومدى مواءمتها لمتطلبات سوق العمل،الهيئة الليبية للبحث العلمي.
9- تقرير المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، طرابلس، وزارة التعليم والبحث العلمي (1999).
10- واقع التعليم العالي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مايو 2016.
11- الخطـة الاستراتيجـية لـوزارة التربيـة والتعليـم، المملكة الاردنية- 2018 -2022.
12- الخطـة الاستراتيجـية لـوزارة التعليـم والتعليم العالي، دولة قطر- 2018 -2022
13- الخريطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم- مملكة البحرين- 2019 – 2022
14- إستراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر 2015- 2030.
15- الاستراتيجـية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار- جمهورية مصر العربية، 2015- 2030.
16- أهداف التنمية المستدامة مؤتمر الأمم المتحدة 2015 سيول كوريا الجنوبية
17- الابتكار في القطاع العام، الربط بين القدرة والقيادة، ترجمة د. بندر بن قاسم الهجن، مركز البحوث والدراسات- المملكة العربية السعودية.
18- الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية (افاق).
19- ماجد بن فهد بن يحيى العُمري "تصور مقترح لتحول إدارات الجامعات نحو الاستدامة في ضوء خبرات الجامعات العالمية"، المجلة التربوية المتخصصة، المجلد (8)، العدد (2) 2019.
20- التقرير السنوي للإحصائيات والمؤشرات الوطنية للتعليم، وزارة التعليم، إدارة التخطيط والاستراتيجيات، 2019.
21- Review of Australian Higher Education Final Report, 2008
22- National strategy for higher education to 2030, Irish higher education
23- Education at a glance 2022: OECD indicators

12.قائمة ملاحق الاستراتيجية

إن العمل على كتابة ملاحق الأستراتيجية هو شرح لما ورد مختصراً أو مقتضباً في مشروع الاستراتيدية، وتقدم –الملاحق- مبررات واسباب لما تطرحه الاستراتيجية من رؤى ومبادئ وأهداف وسياسات وخطط، وتفسر الأتجاهات التي تظمنتها الأستراتيجية وتصنع امتدادات وجسور لبرامج ومشاريع تؤسس لتنفيذ الاستراتيجية وتعمق مفاهيمها ومضامينها. وهذه الملاحق ولكي تحقق اهدافها لابد لها أن تطبق منهجية التقارير والدراسات العلمية والاوراق البحثية وتكون ملبية لشروط ومعايير المادة المؤهلة للاشتراك بها في المؤتمر الوطني حول التعليم العالي والبحث العلمي المزمع إنعقاده في نهاية هذا العام لدراسة مشروع الأستراتيجية واعتمادها من قبل مجتمع التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد.

وفيما يلي مسميات هذه الملاحق:

1 التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا (دراسة وصفية تحليلية تقويمية للوضع الحالي).
3 التنمية الوطنية إلى أين (ليبيا الواعدة).
4 الملامح الأساسية للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا خلال العشر سنوات القادمة.
5 التعليم ما قبل الجامعة واثره على التعليم العالي والبحث العلمي.
6 إصلاح منظومة التعليم العالي في ليبيا .
7 التعليم التقني: حاضره ومستقبله في ليبيا في ليبيا وعلاقته بالتعليم العالي والبحث العلمي.
8 الدراسات العليا في ليبيا (بنيتها الأساسية وبرامجها العلمية وخططها البحثية في الداخل والخارج ومخرجاتها).
9 البحث العلمي في ليبيا بين التخطيط والتنفيذ والنشر العلمي.
10 التعليم الجامعي الخاص (النشأة، التطور، التحديات، الفرص، والرؤية للميستقبل، والرسالة والأهداف، التوجهات، والسياسات والبرامج).
11 التصنيف الجامعي (التحديات، الفرص، المستهدف، سبل التحسين)
12 خارطة التعليم الجامعي في ليبيا (التوزيع الجغرافي للجامعات) وطرح فكرة الجامعات التكنولوجية.
13 كليات التربية وتموضعها في المنظومة التعليمية.
14 نموذج لجامعة حديثة في ليبيا، استحداث المرحلة الجامعية الأولى في السلم التعليمي (عرض بديل للمرحلة التمهيدية في منظومة التعليم الجامعي – نقد المرحلة التمهيدية المطبقة حالياً-).
15 التدريب أثناء الدراسة الجامعية (سنة امتياز لبرامج التعليم الجامعي، تعميم لسنة الأمتياز المطبقة في التعليم الطبي)
16 هيئة التدريس الجامعي بين العبء التعليمي والواجب البحثي. (تقسيم الهيئة التدريسية إلى نوعين: عضو هيئة تدريس أ (مهمته التدريس والبحث العلمي) وعضو هيئة تدريس ب (مهمته التدريس فقط).
17 إدارة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي (تقسيمات الادارة العليا ومكونات المجلس الأعلى للتعليم العالي والبحث العلمي)
18 الإدارة الجامعية ودورها في تحقيق التنمية الشاملة (الابتكار في التعليم والتعلم وعلاقتهما بالتسيير)، المرونة والأتاحة في الجانب المؤسسي وفي الجانب البرامجي، التعاون والشراكة لدعم الوظيفة التنموية للجامعة، تنمية المهارات، ورفع مستوى الكفاءات من أجل التطوير والتجويد والتعليم مدى الحياة.
19 التعليم الهندسي الجامعي والعالي ودوره في في التنمية والتطوير.
20 مسيرة التعليم الطبي والتحديات التي تواجهه.
21 التعليم الزراعي الجامعي ومكانته في ليبيا.
22 العلوم الأنسانية والعلوم الأجتماعية ومكانتها في منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.
23 الذكاء الأصطناعي (تكنولوجيا الذكاء الأصطناعي والقيم الأجتماعية، الفرص المتاحة للذكاء الاصطناعي لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي، التحديات التي تواجه الذكاء الأصطناعي في مجالي: التكنولوجيا والأخلاقيات)

24 التعليم الألكتروني وتقنيات التعلم On line learning، العنصر التفاعلي في التعليم، البرامج الدراسيةفي الفضاء الأفتراضي Remote learning المقررات الدراسية عن بعد أو بالحضور الشخصي، التعليم المفتوح وفق برنامج محدد كالذي تم تنفيذه اثناء جائحة كورونا.
25 الملكية الفكرية (تحقيقها، التشريعات المنظمة لها –محلياً ودوليا- حمايتها).
26 المواقع الألكترونية الجامعية: الواقع والمأمول.
27 أسس الأستراتيجية
28 السياسات والخطط اللازمة لتنفي> الاستراتيجية.
29 جودة التعليم العالي في ليبيا
30 التوقعات الكمية والمؤشرات الوطنية لمستقبل التعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا.
31 ملامح البرامج التعليمية في المستقبل (دراسة نقدية للبرامج الحالية وطريقة بناءها في المستقبل)
نقد فكرة توحيد مناهج كليات العلوم والتربية في الجامعات الليبية
32 اقتصاديات التعليم الجامعي والعالي (الأقراض الطلابي، التمويل).
33 دور مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء المشاريع الصغرى والمتوسطة وحاضنات الأعمال (ريادة الأعمال).
34 القرار التعليمي (مفهومه، بنيته، تنفيذه، تقويمه).
35 الإطار العام للتشريعات اللازمة لمواكبة تنفيذ الاستراتيجية.
36 التنشئة القيمية لطلبة وطالبات مؤسسات التعليم العالي
37 الشرف الأكاديمي في التعليم العالي والبحث العلمي

13.قرارات تشكيل اللجنة

قـــرار وزيـــر التعـــليـــم العـــالي والبحث العـــلمي
رقم (807) لسنة 2022 م
بشـأن تشكيل لجنة فنية وتحديد مهامها

وزيـــر التعليم العالي والبحث العلمي

- بعـــد الاطـــلاع علـــى الإعـــــلان الدســـتوري المـؤقـت وتـــعـــديـــلاتـه .
- وعلى الاتفـاق السيـاســي الليـبي الموقع فـي (17 ديسمبر 2015 ميـلادي) .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة (2010 م) بشـأن إصدار قانون عـلاقـات العمل ولائحته التنفـيـذية.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010 م بشأن التعلـيم .
- وعلى قـــرار مجلـس النـواب رقـم (1) لسنة 2021م بـشـأن منـح الثـقة لحـكـومـة الـوحـدة الـوطنـية .
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالـي والبحـث العلمي وتنظـيم جهازها الإداري .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم(501) لسنة 2010م بشأن إصدار لائحة تنظيم التعليم العالي وتعديلاته .
- وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (22) لسنة 2008م بشأن الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي وتعديلاته .
- وعلى المذكرة المقدمة من أعضاء هيئة التدريس الخاصة بوضع الخطط الإستراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي .
- ولدواعي المصلحة العامة.

قـــــرر

مـــادة (1)

يتم بموجب أحكام هـذا القرار تشكيل لجنة فنية لصياغة إستراتيجية وطنية للتعليم العالي والبحث العلمي برئاسة السيد/ د. **عبدالسلام عبدالله القلالي**، وعضوية كل من :

1- د. الهادي علي احمد الحاجي
2- د. ابراهيم علي اجبيل
3- د. عبدالله عبدالجليل محمد
4- د. فيصل عبدالعظيم العبدلي
5- د. ميلاد الطاهر عبدالله
6- د. محمد المبروك الذويب
7- د. رمضان عبدالقادر الفقي
8- د. محمد علي الكندي
9-- د. رفيق حسين المغربي
10- د. المدني ابوالطويرات رمضان
11- د. محمد سعد امبارك
12- د. خالد عامر العكروتي
13- د. مصباح عبدالله احواس
14- د. عبدالباسط محمود القريدي
15-أ. مروان المبروك الاربش مقرراً

مـــادة (2)

تتولى اللجنة المشكلة بموجب المادة الأولى من هذا القرار المهام التالية:

1- إعداد الخطة الاستراجية العامة للتعليم والبحث العلمي وفق المعايير العلمية استناداً لما تم انجازه من دراسات وتقارير في الموضوع من قبل اللجان المشكلة في السابق.

2- إعداد الملاحق الاستراتيجية كما وردت في صلب المذكرة المرفقة بهذا القرار.

3- الاعداد للمؤتمر الوطني العام للتعليم والبحث العلمي.

طرابلس- ليبيا www.mhesr.gov.ly هاتف: 00218 21 484 3252 هاتف: 00218 21 484 3457

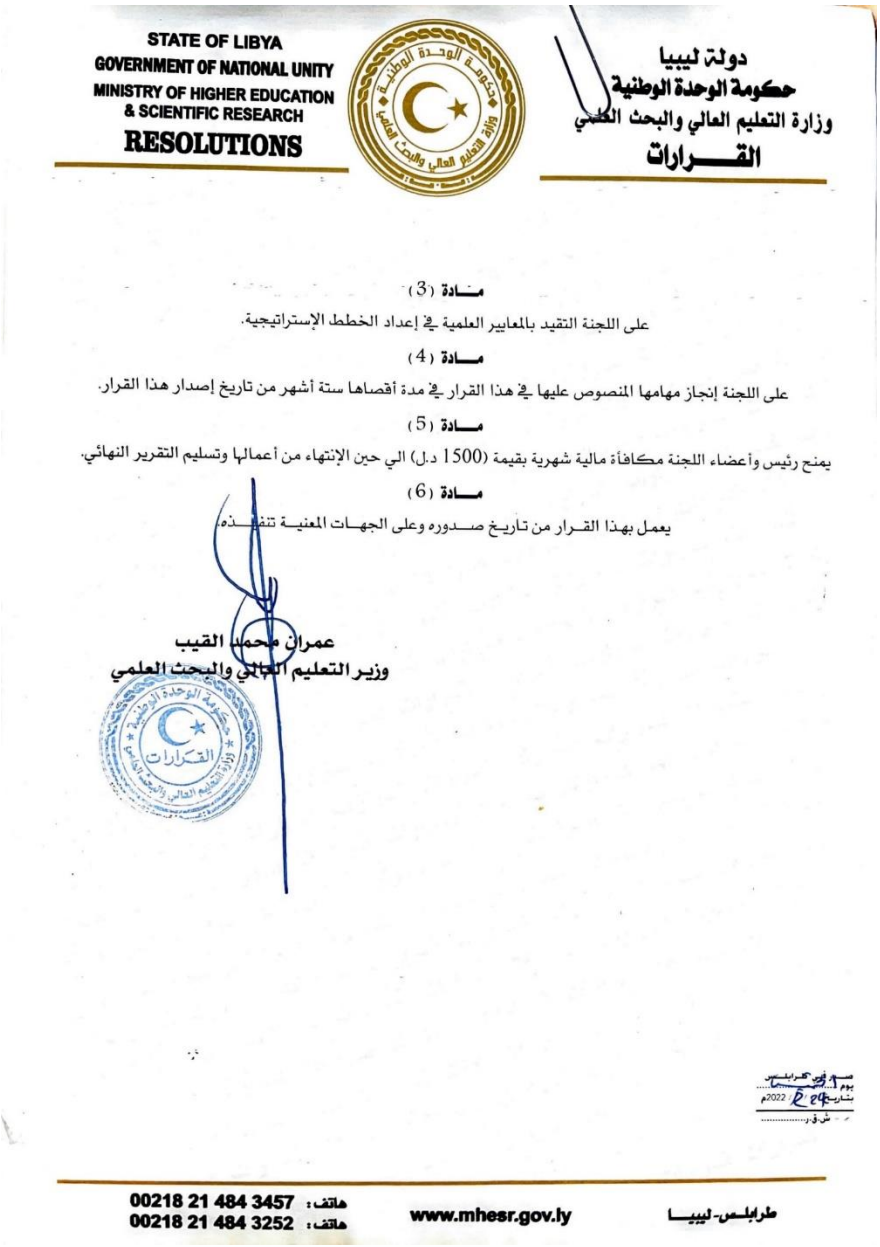

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
RESOLUTIONS

دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
القـــرارات

مـــادة (3)
على اللجنة التقيد بالمعايير العلمية في إعداد الخطط الإستراتيجية.

مـــادة (4)
على اللجنة إنجاز مهامها المنصوص عليها في هذا القرار في مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ إصدار هذا القرار.

مـــادة (5)
يمنح رئيس وأعضاء اللجنة مكافأة مالية شهرية بقيمة (1500 د.ل) الي حين الإنتهاء من أعمالها وتسليم التقرير النهائي.

مـــادة (6)
يعمل بهذا القـرار من تاريـخ صـــدوره وعلى الجهـــات المعنيـــة تنفيـــذه.

عمران محمد القيب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

القرارات

00218 21 484 3457 :هاتف
00218 21 484 3252 :هاتف
www.mhesr.gov.ly
طرابلس- ليبيـــا

*أعتذر كل من الاستاذين : د. المدني ابوالطويرات رمضان و د. مصباح عبدالله إحواس عن المشاركة في أعمال اللجنة

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION & SCIENTIFIC RESEARCH
RESOLUTIONS

دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
القـــرارات

قـرار وزيـر التعـليم العالي والبحث العلمي
رقم (94) لسنة 2023 م
بشـأن تعديل جزئي بقرارنا رقم (1807) لسنة 2022م
القاضي بتشكيل لجنة وتحديد مهامها

وزيـر التعليم العالي والبحث العلمي :

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته .
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع في (17 ديسمبر 2015 ميلادي) .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية .
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010 م بشأن التعليم
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرارنا رقم (1807) لسنة 2022م بشأن تشكيل لجنة فنية وتحديد مهامها.
- وعلى ما عرضه السيد رئيس لجنة صياغة الاستراتيجية الوطنية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قـــــرر

مـادة (1)

يتم بموجب أحكام هذا القرار تعديل جزئي بالمادة الأولي من قرارنا رقم (1807) لسنة 2022م المشار إليه أعلاه بإضافة السيد / د. عبدالسلام محمد المثناني، لعضوية اللجنة المشكلة بموجب قرارنا رقم (1807) لسنة 2022م .

مـادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

عمران محمد القيب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

00218 21 484 3457 هاتف :
00218 21 484 3252 هاتف :
www.mhesr.gov.ly
طرابلس- ليبيا

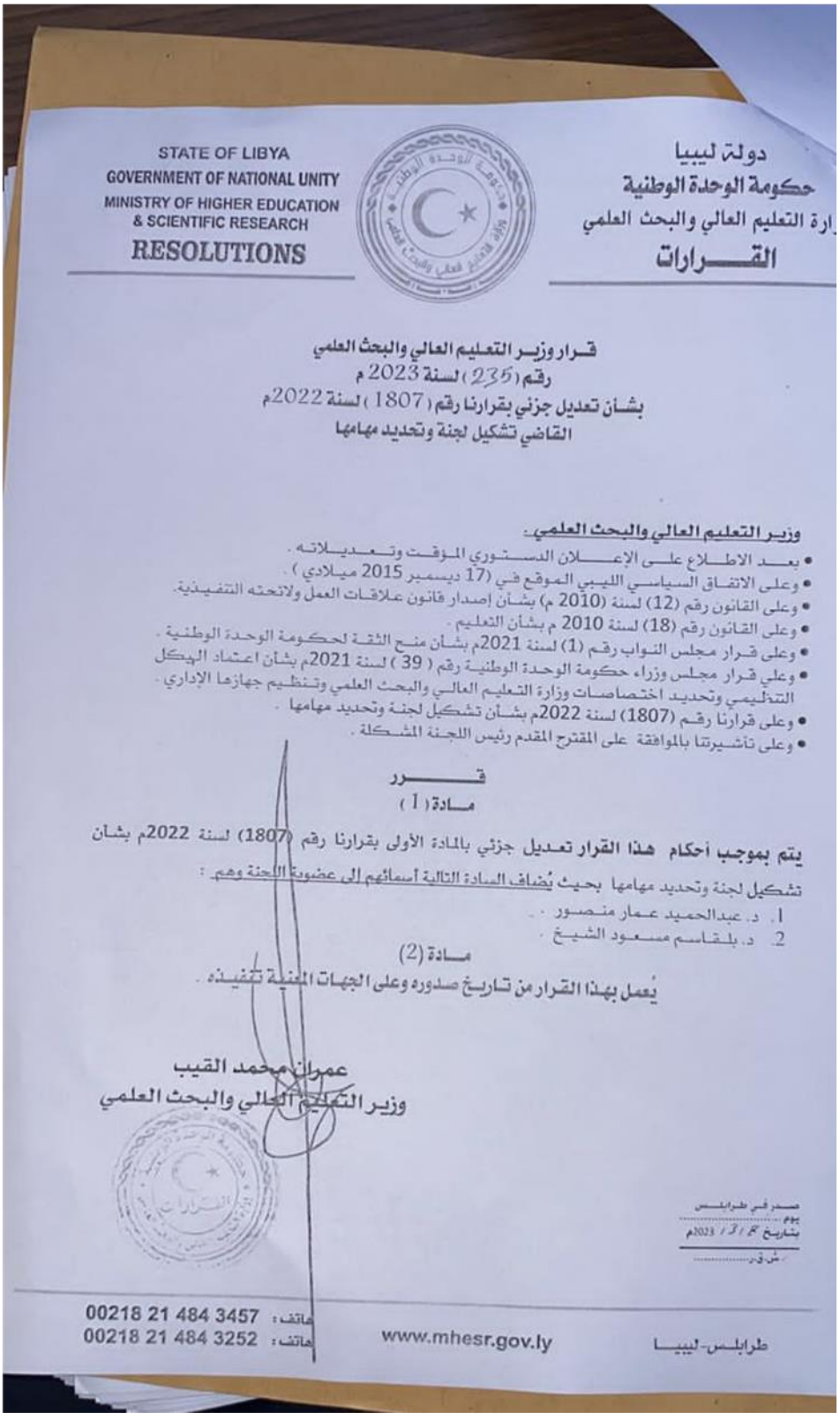

STATE OF LIBYA
GOVERNMENT OF NATIONAL UNITY
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
& SCIENTIFIC RESEARCH
RESOLUTIONS

دولة ليبيا
حكومة الوحدة الوطنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
القـــرارات

قـرار وزيـر التعـليم العالي والبحث العلمي
رقم (235) لسنة 2023 م
بشـأن تعديل جزئي بقرارنا رقم (1807) لسنة 2022م
القاضي تشكيل لجنة وتحديد مهامها

وزيـر التعليم العالي والبحث العلمي:

- بعـد الاطـلاع علـى الإعـلان الدسـتوري المؤقـت وتـعـديـلاتـه .
- وعلى الاتفـاق السياسـي الليبي الموقع في (17 ديسمبر 2015 ميلادي) .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة (2010 م) بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (18) لسنة 2010 م بشأن التعليم .
- وعلى قرار مجلس النواب رقم (1) لسنة 2021م بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية .
- وعلى قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية رقم (39) لسنة 2021م بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي وتحديد اختصاصات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتنظيم جهازها الإداري .
- وعلى قرارنا رقم (1807) لسنة 2022م بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها .
- وعلى تأشيرتنا بالموافقة على المقترح المقدم رئيس اللجنة المشكلة .

قـــــرر

مـــادة (1)

يتم بموجب أحكام هذا القرار تعديل جزئي بالمادة الأولى بقرارنا رقم (1807) لسنة 2022م بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها بحيث يُضاف السادة التالية أسمائهم إلى عضوية اللجنة وهم :

1. د. عبدالحميد عمار منصور .
2. د. بلقاسم مسعود الشيخ .

مـــادة (2)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

عمران محمد القيب
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صدر في طرابلس
يوم ..... الموافق
بتاريخ 26 / 6 / 2023م
ش ق ر .....

هاتف: 00218 21 484 3457
هاتف: 00218 21 484 3252
www.mhesr.gov.ly
طرابلس-ليبيا

مقترح(مقدم مع قرار تشكيل اللجنة) بمراحل اعداد الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي

مقدمـــة:

دأبت الأجهزة التنفيذية في كافة الدول المتقدمة أو الساعية للتقدم على وضع خطط واستراتيجيات رسمية ـ قصيرة أو متوسطة المدى ـ تكون إما خاصة بقطاع معين أو عامة للتسيير والتطوير لكافة القطاعات والمجالات، وذلك بهدف توجيه الخطط الخدمية والتنموية، وضبط إيقاع مجريات التنفيذ، وفق رؤية ثاقبة وواضحة، ورسالة طموحة ومعبرة، وأهداف واقعية وواعدة ،ومبادئ نابعة من معتقدات المجتمع وقيمه، وتنطلق هذه الخطط والاستراتيجيات بمنهجية معتمدة تتأسس على فهم للواقع المعاش، وقراءة واعية للظروف الحالية (الوطنية والإقليمية والدولية)، ومراعية للإمكانيات المتوفرة (البشرية والمالية والتكنولوجية)، ومستشرفة للمستقبل بتحدياته وفرصه، لتؤطر كل هذه المعطيات بمشاريع تترجم الحاجات والطموحات في برامج عمل واضحة المعالم، ومقيدة بمصفوفات زمنية ومادية وتقنية وإجرائية محددة، سهر الخبراء والمستشارون والمتخصصون والمختصون على صياغتها، استناداً إلى دراسات وبحوث وتقارير علمية مستفيضة خضعت للتجربة والقياس والتقييم.
وحكومة الوحدة الوطنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بها ليستا استثناءً من هذه الفعاليات التخطيطية.
إذ لا شك في أن وضوح الرؤية وتحديد الرسالة والاهداف من اهم متطلبات السياسات الناجحة ،ووضع الخطط المناسبة في كافة المجالات، وليس خافياً مدى أهمية وضع تلك الخطط سواء كانت متوسطة أو طويلة المدى في استمرارية التوجه ومراكمة الخبرة واستثمار الجهود، وليس خافياً، أيضاً، أن جهوداً كبيرة قد بذُلت من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ ظهورها كوزارة منفصلة ضمن حكومة الوحدة الوطنية، حيث شُكلت اللجان، وعُقدت الاجتماعات منذ الأيام الأولى ،ثم أقيمت المؤتمرات والندوات، ونظُمت ورش العمل والحوارات، ونتج عن ذلك كله العديد من الوثائق التي تحوي التوصيات والمقترحات وخلاصات الاعمال ونتائجها، غير أن ذلك كله ظل متفرقاً متشتتاً لم يجر العمل على صياغته وتوحيد مساراته، ووضعه في شكل خطة متكاملة تغطي فترة زمنية محددة، وكافية لتنفيذ ما تم التوصل إليه، لكي يشكل ذلك قاعدة انطلاق توحد مسار الجهات المعنية بتنفيذ سياسات الدولة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

ولتحقيق هذا الهدف وهو صياغة استراتيجية عشرية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي لدولة ليبيا؛ يكون لزاماً:

1. تشكيل لجنة لصياغة استراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي:

لقد بات من المهم تشكيل لجنة فنية من المتخصصين أصحاب الخبرة والكفاءة لجمع تلك الأدبيات والخلاصات والتصورات ، وفحصها وترتيبها وإعادة صياغتها في شكل توجهات عامة وسياسات تحقق اهدافاً خلال فترة عقد من الزمن، (2024-2034م) بحيث تتكون مرجعية دقيقة تشكل قاعدة أساسية لوضع الخطط والبرامج التنفيذية، وتوجه القوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن جهات اصدار القرار، ويُـفضل أن يتكون الفريق المشار إليه من خبراء التعليم العالي والبحث العلمي من غير ذوي المصلحة تجنباً لما يعرف (بتعارض المصالح)، بحيث لا تتأثر (الاستراتيجية) بالوضع الوظيفي الحالي، ولا توجه حسب المواقع القيادية، وبذلك تصلح للاستمرار بصرف النظر عن الوضع السياسي، وهنا يجدر التنويه إلى ضرورة مراعاة التخصص والخبرة والكفاءة وتنوع المدارس والمواكبة العلمية والبحثية، والنشاط المميز ومعايشة قضايا المجتمع والاهتمام بها وتفهمها، والالمام بالمستجدات الإقليمية والدولية.
على أن تتقيد اللجنة بالمعايير العلمية في إعداد الاستراتيجيات، ومنها تلك المشار اليها في المقدمة وتتناول ـ على وجه الخصوص ـ المحاور التالية:

- الرؤية، والرسالة، والقيم.
- الأهداف العامة والاهداف الإجرائية .
- المعايير المؤسسية والبرامجية لبنية التعليم العالي والبحث العلمي.
- البرامج والمشاريع والخطط.
- الإجراءات والتسيير والتنظيم الإداري والأكاديمي ووسائل التنفيذ وآلياته.

- التشريعات المنظمة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- المتابعة والقياس والتقييم واقتراح الطرق الناجعة للتقويم.

على أن تتناول الاستراتيجية لتحقيق ذلك المجالات التالية:

- التعليم الجامعي (الرسمي والخاص).
- التعليم العالي (الرسمي والخاص).
- البحث العلمي بالجامعات والهيئة الليبية للبحث العلمي والمراكز البحثية التابعة لها.

2. نتائج لجنة صياغة الاستراتيجية:

نترقب من لجنة صياغة الاستراتيجية أن تظُهر لنا نتائجها في شكل تقارير حول:

- استراتيجية التعليم الجامعي والعالي (الرسمي والخاص).
- استراتيجية البحث العلمي.

مع الملاحق التالية:

- الوضع الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا (دراسة وصفية تحليلية تقويمية).
- الملامح الأساسية للتعليم العالي والبحث العلمي في ليبيا خـــلال العشر ســنوات القادمـــة) (2024 - 2034م) (دراسة استشرافية).
- وظيفة التعليم العالي والبحث العلمي في الربع الثاني من القرن الواحد والعشرين (توقعات لوظائف المستقبل).
- الإطار العام للتشريعات اللازمة لمواكبة تنفيذ الاستراتيجية.
- التعليم ما قبل الجامعي وأثره على التعليم العالي والبحث العلمي.
- التعليم التقني والتدريب وعلاقتهما بالتعليم العالي والبحث العلمي.
- دور التعليم العالي والبحث العلمي في إنشاء المشاريع الصغرى والمتوسطة وحاضنات الأعمال (ريادة الاعمال).

3. مرحلة ما بعد صياغة الاستراتيجية:

عند انتهاء لجنة صياغة الاستراتيجية من اعمالها المشار إليها في الفقرة السابقة تتُخذ الخطوات التالية:

أ. عرض نتائج لجنة الصياغة على المؤسسات المعنية (الجامعات الرسمية والخاصة المعتمدة ومن في حكمها من الهيئات البحثية) لأبداء الملاحظات.

ب. تجميع ملاحظات المؤسسات المعنية وتضمين الموضوعي منها في متن مشروع الاستراتيجية.

ج. عقد مؤتمر وطني للتعليم العالي والبحث العلمي في نهاية عام 2023م لمناقشة الاستراتيجية وإقرارها .

د. إحالة الاستراتيجية -بعد إقرارها في المؤتمر الوطني للتعليم العالي- إلى جهات الاختصاص للاعتماد.

هـ. الشروع في تنفيذ الاستراتيجية بداية من عام 2024م.

وختاماً،،،

نؤكـــد إن مبادئ مراكمة الخبرة وتوحيد الرؤى وتحديد الأهداف ودقتها ووضوحها، ووضع الخطط والبرامج ورسم السياسات المناسبة، مع توخي المرونة وتفعيل صلاحيات المديرين التنفيذيين والتماس المباشر مع نقاط تقديم الخدمة هي السمة الغالبة والفعآلة في إدارات الألفية الثالثة، فالتعليم بمستوياته المختلفة بات حقا اساسياً من حقوق الأنسان، ولا يجوز مطلقاً حرمانه منه تحت أي ذريعة أو مبرر كان، ومتى توفرت الشروط والضوابط اللازمة لذلك، والتزام طالب الخدمة التعليمية.